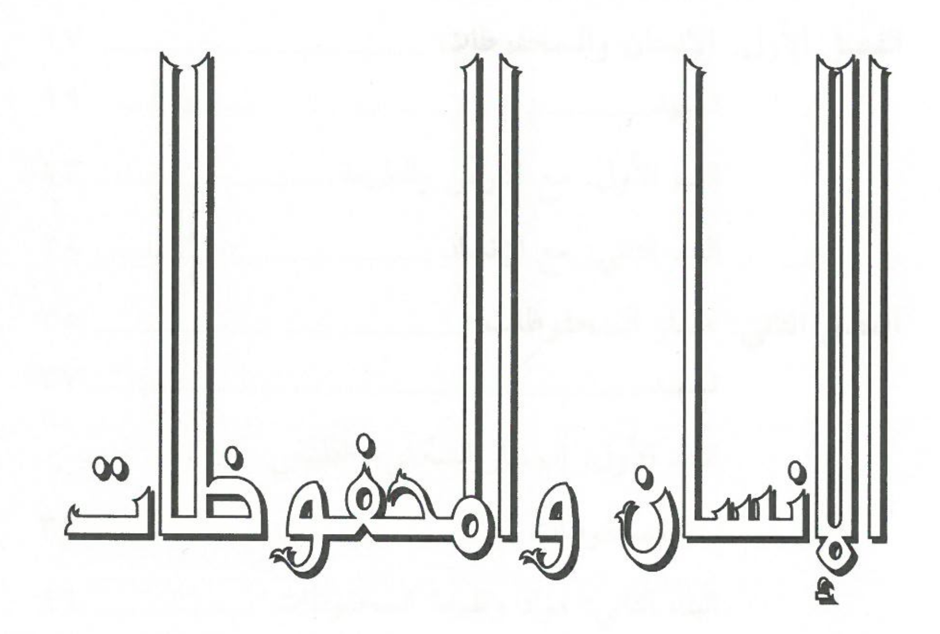
نسيب عبد الصمد

الإنسان والمحفوظات





نسيب عبد الصمد





الطبعـة الأولى

١٩٩٥

محتويات الكتاب

تقديم

فؤاد عبيد
مدير عام
مؤسسة المحفوظات الوطنية

من المتعارف عليه أو المألوف في تقديم الكتب أن يقوم المقدم بدراسة نقدية أحياناً أو تفصيلية في أحيان أخرى ولكنها ثقيلة الظل في معظم الأحيان. فالقارىء ليس بحاجة لمرشد أو دليل والمفروض أن يكوّن رأيه بنفسه لا أن يوضع مسبقاً في جوّ الرأي الذي يجب أن يكوّنه.

ولا أودّ أن أسمّي هذا تقديماً ولكنني سأعطيه طابع الرسالة التي أود توجيهها إلى صديقي الشيخ نسيب عبد الصمد.

يا صديقي

هناك بعد كبير بين ما نتمناه وما هو قائم. لقد جعلت من موضوع المحفوظات بتاريخها وأصولها وفائدتها همّاً دائماً عشته في الحلم كما تعيشه في الواقع.

كتبت عنه بقدر ما ساهمت في تعزيزه ولكنني أحسّ في كل مرة نتداول معاً في هذا الموضوع بألم دفين في نفسك يزرعه دائماً لامبالاة الآخر بتاريخ وطنه وبذاكرته وبقيمة تراثه ووسائل حفظه وبتنظيم المؤسسات وذاكرتها.

ويؤلمك كما يؤلمني هذا الآخر بتنوّع صفاته ومواقعه.

من الإعلامي القادر على إقناع الرأي العام لجعله جزءاً من هذا العمل العام.

إلى المؤسسات القادرة على الفعل والمحجبة عنه وكأنه موضوع يخص الآخرين.

إلى المسؤول الذي يعتبر كل ما يجري يومياً من الأولويات ولا يقدّر أن الإعاقة الوطنية في موضوع الذاكرة يجب أن تكون على رأس الأولويات.

فالشعوب التي لا تحفظ جذورها لا تجني مواسم الحاضر ولا تزرع شيئاً للمستقبل.

يا صديقي.

أنت تعلم وأنا والجميع، نظرياً نعلم بأن الأوطان والشعوب بلا ذاكرتها وبلا أصولها هي مجرد قطعة أرض مرسومة في جغرافيا لا يصنع عليها أي حدث تاريخي.

وأن الشعوب التي تخشى من تسجيل أعمالها في ملفات الذاكرة كأنها تعتقد أن هذه الأعمال لا تشرّف وأن المسؤول يتصرف وكأنه يتهرّب من أن تسجل ذاكرة الوطن أعماله في خانة ما عليه لا في سجل ما له.

يا صديقي.

أشعر من خلال كتاباتك وكتبك وملاحظاتك وكأنك تحاول وبأسلوب غير مباشر، وتهذيب واضح، أن تقنع الجميع بأهمية المحفوظات من خلال شرحك لأهميتها تاريخياً وواقعياً. وأحسدك على صبرك وإصرارك، وعلى شحنة الأمل المتوالدة في نفسك بأن الأمور ستتبدّل. وأتمنى أن تصيبني هذه العدوى أو أن يستفيق مواطن، ويقرر مسؤول بأننا شعب يجب أن يكون له ذاكرة، ووطن عنده الكثير ليحفظه، وأن هناك أصولاً وقوانين يجب أن تتبع في هذا المجال.

وأعود لأقول أن الشكوى لا تكفي والتشاؤم لا يبني. فنحن عشنا زمن اللادّولة وزمن غياب القوانين والمؤسسات. ولانزال في أولى درجات سلّم العودة. ومع هذه العودة لا بدّ لنا من أن نطرح الصوت والشكوى وأن نذكّر المواطن والمسؤول وأن نتذكّر نحن أيضاً بأن بناء ذاكرة لبنان وحفظ تراثه مسألة ملحة والعمل من أجلها يجب أن يكون على مستوى هذا الإلحاح.

يا صديقي

أنت تعلّم الآخر وأنت تكتب في هذا الموضوع وأنا أحاول أن أثير عنده الرغبة في أن يحوّل هذا العلم إلى عمل. والعمل هو بناء مؤسسة حديثة وعصرية للمحفوظات الوطنية. وأعود لأكرر أن الوطن بلا ذاكرة هو جغرافيا بلا تاريخ.

المقدمة

هو كتابي الثالث الذي يتناول موضوع المحفوظات الذي أصبح اليوم علماً جديداً من علوم المعرفة الحديثة المتداولة في هذا العصر رغم أن جذوره عميقة الالتصاق في التاريخ الإنساني الموغل في القدم منذ الخلق وحتى اليوم، وهو مع هذا التاريخ توأمان إلى حد ما إن لم نقل إنهما متكاملان في كثير من الأحيان.

كتابي الأول الذي تناول المحفوظات اللبنانية وتطورها خلال ردح معين من الزمن كان، أولاً، عرضاً سريعاً لموضوع المحفوظات بشكل عام كمعنى وكمفهوم، ولم يتطرق للمحفوظات كعلم قائم بذاته، وكان، ثانياً، تلمساً لواقع المحفوظات اللبنانية ومعطياتها وتنظيمها وتطورها منذ ظهور الجمهورية اللبنانية ودستورها الأول.

وكتابي الثاني، جاء عرضاً لكيفية معالجة المحفوظات اللبنانية إدارياً وفنياً للحفاظ عليها والاستفادة منها واستثمارها للصالح العام في وجوهه المختلفة، وتحديداً للوسائل والمعدات والأجهزة والمواد اللازمة لهذه الغاية والتي جرى تأمينها متكاملة لأول مرة في تاريخ الإدارة اللبنانية، وتم

وضعها تحت تصرف أول جهاز إداري متخصص ومتفرغ لشؤون المحفوظات العامة، أعني به ملاك المحفوظات المحدث في المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء منذ عام ١٩٧٣.

أما كتابي الجديد هذا، فهو مواكبة متأنية ومدروسة للمحفوظات كعلم عام لا كموضوع محصور، وقد حرصت كل الحرص على إبراز المعالم الرئيسية التي تميزه مفهوماً وتطوراً، وغايةً ونتيجةً، والتي تبرز مبادئه وضوابطه وغاياته ونتيجته وان الذي دفعني إلى هذا الجهد، أسباب أراها بالنسبة إليَّ على الأقل، بالغةَ الأهمية، ومثيرةً للاهتمام، ويمكن بسطها فيما يلي:

أولاً: شمولية علم المحفوظات، كونه ذلك العلم الذي يحتضن التراث العام للأمم والشعوب والمجتمعات والتي تشكل بمجموعها التراث الإنساني الشامل والذي هو تجسيد للحضارات المختلفة والمتفاعلة الناتجة عن نشاطات الإنسان الحيوية، والمعبِّرة عن قدراته الجسدية والذهنية والفكرية، والمصوِّرة لأحاسيسه ومشاعره وتطلعاته.

ثانياً: ارتباط علم المحفوظات بالعلوم المختلفة الأخرى ولا سيما العلوم الإنسانية المتعددة من التاريخ إلى الإدارة إلى الفن والإبداع إلى السياسة والاجتماع، وإلى غير ذلك، والذي كان لتفاعله معها بشكل أو بآخر الأثر البارز والدعامة المتينة لتطورها وتطويرها، والتجديد أو التحديث فيها.

ثالثاً: الاهتمام الذي حظي به هذا العلم في كل دول العالم ـ بحيث بدأ يغزو المجتمعات الخاصة والعامة في البلدان الكبيرة والصغيرة، وفي

أكثر المجالات المهمة التي تشكل مقومات الدول وأسس نهضتها وتطلعاتها المختلفة على صعيد أنظمتها ومجتمعاتها وموارد طاقاتها، مما كان هذا دافعاً لإيجاد مؤسساتٍ ومراكزَ عامة وخاصة، ومنظماتٍ ومؤسساتٍ دولية وإقليمية، لرعاية هذا العلم وتشجيعه وتطبيقه، وإنشاء المعاهد والكليات المختصة لتدريسه في معظم دول العالم، ويظهر ذلك بوضوح من نشاطات واهتمامات **المجلس الدولي للوثائق التابع للأمم المتحدة** في هذا المجال؛ وقد لمست ذلك من خلال الدورات والندوات والمناقشات التي قُيِّضَ لي أن أتابعها في لبنان والخارج حول موضوع المحفوظات والوثائق والاشراف على إدارة أجهزتها.

رابعاً: الخصائص المميزة لعلم المحفوظات وفروعه المتنوعة وتأثيرها على كل نهضة إدارية وثقافية مما أصبح وعلى نطاق واسع موضوع معالجة مستقلة، ودراسة موسعة للأخصائيين والمختصين به والدارسين لمضمونه وقواعده، ـ وتعميمه بالتالي على المراكز والمعاهد التي تتميز ببرامج وأصول وأساليب علمية لدراسته وتدريسه، وما نتج عنها من أبحاث ودراسات ونظريات تكوّن بحد ذاتها أحد المنافذ المؤثرة في التطوير العلمي والفكري لكل نهضة يحتضنها المجتمع ويرعاها في كل الدول والأقطار.

خامساً: الاقتناع الشخصي أن المكتبة اللبنانية تفتقر إلى المؤلفات المتكاملة في مجال المحفوظات وما يتفرع عنه من مواضيع متصلة ومرتبطة به، بالرغم من وجود دراسات وأبحاث محلية

مستقلة ومتناثرة تتناول الجزء وليس الكل من جهة، وبعض المقالات والمحاضرات التي تعالج هذا الموضوع بصورة عرضية وغير معمقة من خلال بعض الصحف والمجلات وبشكل غير متتابع من جهة ثانية، بالإضافة إلى كثير من المحاضرات المعدَّة خصيصاً لطلاب كلية التوثيق في الجامعة اللبنانية.

والذي يثير الاستغراب، أن لبنان واللبنانيين يتعاطون وبشمول مع كل أنواع الثقافة والعلوم منذ قرون موغلة في التاريخ، ومع هذا لم يحظ علم المحفوظات عندنا حتى اليوم بالاهتمام اللازم من ناحية التأليف والنشر والتطبيق المنسّق والمتكامل والمستقل، مع أن لبنان يمارس دوره في التعاون التام مع المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المختصة في مجال المحفوظات والتوثيق، ويبدو ذلك واضحاً بصورة جلية في كون لبنان:

- عضواً **فاعلاً في المجلس الدولي للوثائق التابع لمنظمة الأونيسكو الدولية** منذ عام ١٩٧٢ ومركزه باريس (فرنسا)
- عضواً مؤسساً **في الفرع الإقليمي العربي للوثائق (عربيكا)** التابع للمجلس الدولي للوثائق منذ عام ١٩٧٢ أيضاً ومركزه بغداد (العراق)
- دولة مشاركة في كثير من المؤتمرات والاجتماعات والندوات والدورات التي ترعى موضوع المحفوظات التي عقدت في بعض دول العالم اعتباراً من عام ١٩٧٢ وشاركت

فيها رئاسة مجلس الوزراء باعتبارها الإدارة الراعية للمحفوظات في لبنان آنذاك ومؤسسة المحفوظات الوطنية التي، تعتبر اليوم في هذا المجال، الإدارة المختصة من خلال وفود رسمية إلى هذه الدول وهي: إيطاليا - ألمانيا - الاتحاد السوفياتي (سابقاً) - فرنسا - كندا - يوغوسلافيا (سابقاً) - غينيا - انكلترا - العراق - الأردن - وغيرها.

وقد تركت هذه المشاركة الرسمية الأثر الكبير في توجه الدولة إلى البدء في رعاية موضوع المحفوظات في لبنان وتنظيمها، وإلى إجراء الاتصالات المبدئية لاسترجاع المحفوظات اللبنانية الموجودة في الخارج ولا سيما في فرنسا وتركيا، كما أثمرت المساعي التي قام بها أمين عام مجلس الوزراء الأسبق الدكتور عمر مسيكة الذي تولى فيما بعد وفي سنة ١٩٧٨ رئاسة أول مجلس إدارة لمؤسسة المحفوظات الوطنية، وبمعاونة بعض المسؤولين في رئاسة مجلس الوزراء ومؤسسة المحفوظات الوطنية، ومن خلال المؤتمرات واللقاءات والاتصالات مع مسؤولي المنظمات الدولية والإقليمية مما أدى ذلك إلى تحقيق نوع من التعاون المثمر بينها وبين لبنان، تجلى بوصول عدد من الخبراء والمختصين البارزين لدرس ووضع الأطر اللازمة للنهوض بالمحفوظات اللبنانية والمرافق الواجب تحديدها وتأهيلها وتفعيلها في هذا المجال، فكان أن توافد إلى لبنان الخبير الألماني «السيد فرانز» الذي قام بجولات ميدانية على مختلف الإدارات وقدم تقريراً بنتيجتها، وهو عبارة عن دراسات تتعلق بضرورة تحويل كلية الإعلام إلى كلية للإعلام والتوثيق، تهتم بأمور الحفظ وأصوله

وبالتوثيق والمكتبات، وتبعه الخبير الايطالي «جوفياني انطونللي» - أمين عام المجلس الدولي للوثائق آنذاك - والذي وصل صيف ١٩٧٤ وساهم في وضع مشروع تنظيم إدارة المحفوظات الوطنية في لبنان، ووصول الخبير الإيطالي سلفاتوري كاربوني ١٩٧٩ والذي اهتم بموضوع إنشاء المستودع الوسطي للمحفوظات في الإدارات الرسمية وكيفية تأهيل البناء المحدد لهذه المحفوظات، ثم ساهم في زيارته الثانية عام ١٩٨٠ في شرح كيفية تنظيم ومعالجة المحفوظات القديمة، بالإضافة الى مشاركة بعض الخبراء الأجانب في دراسة وضع المحفوظات اللبنانية أمثال الخبير ديوري والخبير دلماس.

وفي خط موازٍ لكل ما سبق ذكره، برز توجه آخر يتعلق بتأهيل الموظفين العاملين في قطاع المحفوظات، وتمثل ذلك في انتداب عدد غير قليل من هؤلاء إلى بعض الدول لحضور مؤتمرات، والاستفادة من دورات وندوات دراسية علمية وعملية تصب كلها في خانة رفع مستوى الأداء في إدارة المحفوظات والمشرفين عليها والعاملين في مجالها لجهة تطبيق الأسس والمبادىء الصحيحة لمعالجة المستندات والوثائق في الإدارة العامة، وتحسين أساليب العمل فيها وتأمين التجهيزات الفنية المتطورة لمواكبة مسيرة تنظيم المحفوظات والمكتبات وغيرها، وكان لمشاركتي الفعلية في هذه المؤتمرات والدورات والندوات الدراسية والتقنية في المملكة المتحدة (انكلترا) وألمانيا، وفي نشاطات **المعهد العربي للعلوم الإدارية** التابع لجامعة الدول العربية التي تمثلت في الدورة العامة للمشرفين على ادارة المحفوظات في العالم العربي والتي أقيمت في

عمّان (الأردن) الأثر الكبير في تحديد أصول التنظيم الاداري والفني في مجال السياسة العامة لادارة المحفوظات، وهذا ما زاد تشجيعي على المضي قدماً وقدر استطاعتي في تسليط الضوء على أهم ما يشتمله علم المحفوظات الحديث.

وأخيراً، ورغم كل هذه الجهود التي بذلت، بقي علم المحفوظات في لبنان أسلوب عمل لا موضوع دراسة فكرية متعمقة - ليس لأن الإدارة اللبنانية لم تتجاوب ولم تتفاعل مع النهضة الوثائقية والمحفوظات، بل لأن القوانين والتشريعات اللبنانية الإدارية لم تعط موضوع المحفوظات ما يجب أن يعطى من اهتمام من جهة، ولأن نظرة بعض رجال الإدارة الفاعلين، الى هذا الموضوع، إتسمت باللامبالاة وبعدم الاكتراث لدور اجهزة المحفوظات وأوضاع موظفيها، في قطاع الادارة العامة من جهة ثانية، ولم يحاول الإداريون والمشرعون سد هذه الثغرة بسنّ تشريعات وقوانين جديدة باستثناء ما قام به الدكتور عمر مسيكة من تضمين ملاك رئاسة مجلس الوزراء مديرية مركزية للمحفوظات سنة ١٩٧٥، تحولت فيما بعد إلى مؤسسة هي مؤسسة المحفوظات الوطنية سنة ١٩٨٧ - وقد تكون الأحداث الدموية التي عصفت بلبنان ما يزيد عن خمسة عشر عاماً سبباً رئيسياً في إغفال ذلك، ولكن يبقى لهذا المسؤول الكبير، الدكتور عمر مسيكة، الفضل الأساسي في بعث مفهوم المحفوظات في لبنان، نقولها بثقة كبيرة واقتناع كامل، لا إدعاء، ولا محاباة.

وإن كتابي المتواضع هذا، لا أزعم أني من خلاله سأملأ فراغ المكتبة اللبنانية في مجال المحفوظات والتوثيق ومواضيعهما، بل أعتبره

خطوة متواضعة على الطريق، أرى فيها واجباً عليّ للمجتمع أؤديه، وتشجيعاً للقارىء أتوخاه، وأملاً للطالب أتمناه، وأرجو أن أكون قد وفقت.

٣٠ تشرين الأول ١٩٩٤

نسيب عبد الصمد

الفصل الأول

الإنسان والكون



تمهيد

ترتبط المحفوظات بصورة عامة بالإنسان، فهي نتاجه الذي تركه منذ ظهوره على الأرض وتأقلمه مع الطبيعة، وهي الأثر الباقي لتفاعله مع مقومات الحياة منذ الخلق وحتى هذه اللحظة، ومنذ أن كان حيواناً ناطقاً يقوده الحس والغريزة إلى أن أصبح كائناً يعتمد الفكر والمعرفة، وبين ذاك وذلك، مئات الملايين من السنين من تكوين الحضارة ومدارجها المتعاقبة، وبناء التراث الإنساني الكبير الذي لا يتوقف، مع بقاء هذا الإنسان على هذه الأرض، والمحفوظات هي الرفيقة الملازمة له منذ نشأته، وهي الحامي الأساسي لحضارته وتراثه في أي شكل كانت وفي أي زمن، لأنها النافذة على التاريخ قبل تدوينه، وهي الحافظة للتراث الذي تستعيده الأمم في كل وقت مهما كان وكيفما كان هذا التراث العزيز عليها، لأنه نتاج تاريخها ومراحل وجودها وصورة مجتمعها المتغيرة أو المستمرة من عصر إلى عصر على مدى قرون وقرون، موغلة في القِدم، قِدم هذا الإنسان، وهو المعبِّر عن عادات أبنائه وتقاليدهم، ومدارج علومهم وآدابهم، وفنونهم وتطور مجتمعاتهم. والتراث مهما كان لا يقاس بالسنوات والعصور

فحسب، بل بالمعاناة المؤثرة في كنْهِ الإنسان وجوهره، والمسجَّلةِ لمعاناته ومشاعره، وعن رغبة البقاء لديه في ظل المتغيرات الدائمة والمتتابعة لطريقة عيشه وتأملاته في كنْهِ وجوده وتفاعله مع الأرض والطبيعة التي يعيش عليها وفيها، حريصاً على الاستمرار معها بكل ما يتنازعها من عوامل لا يفقه من مجرياتها شيئاً سوى تصميمه على البقاء والاستمرار، فتحدَّى وقاوم وغالب كي يبقى ويحيا، فتكيَّف مع كل شيء في سبيل البقاء متأملاً في كل ما يدور حوله، ليترك، وفي كل مرحلة من مراحل حياته، بصمة تطبع حقيقة صراعه مع الكون بأرضه ومحيطه وطبيعته، نراها جلية في مغاور محفورة في بطون الجبال، ورسوم معبرة على الصخور والجدران، وبقايا متناثرة أو محفوظة من أدوات سلاح وكساء وطعام، تختصر جميعها قصة حضارة الإنسان منذ وجوده وحتى اليوم، وتروي تراثه المستمر منذ خلقه الذي ما هو إلا نتيجة لتفاعله مع مقومات الحياة المنبعثة من المطلق إلى المحسوس، هذا التراث تجذَّر مع الإنسان الفرد قبل نشوء التجمعات والقبائل والقرى والمدائن والدول، والذي تناولته آلاف المراجع والأبحاث وحددت عمق تاريخه وتطوره الذي لا ينتهي اليوم أو غداً وحتى أمد يصعب علينا أن نعرفه، فالتراث الإنساني من الوجهة العلمية الموضوعية والمتفق عليها هو عبارة عن عادات وتقاليد تكرست مع الأجيال على مر التاريخ الإنساني المستمر، الذي تابع رحلة حضارة الإنسان هذه منذ الأزل، بكل دقائقها ووقائعها ومضامينها. وتاريخ الحضارة والتراث لا يُسجَّل من العدم أو المطلق بل تُسجله الوقائع الملموسة بصورة مادية ظاهرة تفصح عن حقيقة لا لبس

فيها ولا غموض. وهذه الحقيقة تتجلى بما تركه أصحاب الحضارات من موجودات وآثار محفوظة ومعبِّرة تدل عليهم، ولولاها لما كانت هذه الحقيقة.

وهنا يبرز دور المحفوظات في التعبير عن هذا التاريخ السحيق للحضارات والتراث، وعن التفاعل المتواصل بين الإنسان ومقومات حياته والكامن في كل ما تركه من أثر نتيجةً لهذا التفاعل، والتفاعل في حد ذاته نوع من الحركة المستمرة والمتنوعة، يبدأ من سبب ليكوِّن فعلاً يولِّد نتيجة ولينتهي إلى أثر أو بقايا من أثر، وهذا الأثر أو بقاياه، يوصل إلى التأمل والتفكر المؤديين إلى البحث والتحليل، ثم إلى المعرفة والعلم. ففي المحفوظات تُختزن المعرفة وتتوزع علوماً متنوعة تكوِّن في مجموعها، صورة الحضارة الساطعة وعظمة الإنسان فيها.

فإذا كانت المحفوظات المكتشفة قد ألقت الضوء على بدء مسيرة الحضارة الإنسانية الطويلة وكانت بالتالي استعراضاً لها، فإنها أخذت فيما بعد منحىً جديداً تمثَّل بالبحث العلمي والمقارنة الواقعية، ليرتقي بعد حين الى مستوى العلم الذي يفسر الظواهر ويفنِّد الوقائع ويربط بينها ويحدد المؤثرات ويقارن بين المسبِّبات والنتائج، ليصل إلى علاقة الإنسان بأسرار الكون وتفاعله مع الأرض والطبيعة اللذين سُخِّرا للإنسان من أجل أن يحيا ويعيش ويصارع للبقاء؛ هذا البقاء الذي يكتنفه الخوف والغموض مما دفعه إلى التأمل في هذه الحياة لمعرفة أسرارها، وكان من هذه التأملات كشف لما هو واقع أمامه، ورهبة من أسرار لا يعرفها، فكان لصراع الوعي والغريزة عنده تحفز وتسليم عبَّر عنها بأشكال ومواد كانت

كافية لتدفع بهذه المحفوظات لتكون منهل معلومات وخزّان حقائق وظواهر، اعتمدت عليها الأبحاث والنظريات في درسها للوقائع والماورائيات وخلقت تيارات من المعارف الإنسانية والعلمية طبعت مسارات الإنسانية وتراث البشر بمسحة عالية من العلمانية والوجدانية واُعتبرت المحفوظات المحرك الأساسي لها، والمعبّر الحقيقي عن تحرك الإنسان وقدرته وتقدمه وتطوره في مختلف العصور. وهذا التحرك كان نتيجة حتمية لتفاعله مع الأرض والطبيعة.

من هذا التحرك، كان التراث، وكانت الحضارة، والمحفوظات كانت التعبير عنهما، وبالادراك والوعي استمر سيرهما مع التاريخ بواسطة علوم كثيرة ومنها علم المحفوظات.

ولقد أشرنا سابقاً أن المحفوظات هي نتاج الإنسان من خلال تطوره وتأقلمه مع المحيط الذي يعيشه، ومن تحركه وتفاعله من عناصر هذا المحيط، وبإدراكه له كان تعبيره عما يختلج في نفسه، فجسّد هذا التعبير بيديه على مر الزمن من خلال محفوظات تركها، نتلمس فيها آثاره التي تروي مراحل حياته وتحركه في الأرض التي يعيش عليها، وظواهر الطبيعة التي واجهها، فجاءت محفوظاته مرآةً لنمط حياته وصراعه من أجل البقاء. فالمحفوظات هي تعبير الإنسان عن نفسه على الأرض التي يعيش عليها، ويرتكز على إدراكه لكل ما يتجاذب سير حياته وما يحيط بها فكانت الأرض مهد وجوده والطبيعة مصدر إلهامه وإدراكه فكيف كان تفاعل هذا الإنسان مع الأرض والطبيعة كما نقلته لنا المحفوظات المتوفرة حول ذلك؟

البند الأول

مع الأرض والطبيعة

تعتبر الكرة الأرضية أحد أكبر الكواكب السيارة الرئيسية والثالثة في المجموعة الشمسية في هذا الكون، وتميزت بعنصر الحياة المتكاملة الذي أهّل وجود الإنسان على سطحها والعيش عليها، لتصبح مهد البشرية وميدان الحضارات الإنسانية المتعاقبة - وهي الوحيدة على حد علمنا حتى الآن التي تتمتع بمقومات الحياة الأساسية الضرورية للنشوء والارتقاء نظراً لتكوينها وطبيعة هذا التكوين، وهذه المقومات تتمثل حكماً بالهواء والماء وبالنور أو الضوء، وبالتربة، ولهذا كانت مرتعاً لكل الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات، كما تميزت بطبيعة فريدة ووحيدة بين الأجرام السماوية السابحة في هذا الكون لجهة تعاقب الليل والنهار والفصول وكل الظواهر الطبيعية في جوفها وعلى سطحها.

الفقرة الأولى: الأرض

تقدر الدراسات العلمية والتاريخية عمر الأرض بمليارات السنين. فقد ورد في الموسوعة الأميركية (Colleir's Encyclopedia) في الجزء

الثامن منها أن عمر الأرض التي نعيش عليها يُقدَّر بأربعة مليارات وخمسماية مليون سنة. في حين أشارت الدراسات الحديثة المبنية على الأبحاث الكونية المعتمدة على الأجهزة المتطورة اليوم أن عمر هذه الأرض يصل إلى ما يقارب الثمانية مليارات، ويقدر وزنها حوالى ستة الآف بليون طن. وعلى كلٍ، لسنا الآن في هذا المجال، لنتحرى صحة هذه الدراسات أو عدم صحتها، بقدر ما يهمنا أن نصل إلى الحضارة التي خلقها الإنسان على هذه الأرض حيث تفاعل معها وتأقلم، وترك أثره الفاعل والمتفاعل مع كل ظواهرها وخفاياها، فراقب تناوب الليل والنهار يومياً عليها، ولاحظ تتابع الفصول الأربعة سنوياً على سطحها، ليعرف بعد حين حقيقة دورانها حول نفسها وحول الشمس والذي كوَّن بمجمله وتفصيله جزءاً أساسياً من طبيعة الأرض إن لم نقل ظواهرها الطبيعية.

أما كيف نشأت هذه الأرض فنترك تفاصيلها لأصحاب النظريات المختلفة، ولكن نشير بصورة عاجلة إلى الخلاف المزمن بين أصحاب النظريات الدينية التي ترد الخلق بأكمله إلى الله وحده بما فيه الأرض والسموات، في حين يجنح أرباب النظريات العلمية إلى القول إنه بسبب انفجار هائل وكبير في الكون حدث قبل حوالى خمسة مليارات سنة، انسلخ بنتيجته جزء منه هو الأرض التي بقيت قطعة مشتعلة وملتهبة قبل أن تبرد قشرتها الخارجية وتصبح الحياة قابلة عليها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذا الكوكب السابح في الفضاء تعرض سطحه بعدها إلى كثير من العوامل وأدت إلى تغيير متواصل في ماهية تضاريسه مما دعا العلماء المختصين في هذا المجال إلى تقسيم

الأرض إلى عصور جيولوجية بحيث إنها كانت أولاً كتلة واحدة ثم تباعدت أجزاء منها وكونت مناطق جغرافية تم فرزها إلى قارات متباعدة جغرافياً بفعل العوامل الطبيعية وفصل الماء لليابسة فيما بينها مما شكل عدداً من المحيطات والبحار الواسعة، وكان للمناخ العام التأثير البالغ في تحديد وتشكيل طبيعة الكرة الأرضية وما عليها.

إن تطور تضاريس الأرض بشكل متتابع وتأثير العوامل التي تحكم نشأتها وتكوينها أدى إلى هذا التغيير، فكانت اليابسة وكانت البحار، وأدت الزلازل والفيضانات وغيرها كعوامل المناخ مثل الحرارة والبرودة والمد والجزر وتأثيرات الجو وما فيه من نيازك وأجرام إلى ترتيب محدود في استقرار الجيولوجيا الأرضية، والذي أدى إلى توافر أبسط مقومات الحياة، ومهد بالتالي إلى إمكانية العيش والوجود والاستمرار فيهما.

مع الاستقرار الأرضي أو الجيولوجي إلى حد ما، ظهرت الحياة فكانت الكائنات الحية من حيوان ونبات وإنسان، وكان الإنسان الأسمى خلقاً، هو المعبر الأساسي عن هذه الأرض التي كانت الموطىء الأول لقدمه، والمكان المؤهل لوجوده، فتأقلم مع تغيرات تضاريسها وتقلبات عواملها الطبيعية، وتكيف مع كل ظواهرها، وعايش مظاهرها ومفاجآتها، ولازم طبيعتها هذه ولازمته.

الفقرة الثانية: الطبيعة

إن الأرض التي تحدثنا عنها بإيجاز، تميَّزت بطبيعة معينة، عاشها الإنسان منذ خلقه وتكوينه واستقراره فيها. تكوَّنت هذه الطبيعة من مظاهر

جامدة استقرت هي اليابسة التي ظهرت على شكل جبال شاهقة وتلال وهضاب تقابلها أودية سحيقة ومنخفضات وسهول وصحارى، ومن مظاهر مائية كالبحار والمحيطات والأنهر والبحيرات، إلى مظاهر متحركة بشكل لافت تميزت بالفيضانات المائية، والزلازل الأرضية والبراكين التي مازالت تحدث حتى اليوم في العديد من المناطق، وبالأمطار الموسمية وغير الموسمية التي تتحكم بها الرياح والعواصف والمظاهر الطبيعية. إن هذه الطبيعة تألفت أساساً من عاملين اليابسة أو (التربة) والماء، ومن تفاعل هذين العاملين مع غيرهما من العوامل، كانت الأشجار والغابات التي غطت أقساماً كبيرة جداً من الأرض، فمع تلاقي كل هذه العناصر ولا سيما الماء، تم تكوين الطبيعة التي نرى، وقد ذكر القرآن الكريم في إحدى آياته ﴿وَخَلَقْنَا مِنَ الماءَ كلَّ شَيءٍ حيّ﴾. فغطت الغابات الجبال حيث تتوافر الأمطار، واكتست السواحل بالنباتات والأشجار لقربها من الماء وتعرضها للمطر، ولهذا فإن الطبيعة التي تأقلم فيها الإنسان منذ خلقه ووجوده فيها مدينة لمقومات الخلق الأساسية وهي الماء واليابسة والهواء والضوء، ومع تشارك هذه العناصر كانت الحياة وكان استمرارها في هذا الكون الذي هو سر من أسرار الخلق، وإذا كنا قد تطرقنا إلى هذه الأمور البعيدة عن موضوع بحثنا عن التراث والحضارة من خلال المحفوظات، فالسبب كان الانتقال إلى دور الإنسان المخلوق على هذه الأرض ووسط تلك الطبيعة ضمن هذا الكون الواسع والذي هو لولب الحياة وسيد كل المخلوقات ومؤسس كل الحضارات وصاحب كل العلوم ولا سيما علم المحفوظات.

وهذا الإنسان الذي ظهر على الأرض ووفقاً لبعض التقديرات العلمية قبل مليوني سنة أو أكثر، في حين ظهرت الحياة في المياه منذ ثلاثة مليارات سنة، أما القردة فكانت قبل ثلاثين مليون سنة. وتبقى هذه النظريات، تحليلات قابلة للتعديل في ضوء المعطيات العلمية الحديثة، والتي استندت إلى معالم ومعطيات مادية ظهرت وجرى تحليلها، وبقيت موضوع تجاذب بين أصحابها لجهة صحتها، لهذا فإن الدقة فيها ليست كاملة وأن مبدأ التخمين ولو كان علمياً يطغى على الكثير من حقائقها.

* * *

البند الثاني

مع الإنسان

الإنسان كائن مدرك، لا يتميز عن الحيوان بالنطق فقط، كما هو شائع، بل بميزة الوعي والإدراك، بالإضافة إلى التعبير بأشكاله المختلفة. ووُجد الإنسان على الأرض من أقدم العصور، أما كيف وجد، فلا مجال في بحثنا هذا للتطرق إلى الآراء التي تناولت كيفية وجوده وظهوره على الأرض لأن تاريخ ظهوره الصحيح غير معروف بالتحديد وإن كانت بعض المراجع قد ربطت بين مناخ الكرة الأرضية وتكوُّن تضاريسها الطبيعية والعوامل المتعددة التي أثرت فيها، وبين عناصر الهواء والماء والتربة والمناخ لتمكن هذا الإنسان، بعد هذا الربط، من العيش على هذه الأرض وفي المحيط الذي ساعد في تأهيله على البقاء والاستمرار، وبما أنه مدرك وواعٍ بالفطرة والخلق كان قابلاً للتطور بفعل إدراكه ووعيه، واستطاع أن يحافظ على وجوده على سطح الأرض منذ مئات الألوف من السنين إن لم نقل منذ أكثر من مليوني سنة، متطوراً في نظرته إلى نفسه وحياته وإلى ما يحيط به، متأملاً في كل شيء، ومتعلماً من تجاربه ومفاجآته، فدافع عن نفسه بوسائل معينة وحسَّنها، وأمَّن مورد عيشه متحايلاً على كل ما

حوله، وواجه كل ما يهدد حياته وبقاءه. فزاده كل ذلك عمقاً في الإدراك ودقة في التصرف وتركيزاً في التفكير، مما جعله قادراً على تطويع كل شيء لإرادته، فابتكر كل ما يحتاج ليبقى، فكانت ابتكاراته واختراعاته البذرة التي أطلقت هذه المعارف والعلوم، وصبغت الحضارة والتراث الإنساني بأرفع مدارج التقدم والرفاه، ليصبح سيد الأرض ومخلوقاتها.

كيف جاء هذا المخلوق ومتى؟ سؤالٌ، جوابه لا يزال في متاهات النظريات المتعاكسة في الرأي والمنطق والتحليل. اعتمد البعض النظريات العلمية البحتة في التحليل والبحث، والبعض الآخر سلم بنظرية الخلق الإلهية التي هي أسمى من مستوى التفكير الآدمي البشري؛ واعتمد الكثيرون على المحسوس من بقايا وآثار تركها الإنسان الأول ـ وعملوا على فحصها وتحليلها وإخضاع ذلك للوسائل الحديثة المعتمدة لتحديد زمن وجود الإنسان وظهوره، ولكننا نؤكد أن هذا التحديد وغيره هو بالغ الصعوبة، ولا يمكن الجزم فيه، ومهما كان للنظريات العلمية نتائجها، وللنظريات الإلهية قدسيتها، وللنظريات الأثرية التاريخية ترجيحاتها، فإن الموضوعية الكاملة تستدعي استعراض بعض ما أثير ونشر حول نشأة وظهور الإنسان دون تعليق، من وحي اهتمامنا بتاريخ المحفوظات والموجودات التي تركها وبالتالي متابعة مسيرة الحضارة والتراث الإنساني المرتبطين به؛ مع اعترافنا مسبقاً بصعوبة تحديد زمن نشأته وظهوره، ومع التأكيد أن بعض الوقائع هي فوق مستوى تفكير الإنسان اليوم، وفوق الاستيعاب الكامل رغم مزاعم الحتمية العلمية المعترف بها والمثبتة كلياً.

من استعراض بعض ما أثير ونشر حول تحديد تاريخ ظهور الإنسان

على الأرض، نرى أن الكثير منها يؤكد أن الإنسان ظهر منذ حوالى مليوني سنة أو قبل ذلك بقليل. يقول العالم «جان بيفيتو» في مؤلفه «ظهور الإنسان» أن الإنسان ظهر قبل مليوني سنة وكان جسمه شبيهاً بجسم الحيوان إلى حد ما، وأن انتظام الكائنات لم تحدث دفعة واحدة، بل كان انتظامها تدريجياً شيئاً فشيئاً، وينتقل في مؤلفه المذكور ليحدد أن الحياة ظهرت أولاً في البحار منذ حوالى أربعة مليارات سنة، وتطورت مع الزمن وتعقدت تدريجياً مع الزمن مشكلة طبقة أسمى من المادة يسميها الحياة أو «طبيعة الحياة»، ويشير في كتابه المذكور إلى أن ظهور القرود كان قبل ظهور الإنسان بحوالى ثلاثين مليون سنة.

وقد تبين من الاكتشافات التي تمت في الثلاثينات من هذا القرن في أندونيسيا وجود جمجمة عمرها حوالى مليون وثمانماية ألف سنة، كما أن بعض الاكتشافات الجارية يؤكد على ظهور الإنسان في أفريقيا وتدل أن بقايا الحفر الخاصة به تعود إلى مليون وسبعماية ألف سنة. ولقد تم اكتشاف بعض آثار الإنسان الأول في كثير من المناطق يتراوح تقدير أعمارها بين ثمانماية ألف سنة ومليون وستماية ألف سنة في مناطق كثيرة في العالم مثل «يافا» و«روسيا» وغيرهما، مما سبب حيرة العلماء والباحثين عن أول مكان ظهر فيه الإنسان الأول، هل في إفريقيا كما كان يعتقد أم في آسيا كما دلت آخر الاكتشافات.

هنا يتبين أن تحديد عمر الإنسان يختلف من مكان إلى آخر بحسب الدراسات التقديرية الناتجة عن الاكتشافات المختلفة لبقايا عظامه في بلاد عديدة ويعتمد أصحاب الاكتشافات وبعض العلماء والخبراء

والباحثين المختصين في هذا الموضوع على قناعات خاصة بهم ناتجة عن تحليلاتهم المتعددة المصادر والمفاهيم. وفي نظرنا أن مثل هذا التحديد للزمن والتاريخ العائد لظهور الإنسان ومكان هذا الظهور يفتقر إلى الدقة التامة لأن الاكتشافات تتم في بلدان متعددة كما أنها غير نهائية باعتبار أن التنقيب في هذا المجال لا يزال مستمراً، ولكن من المؤكد أن هذا الإنسان ظهر على الأرض منذ فترة لا يستطيع التاريخ تحديدها بالضبط بصورة لا لبس فيها.

ومع تعدد هذه الاكتشافات وما يتبعها من تحليلات وتقديرات حول كيفية نشوء الإنسان ومكانه وزمنه، ومع تطور الفكر والعلم ظهرت نظريات كثيرة في هذا المجال منها **نظرية التطور، ونظرية التحدر أو التحول، ونظرية الاصطفاء (التنوع العضوي)، ونظرية ما يسمى بالمظاهر، ونظرية المسلمات** وغيرها من النظريات التي تعالج جوهر الإنسان ووجوده وشكله ومكان وتاريخ ظهوره على الأرض، فلا بأس من عرض المضامين العامة لبعض هذه النظريات وذلك على سبيل الإحاطة واستكمال الموضوع والتي يمكن تصنيفها بإيجاز في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

أولاً: الاتجاه الديني

ينطلق هذا الاتجاه من إيمان مطلق بالقدرة الإلهية التي لا ترد ولا تقهر، وهي أن الله خلق الكون كله من سماوات وما فيها من شمس وقمر وكواكب وأجرام ومنها الأرض التي ميزها باليابسة والماء والهواء وسوّاها جبالاً وودياناً وسهولاً وبحاراً وأنهاراً ومناخاً، وأهّلها للكائن الحي الذي خلقه والذي هو الإنسان وكل الكائنات الأخرى، فكان آدم أول الناس

الذي خرج مع حواء من الجنة لتكون الأرض مقراً ومستقراً له بمشيئة الله تعالى. وهذا الاتجاه يستند إلى الكتب السماوية المنزلة وإلى الديانات المختلفة، وإلى الإيمان المطلق بالله الخالق، وهذا الاتجاه، في رأينا فعل إيمان لا جدال فيه.

ثانياً: الاتجاه العلمي أو الجدلي

ويعتمد أصحابه على الاحاثة أي «البالنتيولوجيا» أمثال العالم «بيفيتو» الذي يتحدث عن الأطوار التي مر بها الإنسان وموضعه في الطبيعة وعلاقته بسائر الكائنات، والعالم «بوفون» ذلك المؤرخ لتاريخ علم الإنسان الطبيعي والمرتكز على أساس السلّم المستمر للكائنات بحيث يدخل الإنسان في المستوى العام للأحياء كونه قريباً من الحيوان ومختلفاً عنه، ويستمر عرض الآراء في ذلك إلى أن اعتمد ضرورة المقارنة بين الكائنات حتى يمكن فهمها وتمييزها، والفصل بين الإنسان وأقرب الحيوانات إليه نظراً لأن هذا العالم كان معادياً لفكرة التحول، في حين نرى العالم «ديمايي» يؤمن بمبدأ أن الحياة هي من الماء، أما العالم «لامارك» فيرى في التحول المستمر دليلاً على تطور الكائنات وبالتالي ظهور كائنات جديدة، وابتعد في نظريته هذه عن الإنسان ولم يطبقها عليه معتبراً أن الإنسان كائن حي، مستنداً إلى قوة عامة محدودة غير متوقفة هي الطبيعة، وقوة ناتجة عن إرادة عليا غير محدودة خالقة لكل ما هو موجود، وهنا يُظهر هذا العالم نوعاً من الواقعية المشوبة بالحذر والتردد.

ثالثاً: الاتجاه الواقعي

وهو يعتمد على كل ما تركه الإنسان من موجودات وآثار تدل عليه

وعلى طريقة عيشه منذ وجوده على الأرض وحتى اليوم. وهذه الموجودات التي خلفها تعتبر محفوظاته في حياته والتي تعرّف عن فترة تواجده ومراحل تطوره، بحيث إن من خلالها تلمس العلماء تاريخ الإنسان ونشاطاته واعتبروا أن هذه المحفوظات هي معطيات ملموسة وأكيدة تكوّن في حد ذاتها أسس الدراسة والمقارنة والبحث في النواحي العلمية والتاريخية والاجتماعية والإنسانية المختلفة المتعلقة به، وحافظ هذا الاتجاه على التوازن بين الاتجاهين السابقين الجدلي والديني من مفهوم الخلق ومفهوم الأمر الواقع، دون الدخول في تفاصيل البراهين العلمية المعقدة، والمسلمات الدينية الوجدانية.

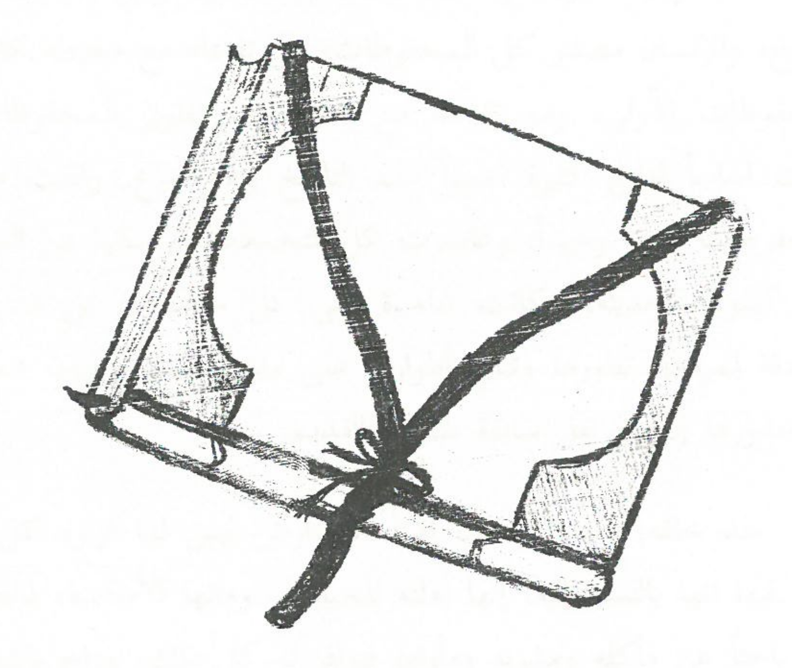
نلاحظ أن الاتجاهات الثلاثة التي عرضناها جعلت من شؤون الإنسان والخلق مادة أساسية، واعتمدت ظواهر مادية وإن اختلفت في تحليلها وتعليلها لهذه الظواهر. هذه النظريات كما يتبين حصرت بحثها في قضية نشوء الإنسان ومكان ظهوره وتاريخ هذا الظهور، وارتباطه بالكائنات الأخرى وحجمه وشكله، ولكن في نظرنا، نرى أن دور الإنسان على الأرض التي ظهر عليها، هو الأهم والأجدى من أي بحث آخر، وهذا الدور يتحدد في الموجودات المحفوظة التي تركها والتي يكمن فيها سر التراث الإنساني الذي تطور مع تطور إدراكه ووعيه، والتراث يتميز بفعل وبردة فعل، وهو ليس إيماناً بمسلّمات أو تفسيراً للخلق، أو معرفة لواقع، بل هو تعبير عن عمل الإنسان، ونتيجة لفعله أو ردات فعله في حياته، فهو صادر عنه، فلو كانت الأرض، وهي المتكونة قبله بمليارات السنين، بلا هذا الإنسان، لما كان شيء، لذا فإن كل شيء مرتبط به وعلى هذا

الأساس يتحدد المنهج الطبيعي للتعريف به وبدوره في هذه الحياة ومن خلال كل ما هو محفوظ منه، وعلى الباحثين تحليل ما ترك، لمعرفة الحقيقة الكاملة عن تاريخ ظهوره، وعن البيئة التي عاش فيها والأمكنة التي تردد عليها وكل ما عدا ذلك يكون إفتراضاً أو تقديراً وتخميناً تنقصه الدقة. ومن خلال ذلك تتوضح الصورة التي نتابعها وهي أن الإنسان وجد ولا زال موجوداً، كان محدوداً في إدراكه فتطور ولا يزال يتطور، فهو المحور لكل شيء في عالمه الذي وجد فيه ولا يزال، وتدلنا الموجودات المحفوظة منذ قبل التاريخ أنه بدأ بالفطرة خوفاً وتوقياً، وترقى ليبني بوعيه المتجدد مجمّعات ومجتمعات تزداد رقياً في كل شيء حتى عصرنا الحاضر.

ونعرف، أنه من تراثه البدائي مشت الحضارة، عبر العصور مشكلة تراثاً إنسانياً متشعباً في كل أصقاع الأرض موزعاً بين الأمم والشعوب والدول، وكانت موجوداته التي تركها أو حفظها شاهداً عليه وعلى دوره وأهمها الآثار والمحفوظات المختلفة التي تألقت يوم ظهر الحرف وكانت الكتابة، فكان التصاق المادة بالفكر وكانت هذه المحفوظات المعبر الأمثل والأصدق عن تراث الإنسان العميق في التاريخ والمستمر إلى اليوم وغداً ولن يتوقف ما دام للإنسان وجود على أرض كانت منذ خلْقها وتكوينها، مقرّه وملاذَه وملجأه وميدان نشاطه ومنجزاته.

الفصل الثاني

مسار المحفوظات



تمهيد

المحفوظات مرآة الإنسان منذ أقدم العصور، وهي نافذته على التاريخ، والإنسان مصدر كل المحفوظات، من تفاعله مع محيطه كانت المحفوظات الأولى، ومع تفاعله مع فكره كان تطوير المحفوظات، فغدت أساساً لعلوم كثيرة أهمها علم التاريخ والاجتماع. رافقت هذه المحفوظات نشأته وحيداً، وعاصرت كل التجمعات الإنسانية من القبيلة حتى الدولة الحديثة، وكانت شاهدة على كل حضاراته، بل الذاكرة الصادقة لمراحل تطورها وتتابع أطوارها على مدى عصور وقرون عميقة في جذورها إن لم نقل سابقة للتاريخ القديم.

منذ خلقه، وجد الإنسان نفسه في أرض ليس لها قرار، كل ما يهمه فيها انها بالنسبة إليه، إنها أهلته للحياة بمقوماتها الأساسية، فانطلق فيها باحثاً عن مأكله ومشربه ومأواه، فتوافر له كل ذلك، وراح بالفطرة يتأمل: طبيعة تغضب أحياناً وتستكين، مطر وعواصف ورياح تكاد تقتلعه وتغرقه مع كل ما يحيط به، وَمَضَات من ضوء خاطف ساطع يراه ويكاد

يخطف بصره يعقبها قرقعة وهدير يصم أذنيه، وأشجار، لتحرك أغصانها حفيفٌ يُدخل الهلع إلى قلبه، سيول يهرب منها إلى أعالي الشجر وإلى ظلام المغاور، حيوانات تتحداه فيحاول افتراسها قبل افتراسه، وظواهر من طبيعة لا تهدأ، نيرانٌ من الأرض تعلو هي البراكين، وأرض تهتز تحت قدميه هي الزلازل، ثم شمس تعطيه الدفء في نهاره، وقمر يستأنس به في وحشة الليل. هذا التأمل بكل أسرار الطبيعة أوجد لديه حس التقليد، فزمجر كالحيوان وغنى كالطير، وتكونت لديه ملكة الخيال والتخيل تزيد من تعزيز فطرته، فاستنبط من المحيط وسائل الدفاع عن نفسه، ومن أوراق الشجر وضلوعه، وجلود الحيوان، ساتراً لرد البرد عن جسده، ومن العشب وكل ما يؤكل غذاءً له.

* * *

البند الأول

المسار الشكلي والطبقي للمحفوظات

استمر الإنسان في تأقلمه مع الطبيعة التي حضنته متنقلاً بين جبالها وسهولها، ملازماً مغاورها، مختبراً كل شيء فيها تاركاً في كل مكان أثراً يدل عليه وعلى صراعه معها ومع ظواهرها المختلفة، فكان هذا الأثر موجوداتٍ صنعها أمّا لدرء الخطر عنه كسلاح هو من أحجار مسننة طويلة، أو من أغصان قاسية غليظة، أو لتأمين عيشه كأوانٍ حجرية حفرها ليحفظ الماء فيها، وثقوب في الصخور يضع فيها ما فاض من طعامه، كل هذه الموجودات كانت تعبيراً مادياً صرفاً عن رغبة البقاء والحياة لديه، ولكن الأثر المهم الذي تركه بعد هذه المرحلة والذي دلّ على تركيز الفطرة فيه ومزجها بالتأمل المدرك، هو تلك المنحوتات الصغيرة الدقيقة على أحجار أو صخور أعمل فيها حفراً ليظهر صورة من صور الكائنات التي يراها، أو الخيال الذي يريد تسجيله، فكانت الرسوم المحفورة لطيور وحيوانات وغيرها تزيّن جدران مغاوره والأحجار فيها، فكان أول عهد لهذا الإنسان البدائي **بالتعبير**، الذي اعتبره بعض العلماء أنه ليس تعبيراً مادياً فقط، بل هو نوع من التعبير الفكري البدائي المتسم بالإدراك

والخيال على موجودات مادية فيها جهد جسدي لتنفيذ إيحاءٍ فكريٍ محدود، واعتبرت هذه الموجودات التصويرية **بداية للتعبير الإنساني الأول في العصور الحجرية وما قبل التاريخ**، ونظراً لأهميتها في مجال المعرفة تم حفظها بعناية في المتاحف على أنها آثار أو محفوظات قديمة.

الفقرة الأولى: المحفوظات التصويرية

تعتبر المحفوظات التصويرية، من أهم الابتكارات الأولى التي عرفتها الإنسانية، لأنها تعبير عن أفكار الإنسان ممزوجة بخياله وتتعلق بمؤثرات نفسية جعلته يقدم على تجسيدها بصور معينة على ما توافر لديه من مواد كالأحجار وضلوع الأشجار. وهذا التعبير المجسّد بالرسوم هو أصلاً تعبير عن ذاته وعن حاجاته الضرورية التي تعتمل في نفسه، بل هو دفقة إحساس بما يحيط من حوله وما يتأثر به ثم تحولت إلى غاية عملية تساعده إلى حد ما.

هذه المحفوظات التصويرية، كانت مجال بحث ودراسة أدت إلى التعرف على سلوك الإنسان منذ بدايته، ونظرته الذاتية للحياة، لأنها تمثيل صحيح لأفكاره، وتعبير صامت لما يود قوله، فلم ير سبيلاً غير هذه الرسوم لنقل هذه الأفكار والأقوال خارج نفسه. وتدلنا بعض هذه المحفوظات على نظرة الإنسان القديم للحياة والموت، كما أن الكثير منها هو عبارة عن مسطحات حجرية ذات أشكال معينة كانت توضع داخل الأرض أو بجانبها أو ضمن المغاور التي يسكنها، وهذه المغاور كانت بدورها سجلاً تصويرياً لتفكير وأهواء الإنسان القديم، وبعضها يتميز بعنصر جمالي بفضل الرسوم الرائعة على جدرانها. كما أن هذه

المحفوظات تردنا إلى حب الإنسان القديم للصيد، ومبارزة الحيوانات المفترسة، وإلى تمتعه بالجمال وذلك من خلال الرسوم المعبرة عن كل ذلك.

وتطورت مواد المحفوظات التصويرية مع الزمن، لتظهر القطع الصغيرة المكونة من الطين أي الرقع الطينية التي شكلت مادة للكتابة التصويرية بالاضافة إلى الأحجار وجذوع الشجر، ونظراً لسهولة التعبير على هذه المادة الجديدة، فإنها تركت الأثر الكبير في سرعة انتشار هذا النوع من المحفوظات الذي يعود إلى ما قبل أربعة آلاف سنة قبل الميلاد، وعلى أثر الاكتشافات الجديدة التي تم تحليلها، تبين أن الكتابة التصويرية على هذه الرقع أخذت تتطور مع الزمن، فقد اكتشفت في إحدى مناطق رومانيا رقع طينية وكانت بعض هذه القطع تحمل كتابات تصويرية تعبر عن تطورها وترجع إلى العصر الحجري الجديد، ومن الملاحظ أن هذه الرقع كان لها محل خاص ومميز تحفظ فيه بعناية.

في الأساس لم يكن مضمون هذه المحفوظات يتعدى التعبير عن الذات والمراقبة الفطرية المبنية على الظواهر والملاحظات، ثم تطور هذا التعبير ليصبح أداة لحاجة الإنسان العملية التي لا بد منها للاستمرار والتكيف في محيطه.

مع ظهور التجمعات الإنسانية وبدء الحضارة القديمة، وظهور العلاقات بين البشر، كانت الحاجة ماسة لايجاد وسيلة جديدة للتعبير عنها، فلم يعد التعبير التصويري الذاتي المعتمد على الأمور العملية المادية وحدها يكفي، فظهرت الحاجة للتعبير عن الأمور غير المادية أي التعبير

عن الفكر والنفس والمشاعر، وهذا الجانب من التعبير لا يمكن للصور أو الرسوم المنحوتة والمنقوشة على المواد المستعملة آنذاك، وأهمها الطين، أن تلبي حاجته، فكان ابتكار ما يسمى **بالرمز مع الصورة للتعبير** عما يجول في فكر هذا الإنسان في مجتمعه، فكان ظهور المحفوظات الرمزية.

الفقرة الثانية: المحفوظات التصويرية الرمزية

لا يختلف هذا النوع من المحفوظات عن سابقه في المادة، بل يتميز عنه في المضمون.

إن التعبير التصويري أو المرسوم الذي رأيناه في المحفوظات التصويرية انتقل في مضمونه إلى إضافة الرموز إلى الصور لشرح ما يجول في فكر الإنسان بوضوح وما يريد تحقيقه أو الوصول إليه، بحيث إن كل صورة محفورة أصبحت، حسب هذا التطور الجديد، ترتبط برمز معين يدل على ما يراد من هذا التعبير المزدوج، وعند اكتمال هذا النقش أو الحفر على القطعة الطينية أو غيرها، يتوضح المقصود من هذه الأشكال ويتبين بعد فك ألغاز هذه المحفوظات الجديدة أن هذه الطريقة المبتكرة تحوي تراثاً حضارياً قديماً في العلاقات بين بني البشر الذين كوَّنوا مجموعات لتبادل الأمور التجارية والاجتماعية والاقتصادية اعتبرت ولا تزال مرجعاً هاماً لهذه الكيانات الناشئة وتنظيمها ولمجتمعها، حتى أنها كشفت بعض النواحي التي كانت سائدة من آلاف السنين قبل الميلاد والتي قادت إلى حقيقة أساسية وهي أنه كان لدى هذا الجماعات الكثير من العلوم التي نعايشها اليوم كالإدارة والتنظيم وعلم الفلك وعلم الحيوان

كالبيطرة بالإضافة إلى الاتجاهات الأدبية والقانونية، وقد رد معظم العلماء هذه المعطيات المكتشفة إلى عصور من النهضة الإنسانية تلت العصور البدائية القديمة مباشرة واستمرت في تطورها مع ظهور تسميات للمجموعات والشعوب البشرية، ويقال إن هناك تقويم قمري محفور على عظام وجد في جنوب أوروبا ويعتبر أقدم وثيقة رمزية للإنسان ويعود إلى العصر الحجري القديم.

هذه الرموز المضافة، ومع تقدم الشعوب، أصبحت أداة تعبير مميزة ومتداولة، ثم تعدلت مع الزمن وازدادت لتصبح فيما بعد مجموعة رموز تكوِّن مقاطع منفصلة من التعبير، وهذه المقاطع هي كذلك على شكل رسوم ولكن لا تشبه الرسوم ـ الصور، فتداخلت الرسوم التي تؤلف وتشكل صوراً مع الرسوم المتمثلة بالمقاطع ومن هذا التداخل والانصهار انبثق رمز **جديد يمثل الأعمال ورمز آخر معين بعده يمثل الأفكار**، ولهذا تكاثرت المقاطع مما سبب في تشويش الفهم أي ما هو المقصود منها، فاخترع من الرموز ما يمثل كامل المقطع، وكان كل ذلك أول الغيث لبعث ما يسمى **بالكلمة**. وقد أجمع كل المفكرين والباحثين على التأكيد بأن السومريين الذين أسسوا حضارة بلاد الرافدين، هم أول من استخدم الكتابة للتعبير عن الفكر.

وتطور مفهوم المحفوظات التصويرية الرمزية مع انتقال التعبير الرمزي من الإشارات التصويرية أو الرسمية العديدة إلى الإشارات والاصطلاحات الصوتية، أي بالاعتماد على رنات الصوت الصادر والتي انتشرت قبل ألفي سنة من الميلاد، وقد بلغ تطور هذا المفهوم أَوجَهُ مع ابتكار الكتابة

المسمارية بواسطة أقلام رفيعة مصنوعة من الخشب أو القصب تغرز في اللوح الطيني بشدة مما يترك حفراً صغيرة يليها خطوط الرسم المعتمدة، ومع الرغبة في السرعة والاختصار في التعبير بدأت خطوط الرسم هذه تختفي تدريجياً مع الوقت ويحل محلها أشكال من الحفر وخطوط تشبه المسامير، فسميت «مسمارية» لهذا السبب، وانتشر هذا النوع من الكتابة بسرعة نظراً لسهولته، وكانت **المحفوظات المسمارية** سجلاً حافلاً لمعالم الحضارات في مختلف الميادين العلمية والأدبية والفنية التي ظهرت في العصور القديم؛ وكانت منهلاً من مناهل الثقافة نلمس آثارها المميّزة حتى أيامنا هذه لأن بواسطة تلك المحفوظات المتمثلة في الألوف من القطع والقوالب الطينية المزينة برسوم وصور ورموز وأشكال، تعرّف الإنسان على حضارات متتابعة وعلى أُمم كان لها تاريخ وتراث قبل اكتمال التعرف على الحرف والكلمة واللغة، أمثال السومريين والبابليين والأكاديين والآشوريين في سهول دجلة والفرات، والمصريين القدماء في وادي النيل. وكان لهذه الشعوب وغيرها من أجزاء هذا العالم تنظيم عجيب أملاه مستواهم الفكري المتفاوت وبدا واضحاً من الأعمال التي قاموا بها لا سيما في حقل المحفوظات وذلك منذ أكثر من خمسة آلاف سنة قبل الميلاد. وسنعود لبحث هذا في موقع آخر مع هذا الكتاب.

الفقرة الثالثة: المحفوظات الكتابية

إن المقصود بالمحفوظات الكتابية هو تلك التي تضمنت ما يعرف اليوم بالحرف وترابطه ليصبح كلمة، أي التي اعتَمَدَت المقطع المبني على الحرف والكلمة بدلاً من الرسوم والرموز والأشكال. في هذه

المحفوظات، ابتكرت طريقة جديدة للتعبير بواسطة الكتابة التي تعتمد على رنات الصوت من خلال تحليل دقيق لكل نبرة من النبرات، وكان لكل نبرة رمزاً معيناً، وبلغت هذه المركبات الصوتية اثنين وعشرين نبرة تعبر عن اللغة برموز مساوية لعدد النبرات، لم تزداد مع الزمن أكثر من خمسة أو ستة رموز، رغم تعدد الشعوب التي اعتمدتها، وقد سمي هذا الابتكار الجديد الذي جمع بين الكتابة والصوت كتعبير مشترك متألق، **بالأبجدية** وبحروف بسيطة عائدة لكل صوت.

هذه الطريقة الجديدة أوجدها الفينيقيون الذين سكنوا سواحل لبنان وسوريا منذ ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، وانتشرت معهم وبهم في الأصقاع الكثيرة التي كانت محطات لتجارتهم ونشاطاتهم، وتدين الحضارة والثقافة الإنسانية لهؤلاء الفينيقيين في الإبداع الكبير والإنجاز العظيم الذي ابتكروه وأبدعوه ويقول العلامة اللبناني المعروف «فؤاد أفرام البستاني» في المجلد الثاني من دائرة المعارف مستشهداً على دور الفينيقيين وحدهم في هذا المجال بقول العالم الأثري «رينيه دوسّو»:

«يجب أن نعيد للفينيقيين ما يعود إليهم بلا شك. إنهم أصحاب اختراع من أكبر الاختراعات في العالم. وقد قاموا بهذا الاختراع يوم قرروا الخروج على الكتابات العريضة المنتشرة الاستعمال. فغرزوا اثنين وعشرين رنة تمثل جميع رنات الصوت في لغتهم، وخلقوا أسلوباً في غاية البساطة للتعبير عنها. أسلوباً لا إشكال فيه ولا غموض، إذ إن كل حرف يمتاز فيه عن الآخر، لأول نظرة. وقد بلغوا الكمال دفعة واحدة. ولم

تُحدث التغييرات التي طرأت فيما بعد على أسلوبه أي تحسُن».

وقد عرف البستاني في دائرة المعارف، **الأبجدية** على **أنها:**

«طريقة من طرق الكتابة مبنية على تحليل رنات الصوت إلى أبسط مركباتها، وتمثيل هذه المركبات بأحرف هجائية».

ويقال إن قدموس الفينيقي، وهو من صور أصلاً، اخترع الأحرف الأبجدية ونشرها في «طيبة» والتي على نقد من نقود هذه المدينة صورة لقدموس مصكوكة يظهر فيها وهو يعلم أبناءها الحروف الأبجدية. وهذا القول نسب إلى المؤرخ الرحالة «هيرودتس». ويقول آخر المصادر أن تاريخ وضع الفينيقيين لأول أبجدية حديثة كان في حوالى سنة/١٤٠٠/قبل الميلاد.

هذه الكتابة الأبجدية الفينيقية كما تدلنا محفوظاتها تقسم من حيث الشكل إلى قسمين: الشكل المسماري الذي انتشر في المدن الفينيقية الشمالية؛ والشكل الرسمي المختزل الذي أنشيء وانتشر في المدن الفينيقية الوسطى والجنوبية مثل صور وصيدون وجبيل، وهو الشكل الذي انتشر في العالم وبلغ عدد حروفه اثنين وعشرين حرفاً وتتميز الكتابة الأبجدية بأنها تتجه من اليمين إلى اليسار وأسماؤها على الشكل التالي:

« = ألف ــ بيت ــ جمل ــ دالت ــ هيت ــ واو ــ زين ــ حيط ــ طيت ــ يد ــ كف ــ لامد ــ ميم ــ نون ــ سامخ ــ عين ــ في ــ صاد ــ قوف ــ روس ــ شين ــ تاو ــ (المجموع ٢٢ حرفاً). = »

أما حروف الهجاء العربية فهي ثمانية وعشرون حرفاً جمعت في ثمانية ألفاظ لها معاني هي:

أبجد (أخذ) ـ هوز (ركب) ـ حطي (وقف) كلمن (صار متكلماً) ـ سَعْفَصْ (أسرع في التعلم) قَرَشت (أخذه بالقلب) ـ ثخذ (حفظ) ضظغ (اتم).

وهناك أقوال كثيرة حول دلالاتها، فيقال إن فيها أسماء للشيطان أو أسماء لأيام الأسبوع وإلى غير ذلك مما لا يستدعي التوسع فيه. على كل حال، يعتبر ابتكار الأبجدية من الألف والخمسماية سنة قبل الميلاد وحتى يومنا هذا أساس كل الثقافات والحضارات الإنسانية المتعاقبة، وقوام كل المعارف والعلوم.

استمرت المحفوظات الكتابية تدلنا على تطور هذا النوع من التعبير، فقد أخذ اليونانيون عن الفينيقيين هذه الطريقة ونقلوها إلى شعوب كثيرة، واقتبس النبطيون والآراميون هذه الأبجدية وطوروها، وانتشرت معهم وأخذها العرب عنهم ونشروها في البلاد التي دخلوا إليها فاتحين، لتعم كل أقطار الأرض ولا سيما تلك التي تأثرت بالحضارة العربية، والإسلامية على وجه التحديد، ومن المؤكد أن المخطوطات المكتوبة بالأبجدية العربية الحديثة بدأت بالظهور والانتشار منذ القرن الخامس الميلادي.

مع تطور هذه الأبجدية وانتشارها السريع واعتماد الشعوب عليها وتزايد الحس الأدبي والعلمي الذي ظهر بشكل ملفت لكتابات واضحة

ولو إلى حد ما في الأدب والشعر والقانون والعلم والفلك وحتى في تنظيم الإدارة والمكتبات الذي بدأ مع مجموعات الرقع الطينية في المحفوظات التصويرية والرمزية والمسمارية التي اكتشفت في كثير من بلدان الشرق القديم ولا سيما في سوريا حيث وجدت مكتبة رسمية ومركز للوثائق في مدينة قديمة كانت قائمة قرب حلب تسمى «آبيلا» ومكتبة هامة في رأس شمرا قرب اللاذقية حيث كانت مدينة «أوغاريت». وغيرها الكثير من البلدان، في آسيا وأوروبا.

بدأت تظهر الملامح الأولى للدور الذي تلعبه المحفوظات في نهضة العالم وحضارات شعوبه وثقافات الأمم فيه، وباتت مجموعات عامة منها في أماكن معينة من الدور الدينية والاجتماعية، والقصور، تصور الحياة بكل مجالاتها واتجاهاتها في عصور غابرة قبل التاريخ وبعده، حتى أن بعض الاكتشافات حسرت اللثام عن مراكز توثيق ومكتبات في كثير من المناطق الجغرافية الآهلة في العالم تميزت بتنظيم وتصنيف وبناء يثير الدهشة والعجب، ستكون مجال بحثنا لاحقاً بعد عرض موجز لمواد المحفوظات وطبيعتها.

وبالمقارنة مع الأبجدية الفينيقية، فإن الأبجدية اللاتينية والأوروبية ابتكرت بعد زمن طويل منها، وذلك في قرون سابقة للميلاد.

البند الثاني

مواد وطبيعة المحفوظات

من خلال محاولة الإنسان التعبير عما يجيش في نفسه من مشاعر وأحاسيس وما يعتمل في فكره من توق للفهم والمعرفة، كانت الكتابات المعبرة عن ذلك التي ظهرت بعد جهد كبير بذله في الاستنباط والتنفيذ والمحاولة، فاعتمد هذا الإنسان على ما حوله من مواد، حاول بواسطتها تجسيد أفكاره، مع تدرج وعيه وخياله وتأمله، بدأ يبتكر منها ما يسهل له هذا التعبير بسهولة أكثر، وبعد اعتماده الحجر القاسي مادة لهذا التعبير منذ خلقه في الكون، تدرج مع الطبيعة مستنبطاً ما تحويه من مواد أخرى جعلها وسيلة جديدة لتعبيره عن نفسه ومحيطه وتطلعاته. فإذا بالخشب والطين والعظام والجلود وغيرها الكثير من مواد أساسية شكّلت طبيعة للمحفوظات آنذاك قبل أن يفخر باختراعه للورق خلال القرن الثاني للميلاد، ليكون هذا الاختراع محطة مميزة من محطات الحضارة الإنسانية، وقاعدة أساسية متينة للنهضة العلمية المتتابعة منذ ذلك العصر وحتى اليوم، وستستمر حتماً في المستقبل ما دام الإنسان مستمراً في وجوده.

لعبت المحفوظات غير الورقية القديمة دوراً مهماً في تتبع مراحل

الإنسان وتتابع حضاراته نستعرضها الآن كونها من عناصر مقومات المحفوظات بوجه عام.

١ ــ الألواح الطينية

الطين هو مادة ترابية توجد بكثرة على ضفاف الأنهار ومصادر المياه، وهي تصبح طرية جداً عند مزجها في الماء وتقسو طبيعتها عندما يتم تجفيفها مما يحافظ على الأشكال المصممة لها، ونظراً لطبيعتها استخدمت هذه المادة في أمور كثيرة ولا سيما في البناء، ولا يزال الكثير من البيوت في بعض القرى مبنية من هذه المادة، اكتشفها الإنسان القديم واستخدمها في حاجاته الكثيرة وكانت إحدى حاجاته وسيلته للتعبير في العصر القديم، فاستغني بها عن استعمال الحجر القاسي وسيلة له في ذلك، فتفنَّن في صنعها لهذه الغاية، فكان يضع الكمية التي يريدها من الطين في أوعية أو حفر صخرية ويضيف عليها الماء، وينتظر حتى يظهر ما فيها من شوائب يزيلها لتصبح هذه المادة نقية جداً ويعمد إلى تسويتها بالشكل الذي يريد، وقبل أن تجف تماماً يبدأ بالكتابة عليها وبالطريقة التي كانت معروفة في عصره، رسماً وتصويراً أو رمزاً أو حروفاً وكلمات، ويضع هذه الألواح أو الرقع في الشمس حتى تجف تماماً، أو كان يشويها قليلاً في النار بعد اكتشافه لها حتى يضمن بقاء الكتابة عليها لمدة طويلة، وتحفظ في أماكن أمينة داخل أوعية طينية تسمى الخوابي أو على رفوف.

للطين فضل كبير على الحضارة الإنسانية لأنه نقل معالمها خلال عصور عديدة من خلال المحفوظات المكونة منها والتي لا تزال موجودة

في عدة متاحف في العالم. ففي المتحف البريطاني يوجد آلاف القطع الطينية التي كانت عائدة لبلاط الملك «سنحاريب» منذ أكثر من خمسة قرون قبل الميلاد ومكتبة الملك «آشور».

كانت القطع الطينية تتراوح في حجمها ما بين (٥ ـ ٦) سم و(١٠- ١٥) وحتى (٢٥ - ٣٠) سم - ويوجد منها مئات الألوف المتعددة المواضيع والتي كانت ولا تزال مدار مناقشة وأبحاث وتحليلات.

٢ ــ الخشب وأوراق الشجر

يعود استعمال الخشب إلى عصور قديمة جداً، حين استغل الإنسان القديم جذوع الأشجار والأغصان والأوراق لتكون مواد تعبيره حيث حفر على قطع منها كثيراً من الصور والرسوم الرمزية التي تعبر عن مشاهداته وتطلعاته وأفكاره، وحاول فيما بعد ايجاد أشكال متناسقة لها بعد تطوير أدواته التي استغلها للحفر والحراثة والتنقيب في الأرض، واستمر بعض هذه المواد مستعملاً حتى القرن التاسع عشر الميلادي ولا سيما أوراق النخيل في بلاد الهند وسيلان، وقد حفظ كثير من نماذج من هذه الأوراق في بعض بلاد العالم كألمانيا واليابان وغيرهما بحيث شكلت مجموعات خاصة وفريدة في نوعيتها.

أ ــ ورق النخيل: أعدت هذه الأوراق لغرض الكتابة عليها بحيث إنها كانت تُقطع بقياسات مختلفة (بطول يتراوح بين (٣٠ و ٨٠ سم) أو أكثر وبعرض (٢/١ ٣ و ٢/١ ٧) سم تقريباً، وتسوّى أشكالها بتناسق ثم تغلى بالمياه، وتدلَّك وتمسح بمادة زيتية معيَّنة لتصبح مؤهلة للكتابة عليها

بواسطة مواد حادة جداً تترك أثراً فيها ثم يسكب عليها ببطء مادة ملونة تدخل في الخطوط المحفورة وتعطيها لوناً. هذه المواد الملونة كانت في الأغلب سوداء مصنوعة من تمازج الفحم والزيت، ثم تثقب هذه الصفائح النباتية وتربط بأسلاك وتجمع بين ألواح من الخشب، وأحياناً كانت تحفظ في أوعية من القِماش.

ب ـ لحاء الشجر: استعملت هذه المادة للمدونات والمخطوطات في القرن الخامس الميلادي، وكانت تستخرج من جذوع أغصان الشجر بنزع القشرة أي اللحاء وتقويتها ثم تقص إلى قياسات تتراوح بين (٢٨ - و ٦) سم و(٢٣ - ٥) سم، وبقيت هذه المادة تستعمل للمحفوظات المدونة والمخطوطات مدة طويلة وقد تبين من المخطوطات العائدة للقرن العاشر والحادي عشر أن هذه المخطوطات كانت محفوظة بشكل كتب مجلّدة إلى حد ما نظراً لربط الرقائق من الوسط بحيث يتم فتح كل واحدة على حدة، وللمحافظة عليها كانت تطلى بمواد زيتية.

وقد وجد بعض هذه المخطوطات في تركستان. وتجدر الإشارة الى أن ليس كل أنواع الأشجار تصلح قشرتها للكتابة إلا البعض منها.

أما القطع الخشبية المستخرجة من الجذوع فهي عبارة عن مسطحات رقيقة ذات أطوال محددة يحفر عليها من الجهة الداخلية الناعمة، ولا يزال هذا النوع يستعمل في معظم البلدان وفي لبنان كذلك حيث يوجد الآن الكثير من القطع الخشبية المحفور عليها كلمات وصور تستعمل للزينة أو للاستعمال الشخصي أو كهواية، لا سيما من خشب الأرز والسنديان والحور، وتُباع عادة في الأماكن السياحية والمنتزهات.

ج ـ ورق البردى (Papyrus): ان الكثير من المحفوظات القديمة موجود على ورق البردى الذي كان مادة للكتابة منذ العصور الغابرة في التاريخ الإنساني، وكانت المادة الأساسية التي سجلت عليها الكتابات المصرية القديمة التي تعود إلى حوالى أربعة آلاف سنة قبل الميلاد. وقد كان موضوع تجارة الفينيقيين منذ حوالى ألف سنة قبل الميلاد حين اشتروه من المصريين وباعوه إلى اليونانيين وغيرهم، واستعمله اليونانيون أيضاً للكتابة وحفظ محفوظاتهم منذ قبل الميلاد بستة قرون على وجه التقريب. وكان ورق البردى منتشراً في سواحل البحر المتوسط. ولا تزال بعض المحفوظات من هذا النوع موجودة بكمية قليلة في بعض بلدان الشرق الأوسط التي يماثل مناخها مناخ مصر والسودان كما يعتقد.

والبردى هي نبتة مائية تنمو في المستنقعات وتتواجد أساساً في وادي النيل في مصر. يصنع ورق البردى من نبتة يشابه عرضها عرض يد الإنسان ولكنها طويلة جداً، بعضها يصل طولها إلى أكثر من متر تقريباً. تقسم ساق هذه النبتة إلى شرائح طولية وترتَّب بشكل متعاكس أي على شكل صليب، وتوضع في الماء بعد تثبيتها ببعضها لتصبح كالشبكة في شكلها، وبعد تجفيفها ترتب أطرافها وتشذَّب لتصبح إما قطعاً صغيرة بقياس أقل أو أكثر (٢٠ أو٣٠) سم للنصوص القصيرة، أو أكثر من متر للنصوص الطويلة، وتصبح كاللفائف حيث تلتف حول أعواد من الخشب أو غيره، ومن العجيب أن حفظ هذه اللفائف أو القطع مجتمعة كان يتمتع بعناية إذ كان يتم الاعداد لحفظها في مكان مخصص لها أما لغاية التعريف بالكتب فكان يشار إلى موضوع كل لفافة بقطعة صغيرة من هذا

النوع أو بقطعة جلد خاصة، وتحفظ في صناديق معدة لها أو ضمن غلافات جلدية لحفظها من العوامل الطبيعية والمادية المضرة بها. ولا شك أن ورق البردى ابتكار مصري أدى دوراً عظيماً للمحفوظات. وقد استعمل ورق البردى كمادة لحفظ المدونات منذ ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد أي في عهد الأسرة الأولى وقد حفظت أعداد كبيرة من لفافات البردى بشكل جيد نظراً للمناخ في بلاد مصر، وذلك في المقابر والمعابد وفي المنازل، وكانت اللفافة من البردى تعتبر كتاباً لدى المصريين.

تراجع استعمال ورق البردى بصورة ملحوظة بعد ظهور الرق والجلود كمادة من مواد التعبير وذلك منذ القرن الخامس أو الرابع عشر قبل الميلاد، ولكن البردى ظل ينافس هذا النوع الجديد لفترة طويلة من الزمن نظراً لتوفره ورخصه بالقياس مع الجلود والرق.

٣ ــ الرق والجلود

من المعروف أن استعمال الجلود الحيوانية للتعبير بالتصوير والرسم وغيره كان معروفاً منذ أقدم العصور التاريخية، وقد كان يستعمل كذلك كمادة تحفظ فيها الموجودات ذات القيمة والأهمية، وقد عرف الإنسان كيف يستغل هذه المادة ويجعلها أداة لحفظ تعبيره أو كتابته عليها، ويجعلها طرية ومتينة وذات أشكال وقياسات معينة تناسب ما يراد التعبير عنه. وكانت الجلود مستعملة لهذه الغاية في كثير من بلدان الشرق وكان يكتب عليها ولكن بصعوبة، إلى أن طوَّر الإنسان هذه المادة وحوَّل الجلود إلى طبقات رقيقة جداً مع المحافظة على متانتها لتصبح مادة أساسية من مواد المحفوظات وتسمى

«الرق». إذن فان الرق هذا ناتج من تطور معالجة الجلود الحيوانية، تلك الجلود الخام التي كان يكتب عليها قبل القرن الخامس عشر والسادس عشر قبل الميلاد، استناداً لنص مكتوب على الجلد وجد في مصر ويعود زمنه إلى هذا التاريخ، أمَّا في العراق أو بلاد ما بين النهرين فإن أقدم نص يعود إلى تسعمائة سنة قبل الميلاد، ويعتبر الجلد المادة الأساسية التي كانت مستعملة في هذين البلدين آنذاك، وانتشرت منهما إلى البلدان والشعوب الأخرى ولا سيما سواحل لبنان أيام الفينيقيين. ويقول المؤرخ اليوناني هيرودتس إن الجلد في آسيا الصغرى، لا سيما اليونان كان مستعملاً قبل ورق البردى.

الرق الذي ظهر **مع الزمن** من الجلود كما أشرنا، وهو طبقة رقيقة جداً ومؤهلة للكتابة والتعبير أكثر من الجلد، لأنها تستعمل على الوجهين بسهولة أكثر. يتم انتاج الرق من الجلود الحيوانية بحيث إن هذه الجلود كانت تنقع في الكلس لأيام قليلة حتى يتم نزع الشحم وبقايا اللحم عنها وتنظف من الصوف أو الشعر الذي عليها، وتشد بقوة وتترك في الشمس على هذه الحالة فترة طويلة من الزمن حتى تجف تماماً، ثم تعالج أطرافها وتقسم إلى قطع صغيرة أو متوسطة الحجم، أو تظل كبيرة القياسات إذا كان المطلوب الرسم عليها أو كتابة نصوص طويلة.

ونظراً لمتانة الرق وصعوبة تلفه واستهلاكه، فإنه كان مادة للكتابات الدينية المقدسة، ولا سيما عند المسيحيين واليهود حتى أن بعض الكراريس الهامة كانت من الرق ومحفوظة في حافظات وأكياس جلدية متينة بعد ربط القطع بعضها ببعض وقد أنقذ كثير من المحفوظات الهامة التي تعبِّر عن المجتمعات القديمة وعلومها المختلفة نظراً لاعتماد هذا

النوع من مواد الحفظ أي الرق والجلود آنذاك لأنها يمكن أن تتحمّل كل العوامل بشكل أفضل من غيرها من المواد بكثير، حتى أنه في كثير من الأحيان كان يعاد نسخ المخطوطات والمحفوظات من ورق البردى وغيرها لتنسخ على قطع أو لفافات من الرق وكانت تستعمل الأقلام المصنوعة من القصب ومن ريش الطيور والأقلام المعدنية فيما بعد للكتابة على ورق البردى والرق ولا يزال يوجد بعض المراسلات الهامة والكتب الأساسية التي لا تزال محفوظة حتى اليوم في الكنائس والأديرة وبعض المتاحف الكبرى وحتى في بعض المساجد القديمة.

* * *

ومن اللافت للنظر، أنه في حين كانت الكتابات المسيحية واليهودية تدوّن على الرق والجلود كما ذكرنا، فإن الكتابة البوذية في الشرق الأقصى اعتمدت النقش والحفر على الحجر بعد قرون عديدة من الميلاد، وكانت الغاية من ذلك، الحرص على بقاء التعاليم والنصوص الدينية البوذية وعدم اندثارها، وكان يتم نشر هذه النصوص وتعميمها بواسطة رقائق من الورق أو غيرها، وتظهر عليها هذه الكتابات بمجرد وضعها على الحجر بعد طلائه بمادة ملونة ثابتة. أي أن المحفوظات الأصلية تبقى ثابتة في مكانها ونشرها يتم بالنسخ، وهذا ما اعتمد في تعاليم ومبادىء الفيلسوف الصيني «كونفوشيوس»، وكان أكثر النصوص التي وجدت بهذا الشكل هي تلك المعتبرة مقدسة لدى البوذيين. ومع هذه الطريقة وتطويرها فيما بعد، تكاثر ظهور الكراريس والوثائق والكتب بصورة ملحوظة.

٣ ــ مواد المحفوظات الأخرى

بالاضافة إلى المواد التي ذكرنا كانت تستعمل مواد أخرى ولكن بصورة محدودة جداً، وأهم هذه المواد هي:

أ ــ **النسيج:** كانت المواد القطنية والحريرية مادة من مواد الكتابة، وقد وجدت بعض القطع النسيجية وعليها كتابات معينة محفوظة في المعابد القديمة كما أشار بعض الكتاب والمهتمين ولا سيما في روما، حتى أنه وجدت كتب قديمة مكتوبة على النسيج.

لم ينتشر استعمال هذه المادة كثيراً بدليل أن المحفوظات الموجودة من هذا النوع قليلة، ولم يعطها الباحثون أهمية بارزة نظراً لطبيعتها القابلة للتلف بسرعة بفعل عوامل الزمن والعوامل الطبيعية الأخرى.

ب ــ **الشمع:** اعتمد الشمع كمادة للكتابة منذ زمن بعيد، وظهرت الألواح الشمعية كوسيلة للكتابات الخاصة، أو للنقش الجمالي ولم يستمر اعتماد هذا النوع طويلاً نظراً لطبيعته، ولكن وجدت محفوظات لا بأس بها منه في اليونان وروما.

ج ــ **الفخار:** استعملت هذه المادة لكتابة النصوص القصيرة، وقد استعملها أهل «أثينا» القدماء، والمصريون كذلك. وانتشرت الكتابة الفخارية فيما بعد كثيراً نظراً لتوافرها ولأسعارها الرخيصة، وقد تبين أن كثيراً من الصلوات والرسائل والأحكام التي تعتبر رسمية كانت تعتمد على هذه المادة كما تدلنا المحفوظات القديمة.

وختاماً نذكر، أن من بين المصادر التي كانت تشكل المواد الأساسية للمحفوظات أو التعبير كان بيت السلحفاة أي درعها، وأعواد

البامبو النباتية للكتابة. التي استعملت في بلاد الصين، بالإضافة إلى جلود الثعابين التي استعملت في كثير من البلدان، ومع ظهور المعادن، كان كل من النحاس والرصاص والبرونز والفضة والذهب مادة للتدوين والتعبير، وهناك عدد لا بأس فيه من هذه المحفوظات. وقد أشارت بعض المصادر إلى أن شرائح الرصاص كان اليونانيون أول من استعملها في الكتابة، في عصور سبقت الميلاد بقرون وانتقلت منهم إلى البلدان المجاورة، وكذلك الأمر بالنسبة للشرائح البرونزية التي كانت مادة للمحفوظات الدينية والنصوص القانونية، وأصبحت فيما بعد مخصصة لبعض الأمور العسكرية وللأوسمة، ولا تزال بعض نماذج الرتب العسكرية والمدنية، تصنع من البرونز حتى الآن، في حين خصصت شرائح الذهب والفضة لتدوين الإرادات الملكية، ولهذا فإن معظم المحفوظات من هذا النوع، وجدت في القصور والكنائس ومجالس الحكّام.

* * *

كانت المحفوظات، كما لاحظنا، تتطور من حيث الشكل باستمرار مع مسيرة الإنسان وتطور ابتكاراته واكتشافاته، وكان مضمونها يواكب هذا التطور باضطراد، حتى أن النظرة إلى مفهومها بدأت تترسخ في الجماعات والشعوب البشرية القديمة، ولو ببطء، وبرغم الصعوبة والجهد في التدوين الذي كان غالباً، ما يتم بواسطة النحت أو الحفر أو الرسم، والذي أبرز المفهوم الأساسي المتطور للمحفوظات والمتمثل بتخصيص أمكنة معينة لها بعيدة عن الاستعمال الدائم، كان الإصرار على تخصيص هذه الأمكنة وتأهيلها وفقاً لطبيعة كل نوع من أنواع

المحفوظات، ولشكل كل منها، لذا، نجد أن محفوظات الرثاء من تعداد مآثر الموتى والكتابات المعبرة عن مشاعر الحزن كانت موجودة في المقابر، وتلك المتعلقة بالأحكام والتعليمات في مقر وقصور الحكّام، والمواعظ الدينية في أماكن العبادة... وهكذا وفقاً للأساليب والطرق المتبعة في زمان وعصور هذه المحفوظات، حفراً أو رسماً وتصويراً أو رمزاً، أو حرفاً معتمداً في أيامهم.

ومن تعدد الأمكنة بالنسبة للمضمون، ظهر اتجاه أساسي يعتمد التجميع **للمحفوظات المعبرة عن الكل لا الفرد الواحد** في مكان واحد وتحت إشراف من كان له القوة أو السلطة لضبط الجماعات أو المجتمعات؛ عندها ظهر ما يسمى بالمراكز الخاصة والمعينة للحفظ والتي أصبحت تحوي مجموعات هائلة من المحفوظات المتضمنة اتجاهات ومواضيع كثيرة جداً، بعضها متشابه أو متقارب في العرض العام ولكنه متتابع في المواضيع، وهذا ما كان مصدر دفع جديد مع الزمن، بعد تجميع كل المدونات، إلى تنفيذ فكرة التجميع حسب المضامين التي تعبر عنها، والذي أدى بالفعل فيما بعد، إلى ربط المخطوطات ذات الفكرة الواحدة بعضها ببعض، لتشبه ما يسمى اليوم **بالكرّاس**، ثم لتصبح أخيراً كتاباً من حيث الواقع بغض النظر عن شكله، وتأمين مكان محدد ومناسب لها.

إن أهمية هذا الكرّاس أو الكتاب، تطورت لدرجة أنه قد تم إعداد مراكز خاصة به هي كناية عن مكتبات بكل ما للمكتبة من معنى الآن، سواء كان ذلك على صعيد المكان أو على صعيد ما تحويه من موجودات

ومحفوظات كما توضح الآثار المكتشفة، وأبحاث العلماء المختصين والمؤرخين.

كما ان هناك بقايا لمكتبات قديمة مميزة بمدونات كثيرة على مواد مختلفة الأنواع والأشكال، تعبر عن تراث حضارات عريقة في التاريخ نذكر منها: **الحضارة السومرية التي نشأت في بلاد الرافدين**، والتي عرفت أهمية المحفوظات وحيث إن أحد الخبراء الأميركيين عثر على فهرس لإحدى المكتبات السومرية محفوراً على قطعة من الطين وهو موجود حالياً في أحد المتاحف الجامعية في «فيلادلفيا» بالولايات المتحدة الأميركية، ولائحة قديمة سومرية بعناوين كتب مدونة في الفهرس المذكور، وهذه اللائحة الطينية موجودة كما يقول الخبير والباحث الأميركي «كرامر» في متحف اللوفر في باريس.. هذا بالاضافة إلى بقايا مكتبة مدينة أبيلا، ومكتبة أوغاريت، في سوريا اليوم.

وهناك كذلك محفوظات عائدة **للحضارة الآشورية** التي يستدل منها على وجود مكتبة قديمة أسسها القادة الآشوريون بالقرب من الموصل العراقية اليوم وغرفة للسجلات في قصر الملك سنحاريب؛ بالإضافة إلى محفوظات طينية تعد بالآلاف. كما يوجد محفوظات منسوخة من **الأسفار المقدسة** تعود للعصر القديم اكتشفت قرب البحر الميت في فلسطين، والمحفوظات العائدة للحضارة المصرية القديمة المتمثلة بأوراق البردى والقطع الجلدية والتي لا يزال بعضها محفوظاً في مصر.

عرضنا تلك النماذج من محفوظات القدماء للتدليل على اهتمام

الشعوب القديمة بمبادىء الحفظ وتنظيم المحفوظات، وايجاد المراكز الخاصة بها، واهتمامهم بتلك التي تشكل وثائق أو تعليمات أو كتباً وكراريس، ولوائح ومصنفات.

* * *

لكن، فان النهضة الأساسية للمحفوظات، قد تألقت بدايتها مع اختراع الإنسان للورق، والتي شكلت ولا زالت تشكل المادة الفاعلة للمعرفة والثقافة والعلم، وهي التي جعلت شكل المواد الأخرى للمحفوظات في حكم الذكرى والتذكر الآن.

٤ ــ الورق

الورق هو ابتكار صيني قديم، ظهر في أواسط القرن الثاني للميلاد، ويؤكد ذلك بعض المؤرخين والباحثين، في حين يعيد البعض الآخر تاريخ ابتكاره إلى ما قبل هذا التاريخ مستشهداً بوجود ورق قديم مستعمل وعهده سابق للقرن المذكور، وهناك رواية أشار إليها مؤرخ صيني تقول إن أحد الخدم وهو خصيّ ويُدعى «لون» اكتشف طريقة صنع الورق وأبلغ الامبراطور الصيني بها عام ١٠٥ ميلادية حين شجع هذا الامبراطور انتاج الورق بهذه الطريقة وأصبح مستعملاً بشكل واسع كمادة للكتابة والتعبير، ويضيف هذا المؤرخ واسمه «فانيه» أن الخصي المذكور **«تسان لون»** جمع الكثير من لحاء الشجر أي قشرته والحبال القديمة وخرق الثياب البالية وشبكات الصيد المهترئة وطحنها ثم أضاف الماء إليها مرة بعد مرة حتى شكل المزيج ما يشبه العجينة الطرية فبسطها على سطح مصفاة بصورة شريحة أو قطعة متناسقة لتجف تماماً، فكانت النتيجة ظهور طبق

رقيق وقاسٍ من الورق الخام، وهذا ما أكدته التحاليل التي جرت على نماذج من هذا الورق وعلى صحة هذه الرواية.

تسهيلاً للكتابة على النموذج الجديد من الورق، أضيفت مادة من الكلس تلافياً لانتشار مواد الكتابة كالسوائل الملونة ليتطور الأمر فيما بعد بإضافة مادة الصمغ إلى تركيبة الورق. وهكذا أصبح الورق المستعمل ذات جودة ممتازة وانتشر انتشاراً سريعاً كمادة للكتابة لسعره الرخيص وسهولة استعماله؛ ثم انتقل الورق من الصين إلى الدول المجاورة لها، وكانت الصين في سعي دائم لتطويره وتنقيته ورفع مستوى جودته، لدرجة أن بعض النماذج من هذا الورق الصيني القديم لاتزال جيدة الاستعمال ومتينة، كما لو كانت جديدة مع أن تاريخ صنعها يعود إلى سنة ١٠٥ ميلادية.

كانت هذه، الطريقة الأولى لإنتاج الورق في الصين، وبعد مرور فترة ليست بالقصيرة تعرفت الشعوب الأخرى المجاورة والبعيدة على هذه الطريقة وبدأ إنتاج الورق يدوياً باستعمال نبات القنّب والخرق والأقمشة الكتّانية وطحنها ومزجها بالماء حتى تتكون عجينة لينة توضع على بساط من الكتّان ضمن قالب خشبي يسمح للمياه بالتسرب، وما إن تجف حتى يتم تقسيمها إلى شرائح مختلفة القياسات والأحجام حسب الحاجة وتركها في الشمس حتى تجف تماماً وتصلح للاستخدام. وكان كما في الماضي يضاف إليها بعض المواد الحيوانية أو النباتية كالنشاء والصمغ لتقويتها ولتأهيلها للكتابة دون اختلاط المواد الملونة بعضها ببعض.

من هذه الطريقة اليدوية، ومع التطور المتزايد، ظهرت الآلات

والأجهزة الخاصة بصنع الورق، بل تأسست مصانع خاصة للورق على اختلاف أنواعه ومجالات استعماله، فمنه المقوى (الكرتون)، والعادي للكتابة، والرقيق المعد للاستنساخ، وهنا تجدر الإشارة، إلى أن طبيعة ونوعية الورق الذي كان يصنع في الماضي، كانت متينة ونقية وتبقى صالحة أكثر من الورق في هذا العصر نظراً لنوعية المواد المستعملة اليوم في هذه الصناعة والتي هي عبارة عن مواد خام أقل نقاوة وجودة، وهذا أحد الأخطار الذي يهدد مصير المحفوظات الورقية التي نرى أن أعداداً هائلة منها في مختلف دول العالم بحاجة إلى ترميم نظراً لفقدان متانتها وتقصف أطرافها وتمزق بعضها... إلخ.

مع الورق، بدأت المحفوظات تتخذ منحىً جديداً لتحديد كيانها ومفهومها.

* * *

البند الثالث

المسار الواقعي والتأسيسي للمحفوظات

نظرة عامة

كان لابتكار الورق التأثير البالغ على المحفوظات شكلاً ومضموناً وتنظيماً نظراً لتوافر هذه المادة بكثرة ولسهولة التعبير عليها وإمكانية التدوين بشكل واسع ومفصل مما يؤمن كمال المضمون ودقة العرض، وتوضيح الحقائق والمبادىء المراد إظهارها دون صعوبة، ونشرها بين أفراد المجتمع الواحد، ونقلها إلى المجتمعات الأخرى بفعل العلاقات المختلفة التي تربط فيما بينها بيسر وسرعة، يضاف إلى ذلك، قابليتها للجمع والحفظ بأبسط الطرق والوسائل الموجودة، والعمل بالتالي على تنظيمها وترتيبها دون جهد كبير، كل ذلك بعكس المواد الأخرى التي كانت مستعملة في العصور القديمة وبدايات القرون التي تلت ميلاد السيد المسيح.

نتيجة لذلك، وبعد اختراع هذه المادة واعتمادها كوسيلة أساسية للتعبير بالكتابة والرسم والتصوير عليها، اعتباراً من القرن الثاني بعد الميلاد،

بدأت تظهر المدونات الورقية وأخذت تتزايد مع العصور المتلاحقة متأثرة في أول مراحلها بعوامل عديدة تتمثل بالاتجاه إلى إعادة نقل الكثير من المدونات القديمة التي كانت تعتمد على مواد أخرى غير الورق كما تم تفصيله سابقاً، على هذه المادة الجديدة ولا سيما تلك المدونات التي كان لها أثر على الحياة العامة في العصور الغابرة من النواحي المتعلقة بالتراث والمتواصلة مع الزمن كالعادات والتقاليد والاعتقادات، والأفكار والوقائع المجسدة بتاريخ وثقافة وحضارة المجتمعات والمعبّرة عن مستوى إدراك المجتمع الإنساني فيها. وكان لهذا الاتجاه في النقل أثره في التمييز بين المدونات من جهة أهميتها واستمراريتها والذي ترك أثراً في مفهوم الحفظ، وحدَّد الأسس الأولية للفصل بين المدونات العادية وتلك الأساسية التي تشكل المحفوظات، يضاف إلى ذلك ظهور الديانة المسيحية والعمل على تركيز مبادئها ونشر تعاليمها، مما ضاعف الاعتماد على الصفائح الورقية لنشر هذه المبادىء وهذه التعاليم، وكان التدوين على الورق لهذه الغاية عملية سهلة وسريعة لتأدية هذه المهمة، مع الإشارة إلى أن الرسائل المقدسة والتعاليم الأساسية للسيد المسيح كان معظمها يدَّون بواسطة تلاميذه على شرائح من الرق لا على الورق، لتبقى محفوظة بشكل جيد، وتفادياً لاندثارها مع الزمن لأن طبيعة الرق أكثر متانة من الورق الذي استعمل كنسخ لها في سبيل التبشير بهذا الدين الجديد. من هنا ظهرت فكرة التمييز **بين المحفوظات الأساسية التي من الواجب حفظها، والمحفوظات الأخرى المتداولة** المعدة لاطلاع الناس على مضمون التعاليم الدينية والمبادىء التي تحكم المجتمع والفرد. وكان

مركز هذه المحفوظات الأساسية في الأديرة وأماكن العبادة ولدى تلامذة السيد المسيح والمقربين له من الكهنة ورجال الدين، ثم في الكنائس فيما بعد.

رافق هذه العوامل، **حركة الاقتباس** بين الشعوب بحيث كان يتم نقل مآثر ومنجزات وآثار كل شعب إلى شعوب أخرى ولا سيما فيما يتعلق بالأفكار المدوَّنة والاستفادة من الثقافات المتنوعة بواسطة هذه الطريقة، فكثُر تبادل المدوَّنات بين الأمم، وكثرت الدراسات المتعلقة بها، مما ساعد على ظهور ما يشبه الترجمة التي حفلت بها المدونات الورقية ليصبح هناك نوع من التخصيص في الاختيار والانتقاء بحسب العلوم العديدة التي كانت موضوع دراسة ونقاش في تلك العصور ولا سيما بعد ظهور الرسالات الدينية وتأسيس المدارس العلمية، وازدهار التأليف والبحث الذي أدى إلى تطوير المدوَّنات والكتب، وتناقلها عبر الزمن من العصور القديمة وحتى اليوم.

وهكذا نرى أن بعد مرور بضعة قرون على ابتكار الورق واعتماده للكتابة، أصبح انتشاره شاملاً الكثير من الدول في الشرقين الأدنى والأقصى وفي أوروبا، وانحسر استعمال المواد الأخرى بشكل ملحوظ ولا سيما الرق وورق البردى، ولكنه لم يتوقف الاعتماد على هاتين المادتين حتى العصور الوسطى التي ثبت من المحفوظات الموجودة في بعض الأديرة والقصور والكنائس، ومن الكتب المحفوظة كذلك أن هاتين المادتين كانتا تستعملان كمادة للكتابة رغم أسعارها العالية. ويقال ان ورق البردى بقي مستعملاً في بعض الدول الأوروبية مثل ايطاليا وفرنسا في كتابة

المراجع والمؤلفات حتى نهاية القرن السابع الميلادي، وبقيت هذه المادة محصورة في تدوين المستندات والوثائق الرسمية في الدول وفي المراكز العامة الإدارية لفترة بعيدة حتى القرن الثامن الميلادي حين بدأ التوقف عن استعماله تدريجياً وبصورة نهائية خلال القرن الحادي عشر، بعد أكثر من أربعة آلاف سنة من الاعتماد عليه، وهنا لا بد من التوقف عند أمر هام وهو، أن الأقدمين كانوا يعتبرون أن المدوّعنات الهامة هي محفوظات يجب أن تحظى بالرعاية والتنظيم ولهذا فإن الوثائق الرسمية وكل الأعمال الصادرة عن السلطة كانت تدوَّن على الرق بصورة خاصة لمتانته وقدرته على الصمود في وجه العوامل الطبيعية، أما الورق فكانت الفكرة السائدة آنذاك أنه معد فقط **للكتابات الآنية** التي تصبح عديمة الفائدة بعد فترة معينة، وهذا ما يعرف اليوم **بتقسيم المحفوظات إلى دائمة وغير دائمة** وهذا ما حدا بالملك «فريدريك الثاني» ملك نابولي سنة «١٢٣١» إلى منع استعمال الورق لتدوين الوثائق العامة وحفظها، وتكرس هذا المنع بقوانين صدرت في بعض المدن ونصت صراحة على هذا المبدأ، ولكن رغم ذلك بقي الورق مستعملاً وبشكل مميز في مختلف الأمم الذي استوردته أو أنتجته فيما بعد وأجرت تحسيناً على نوعيته وطبيعته.

بقيت المحفوظات الجلدية (أي الرق) وغيرها من المحفوظات متلازمة في تطورها مع المحفوظات الورقية ولو بنسبة متفاوتة في الاستعمال والاقتناء والحفظ حتى مطلع القرن الثالث عشر، حين أصبح الورق المادة الأساسية للمحفوظات المختلفة من مدونات ومستندات ووثائق عامة وخاصة ورسوم وخرائط وأبحاث وكتب ومراسلات، وتلاشت

المحفوظات الأخرى بشكل نهائي تقريباً، وأضحى الرق محصور الاستعمال بكتابة القليل من المؤلفات أو المدونات الخاصة والناتجة عن إرادة ورغبة أصحاب السلطة ورجال الدين وبعض الأغنياء بهدف التمايز أو التباهي أو الهواية أو للذكرى بعد أربعة آلاف سنة من استعماله المتواصل كما أشرنا سابقاً.

وهنا لا بد من التأكيد أن ابتكار الطباعة الأولية ساهم في تدعيم مركز الورق كأداة تعبير وكتابة لما كان ينتج بواسطتها من نسخ عن الأصل المكتوب دون التكرار اليدوي المتعب، وكذلك كانت الصين السباقة في هذا الابتكار حيث استخدمت ألواحاً خشبية محفوراً عليها الرسوم والكتابات المطلوبة ومغمّسة في مادة ملونة كالحبر يضغط بها على الورق أو على أي مادة طرية كالأقمشة والحرائر، فتظهر صورة ما تحويه هذه الألواح الخشبية تماماً. وطور الصينيون كذلك هذه الطريقة باستعمال أشكال حروف مصنوعة من فخار وهذه الحروف الفخارية هي متحركة تتبدل وتتغير حسب ما يراد طبعه. ويعود الفضل في ذلك إلى الصيني «بيشنغ» لاختراعه هذا الحرف الفخاري المتحرك، ثم جاءت بعدها الحروف المعدنية البارزة، وأهمها من معدن النحاس والذي اعتمد في الصين، عام ١٤٠٣ ميلادية.

أما اختراع الطباعة الحديثة فيعود الفضل فيها إلى الألماني «غوتنبرغ» كما يدعى، واسمه الأصلي «جان جناسفيلش» الذي مكنن الطباعة بصنع حروف خشبية بارزة ومنفصلة تركب بجانب بعضها بعضاً لتؤلف أية كلمة مطلوبة، وتشير بعض المصادر العلمية إلى أن الهولندي

«جانسن» هو صاحب ابتكار الحروف المتحركة وليس غوتنبرغ والذي يهمنا في هذا المجال أن الطباعة الناتجة عن هذا الابتكار بدأت في مدينة «ميتز» الألمانية سنة ١٤٣٩ وكان الكتاب المقدس (الإنجيل) أول كتاب مطبوع بهذه الطريقة االجديدة في هذه المدينة وذلك خلال شهر آب سنة ١٤٥٧ باللغة اللاتينية. في حين أن الكتاب الأول الذي طبع بواسطة الأحرف المعدنية السابقة كان في كوبا سنة ١٣٧٧ وإن أول خريطة ظهرت مطبوعة على الورق وفقاً للأساليب الأولى والتي كانت تحدد المنطقة الغربية من الصين سنة ١١١٥.

الذي يدعونا إلى هذا التفصيل السريع، هو تأكيد العوامل التي أثرت في مسيرة المحفوظات الورقية في مختلف النواحي والذي دفع إلى التفكير بمعالجة كل الأوراق المحفوظة بصورة جذرية وعلمية لا بصورة عفوية مرحلية كما سنرى في الفصول اللاحقة، والطباعة هي التي كانت العامل الأشد فعالية في تكاثر المحفوظات الورقية، والنسخ الناتجة عن أصولها.

إذن، مع الطباعة، يمكننا القول، إن محفوظات جديدة ظهرت وسميت المحفوظات المطبوعة وأضيفت إلى المدونات أو المحفوظات المكتوبة ومع ظهورها هذا بدأ يخف دور المستندات والوثائق المكتوبة أو المدونة باليد، وأصبح تمييز الوثائق الأصلية عن النسخ بواسطة الأختام والتواقيع اليدوية، فالنسخة الأصلية توقع وتختم فقط وغيرها يعتبر من النسخة، والأختام كانت معروفة منذ آلاف السنين قبل الميلاد وذلك في بلاد الرافدين (٤٠٠٠ سنة ق.م). ولهذا أصبح هناك تفريق بين ما هو

مكتوب وما هو مطبوع. وهكذا ظهرت **تسمية المخطوطات** للجزء المكتوب والمدون باليد من المحفوظات العامة.

الفقرة الأولى: تكوين المحفوظات

تعتبر منطقة الشرق القديم من هذا العالم، مهد الحضارات الإنسانية والثقافات المتنوعة والديانات السماوية، فمن الشرق كانت حضارات السومريين والبابليين وغيرهم في بلاد الرافدين، والفينيقيين في سواحل وشواطىء لبنان، والمصريين في وادي النيل، وحضارات الشرق الأقصى وثقافاته في بلاد الصين وما جاورها، هذه الحضارات التي كونت ثقافات أصيلة كانت مصدر كل نهضة عرفتها المجتمعات الإنسانية القديمة، كذلك حضنت هذه المنطقة الأديان السماوية التي كان هذا الشرق القديم محطتها ومركز انطلاقتها لتعم كل أصقاع العالم تاركة بعمق أثرها البالغ على شعوب الأرض وتراث الأمم وتوجهاتها المختلفة غارسة مبادىء الإيمان والمعرفة والثقافة.

وإذا كان الشرق القديم قد رعى منذ العصور الغابرة السحيقة كل مقومات النهضة الإنسانية، فإن المحفوظات التي تركتها شعوبه كانت لهذه النهضة بمثابة الضوء الذي كشف جذورها ومساراتها، والظل الذي رافق تكوينها وتطورها، معبرة عنها ومتأقلمة معها وكان الإنسان بسلوكه المتتابع والمستمر عبر الأجيال، المصدر الوحيد للمحفوظات وتدرُّجها من حال إلى حال مع تطور هذا المسلك الإنساني على مر العصور والقرون منذ انبثاق الخلق والحياة حتى يومنا هذا.

مع الإنسان الأول الفرد، كانت المحفوظات في طبيعتها تعبيراً عن الذات، وما تتضمنه من مشاعر تنضح بالعفوية، وبالفطرة في المراقبة والملاحظة والتأمل وحتى بالفعل.

وهذا التعبير الأول، لم يكن وليد إدراك أو وعي بقدر ما كان غريزياً تجسد على مواد حجرية هي الواقع الأساسي لمحفوظاته في العصر الحجري الذي عاش فيه منذ آلاف السنين، فإذا بها تمثل مشاعر الإنسان الطبيعية التي حاول نقلها بأشكال وصور تلبية لحاجة نفسية في التعبير، فيها من الخيال ما يستدعي التوقف لتفسيرها، فمجموعة الصور التي نراها محفورة على حجر، تمثل هذه الذات الإنسانية وما يختلجها من مشاعر، فالعين الباكية هي شعور الحزن، ورأس الحيوان وأنيابه هي الوجل والخوف، والعصا أو السهم يمثل حب الصيد،... إلى غير ذلك من الأشكال التي في كل منها تعبير عن وجدانية عميقة، لهذا يتفق معظم الباحثين أن تكوين المحفوظات لأول مرة لم يكن له من معنى سوى البوح بمشاعر معينة، لذلك كان واقعها ومضمونها الأساسي يتميز **بعنصر الذاتية الفردية** التي تلعب فيها الفطرة والعفوية المقرونتان بالمراقبة والملاحظة الدور البارز فيها، إنها نوع من تسجيل خواطر لا أكثر ولا أقل، وهذا التسجيل قد يسبق الفعل فيكون نوعاً من التصور والتخيُّل أو يلي الفعل فيكون أشبه بالارضاء أو العزاء النفسي، وهكذا، كان تكوين المحفوظات مرتبطاً بواقع مفروض أفرزته الذات وأوجده الجهد وحفظته المادة، وهو تصوير حي للنفس الإنسانية وقدرتها على التعبير بتطويع أي مادة ترضيها، ومن هذه المحفوظات البدائية الأولى بدأت رحلة التراث

الإنساني والاجتماعي والفكري التي زخرت به حياة الإنسان منذ وجوده على الأرض وظهور المجتمعات على اختلاف أشكالها من الأسرة إلى الدولة بكل حلقات نشوئها وتقلباتها.

إن تكوين المحفوظات الأولى، ارتكز كما قلنا على **ذاتية الفرد** وكانت تعبيراً عنها، وارتداداً عفوياً وفطرياً لعمق وجدانه الداخلي وردات فعله النفسية تجاه ما يسمع وما يرى وما يحس، ومع نشوء الأسرة بدأت هذه الذاتية تتحلل من وحدانيتها لتمتد إلى ما يسمى بالحس أو الغريزة الجماعية الضيقة المربوطة بأواصر مشتركة والتي تحكمها علاقات واقعية محتومة بين أفراد من جنس واحد وتوجه حسي واحد، مما أطلق المحفوظات من واقع التأمل الناتج عن ذاتية الفرد إلى مرتبة أعلى وهي **ذاتية الجماعة** المبنية على التبصر والاهتمام بالمصير المشترك الواحد الذي ينتظر هذه الجماعات وهذا ما أدى مع الزمن إلى خلق شعور بالتعاون الغريزي الذي تأصل بفعل ظروف مشتركة فيما بينها، كالصراع المستمر مع الطبيعة، والدفاع عن النفس، والرغبة في العيش والبقاء كما تدلنا الآثار التي تركتها هذه الجماعات البدائية، مثل النقوش في المغاور ونماذج الأسلحة المستعملة، والمواقد القديمة والأقنية المحفورة، والمعالم الأخرى التي تثبت الرغبة في انتظام الأفراد في بوتقة واحدة تربطها العوامل النفسية الواحدة والتي أصبحت مع الوقت البذرة الصالحة الأولى لنشأة واقع جديد هو الانتظام الجماعي المتجانس الذي يسعى للتأقلم مع كل ما يؤمّن له البقاء والاستمرار، وكان تعدُّد الجماعات سبباً في تنوُّع العلاقات الإنسانية، مما قاد تدريجياً إلى ظهور ارتباطات تحكم

التصرفات داخل هذه الجماعات وفي العلاقات الناشئة بينها، وهنا ظهر **مبدأ الإلزام والخضوع ضمن الجماعة، ومبدأ الالتزام بين الجماعات** ولكل من هذين المبدأين معطياته ونتائجه.

هذا التطور السلوكي كان الحلقة الأساسية في التكوين الاجتماعي الذي يفترض سيطرة فرد أو أكثر على الجماعة، وسيطرة جماعة أو أكثر على الجماعات مما خلق تكتلات بشرية أوسع من العائلة لها واقعها التنظيمي الداخلي، ولها علاقاتها مع مثيلاتها مما أطلق واقع المحفوظات القديمة من عقال الذاتية الفردية المبنية على التأمل، والذاتية الجماعية المبنية على الحس الوجداني المشترك، إلى مستوى التسليم بالعلاقات الجديدة التي تحكم الجماعات والتكتلات البشرية الناشئة المستند إلى شيء من الإدراك الفكري لمصالح الفرد والجماعة معاً، ونظراً لما رتبه هذا النمط الجديد للحياة من وعي لقيوده والتزاماته الداخلية والخارجية، أخذت المحفوظات تنتقل من واقع التعبير الذاتي المطلق إلى الواقع العام الواسع المتمثل بالعلاقات بين المجتمعات وبالأحكام والأسس التي تفرضها النظم الجديدة المبنية على وجوب الإقرار بالسيطرة والتسليم بها وما تفرزه من قيود وما تؤمنه من مغانم، ومع اتساع الفكر والمعرفة لدى الإنسان وتطور هذه النظم من منطق إحلال سيطرة الأقوى في المجتمع، إلى مبادىء السيادة الشاملة ذات الأصول والقواعد المحددة بتفاوت، ومع تعزيز أساليب التعبير وتطوير موادها، وابتكار الكتابة على أنواعها مع كل ذلك، ظهرت لأول مرة **المحفوظات المعبرة عن تفاعل الفكر مع الواقع**، وتمثل ذلك بظهور ما يسمى اليوم بالوثائق والأحكام والمستندات

التي هي خلاصة لهذا التفاعل، والتي فتحت الباب على مصراعيه للنتاج الفكري الإنساني على مدى العصور والذي شكل تراث الإنسان وحضارته وتطوره.

ولهذا أصبحت المحفوظات **تعبيراً عن مقومات المجتمع** بكل ما فيه من طاقات وقطاعات وليس تعبيراً عن الذاتية الفردية أو الجماعية الضيقة، وهذا التعبير أصبح يتمثل أساساً بالفكر لا بالغريزة أو الفطرة وحدها، وأصبح يحلل النفس والمشاعر ولا يكتفي بعرضها، ومن ذلك أخذ واقع المحفوظات يتدرج ليصبح **عملاً ذهنياً فكرياً** يطال مقومات الحياة العامة ويعبر عن تراث المجتمع أي مجتمع ويواكب تاريخه وحضارته، ويجسد تطلعاته ومشاعره بهدف البقاء والاستمرار والتقدم. هذا الواقع الجديد للمحفوظات استدعى تحديد أسس الحفظ، وأمكنة الحفظ مما أوجد لدى الأقدمين الاهتمام بمحفوظاتهم، لذلك نراها مقسمة بين محفوظات ثقافية وتوجيهية وعلمية وسياسية ودينية، وتختلف أمكنتها بحسب مواضيعها، ولكن تبقى أهم المحفوظات التي تركها لنا الإنسان القديم هي الكتابات التي ابتكرها والتي سبق شرحها، والتي كانت المدماك الأساسي لحضارة الإنسان في كل المجالات، والتي يعود الفضل في بقائها واستمرارها إلى المحفوظات مهما كانت طبيعتها وصفتها.

الفقرة الثانية: واقع المحفوظات

إن استقرار الجماعات الإنسانية، بعد انتقالها من طور إلى طور ابتدأ من رابط الأسرة إلى نظام الدولة مروراً بالعشيرة والقبيلة والمدينة وغير ذلك، ترك أثره البالغ على واقع المحفوظات ومسارها.

هذا الواقع تأثر بواقع الإنسان ومستويات الوعي والتفكير لديه خلال تطوره في هذه الحياة وتدرجه في مسالكها، فهو عبَّر عن ذاته وأسرته في مرحلة أولى من مراحل وجوده، ثم انتقل إلى التعبير عن فكره وتطلعاته ومصالحه في تجمعاته الناشئة في مرحلة ثانية، ثم أصبحت محفوظاته تعبيراً عن مجتمعه ومقومات هذا المجتمع على اختلافها، وساعده في ذلك تطويعه لكل ما حوله لمصلحته وفي سبيل حاجته، ولهذا بدأ واقع المحفوظات يتأثر بهذه المقومات الطارئة، ويتجه بالتالي نحو بعض الأسس التي تحكم علم المحفوظات في عصرنا الحديث، ويتبين من الاكتشافات التي ظهرت، أن لدى الأقدمين من الشعوب المختلفة تراثاً من المحفوظات يعكس معظم نشاطات هذه الشعوب، ومستويات هائلة من مجالات التقدم العلمي والفكري، ويتجلى ذلك في ابتكار المعالم الأولى للكتابة، بغض النظر عن شكلها، وتسخيرها للتعبير عن الفكر وذلك قبل أكثر من ستة آلاف سنة من الآن وعلى مواد خام مصنَّعة كالطين مثلاً وكانت أولى المحفوظات القديمة تتسم **بالصفة التجارية**، أي هي تدوين للمعاملات التجارية وتبادل البضائع بين الشعوب المختلفة ثم تطورت إلى الاتفاقيات التجارية، واستمرت لتتحول إلى معاهدات مع الشعوب الأخرى فيها تحديد لحقوق وواجبات، ليتواجد نوع جديد من المحفوظات هي **المحفوظات السياسية المتبادلة** إذا جاز التعبير انطلاقاً من هذه المعاهدات المسجلة، كما ظهرت بفعل التعامل اليومي والالتزام المفروض على أفراد هذه الشعوب، والتزام الوفاء بالتعهدات وتسديد الديون ودفع ما يسمى اليوم عندنا بالضرائب والرسوم؛ فظهر التحديد الأول للقواعد

والأصول التي ترعى ذلك، ليكون هناك نوع جديد من المحفوظات هو المحفوظات القانونية أو التعاقدية. والذي أدى إلى فرض مثل هذه القواعد هو سلوك البشر فيما بينهم أفراداً وشعوباً ودولاً، وما نتج عنه من إشكالات فسنَّت هذه القواعد لغايات عملية تطبق عند الحاجة، وحفظت للاعتماد على مبادئها عند التطبيق.

هذا الواقع القديم للمحفوظات هو تعبير عن الانتظام العام في كيان أي شعب، مما يؤكد بأن **السلوك الإنساني له ضوابط**، وهذه الضوابط يجب أن تكون معروفة ومسجلة، لأنها تؤدي إلى استقرار المجتمعات وتحديد الحقوق والواجبات، ولهذا يجب أن يتم حفظها بشكل دائم لحاجتها العامة، مما يوحي أن النظرة للمحفوظات في تلك العصور القديمة مشابهة في خطوطها العريضة للنظرة الحالية بل نقول مع القائلين، إن محفوظاتنا اليوم هي امتداد فكري وواقعي متطور دائماً لمحفوظات الأقدمين في مجال المصلحة العامة وانتظام السلطة وحماية الحقوق، ولهذا فإن معظم المحفوظات الموغلة في القدم والمسجلة على الرقع الطينية والجلدية وغيرها، كان موضوعها يعالج الشؤون العامة من تجارية وسياسية وإدارية، وتعتبر من المراجع الهامة في الاقتصاد والسياسة وتاريخ الإدارة للحضارات القديمة، وقد كشفت التنقيبات عن محفوظات أخرى لدى السومريين في بلاد الرافدين تؤكد وجود علوم طبية وآداب إنسانية متطورة نسبياً في ذلك الزمن.

وكانت هذه المحفوظات تحفظ في أماكن مخصصة لها وتتمتع بمقومات الحماية اللازمة كمراكز العبادة وقصور الحكام، وقد عرفت

الشعوب القديمة **مبدأ التسجيل** في سجلات خاصة للمحفوظات الهامة ولا سيما المحفوظات التي تخص الدولة بأشكالها المختلفة وكان يتعهدها أشخاص يختارون من النخبة في المجتمع وقد دلَّت الآثار المكتشفة أن هذه الشعوب عرفت **فن التجميع في المحفوظات** والذي تطور إلى إنشاء ما يسمى اليوم بالمكتبات حيث تجمع الكتابات أو المدونات ذات الموضوع الواحد أو المتقارب لتصبح مجموعة مستقلة تحفظ بشكل يميزها في مكان مخصص لها.

هذه المكتبات كانت قديماً تتمتع ببعض المواصفات الهامة التي تلازم المكتبة الحديثة اليوم، فقد تبين من أعمال التنقيب عن الآثار وجود مكتبات كثيرة بعضها لها الصفة الرسمية لأنها تخص السلطة الحاكمة آنذاك مثل مكتبة مدينة «آبيلا» القديمة التي اكتشفت خلال هذه الفترة قرب مدينة حلب السورية وبالتحديد في منطقة تسمى «تل مرديخ» وفيها آثار لرفوف خشبية حاملة للمدونات الطينية وهي عبارة عن قطع كبيرة وصغيرة، وكان تقسيمها مشابهاً لتقسيم المكتبات ويعتمد على نوعية المدونات وأشكالها وكذلك مثل مكتبة «أوغاريت» المكتشفة في سوريا قرب اللاذقية وتحوي الكثير من المدونات التي تصور الحركة الاقتصادية والعمرانية والسياسية والثقافية، وكانت تشترك محتويات المكتبات القديمة بوجود المعاجم والفهارس مما يؤكد التواصل المستمر بين الشعوب المتجاورة والبعيدة في مجالات كثيرة وأهمها التبادل العلمي والثقافي بجانب العلاقات السياسية والتجارية، ومن أهم المراكز والمكتبات المكتشفة هي مكتبة الحاكم الآشوري «أشور بانبيل» التي اكتشفت في

هضبة قريبة من مدينة «**الموصل**» العراقية وهي تحوي عشرات الألوف من المخطوطات المدونة على القطع الطينية، وكانت مصدراً تاريخياً كبيراً اعتمد عليها الباحثون لدرس تاريخ الشعوب القديمة في منطقة الشرق الأوسط والأدنى، ومن المعروف أن هذا الحاكم كان وفير الثقافة كما تقول المصادر التاريخية، بالإضافة إلى مكتبة الحيثيين في تركيا، التي حوت كتابات ومحفوظات حيثية هامة بالحروف البابلية المسمارية تعود للقرن الثالث عشر ق.م. بالاضافة إلى مكتبات مدينة **بابل الشهيرة**، وغيرها كثير.

هنا، لا بد من التركيز على واقع المحفوظات التي خلفتها الشعوب المُنَظَّمة، والتي كان لها تاريخ عريق أشارت إليه المحفوظات المكتشفة واستندت إليها مختلف أنواع العلوم والدراسات الإنسانية والعلمية والتي هي خارج مجال بحثنا الذي يدور فقط حول واقع هذه المحفوظات في عصور تلك الشعوب القديمة.

يتجلى واقع المحفوظات القديمة بميزته المعبِّرة والصادقة عن الحضارات الأولى وما وصلت إليه من تقدم في مجالات عديدة تدلنا عليه المدونات المختلفة التي ظهرت وأعطت صورة شاملة إلى حد ما، عن مستوياتها.

في ضوء كل ذلك، نستنتج أن واقع المحفوظات كان مرتبطاً بسلوك الفرد من خلال ذاته، ومن خلال المحيط والمجتمع الذي عاش فيه، وكانت المحفوظات هذه وسيلة تعبير عن مشاعره وعن حقوقه والتزاماته تجاه غيره، لتأخذ فيما بعد دوراً مميزاً مع ظهور السلطة وأنظمة

الحكم التي تسوس الشعوب والمجتمعات، هذا الدور المميز نراه في مجموعة المحفوظات المختلفة التي صُبغت بحركة الإنسان الفاعلة لتكوين حضارته ونهضته، فكانت تعبيراً كاملاً عن هذه الحركة المتواصلة في كل المجالات، الاجتماعية والأخلاقية والسياسية والإدارية والاقتصادية وغيرها، وتدلنا الاكتشافات الحديثة أن بعض الشعوب تركت العديد من المحفوظات المحفورة أو المصورة أو المدوَّنة على كثير من المواد والتي تناولت المعارف والعلوم التي كانت سائدة في عصور غابرة وقديمة حتى أن تنظيم هذه المحفوظات كان في كثير من الأحيان مثيراً للدهشة والتعجب بالمقارنة مع التنظيم الحديث المعمول به حالياً.

لقد أجمعت كل المصادر العلمية أن تنظيم المحفوظات في العصر القديم لم يكن غاية في حد ذاته، بل **وسيلة تذكّر وتطبيق**، أي أن هذا التنظيم كان **لغاية عملية** بحتة ليصبح بعد فترة طويلة غاية تهدف إلى استفادة الأجيال من مضمونها في مجال العمل أو مجال التلقين والتدريس في المراكز والمدارس. ولهذا نرى أن مراكز الحفظ القديمة كانت منسقة بشكل مدروس وقد درج بعض الباحثين على تسمية هذه المراكز بالمكتبات، وهذه التسمية تحمل كثيراً من المبالغة لأن المخطوطات القديمة الهامة كانت تحفظ كلها في مكان واحد أكانت تسميتها مستندات أم مؤلفات، وكان هذا المكان عبارة عن مركز أو مستقر للمحفوظات تحت إشراف النافذين في المجتمع، ضمن قصورهم أو في المعابد. ولكن نظراً لمستوى الترتيب والتصنيف والتنظيم الذي اكتشف في هذه المراكز، ووجود معالم للرفوف والخزائن الخشبية والطينية

وبعضها موجود بالفعل حتى الآن في المتاحف، أطلق بعض الباحثين أو المترجمين المعاصرين صفة المكتبة على هذا الجزء من المراكز المخصصة للمحفوظات لدقة تقسيمها ولفهرستها، وطبعاً لا ينسجم هذا التحليل بشكل مطلق مع وضع المكتبات التي كانت معروفة في العصور الوسطى، ولذلك نشير إلى أن العمل بالتصنيف المكتبي بدأ في القرن التاسع عشر، وهو الذي يميز مبادىء التنظيم التي ترعى المكتبات والمحفوظات حسب المفهوم الواقعي الحديث.

ومن اللافت للنظر في كثير من هذه المراكز الحفظية القديمة اعتماد بعض أساليب الحفظ التي تعتبر اليوم من مقومات تنظيم المحفوظات، لا سيما استعمال الفهارس والسجلات التي دونت عليها معلومات تتعلق بالمخطوطات والمراجع والمعاجم المحفوظة، ولهذا يمكن الجزم أن الأقدمين كانوا يتقنون **فنون التسجيل** في محفوظاتهم كوسيلة لايجاد ما هم بحاجة إليه وهنا لا بد من الإشارة، إلى أن المصريين القدماء كانوا السباقين في فهم جوهر المحفوظات وأساليبه الأساسية، لأن من مبادىء الفراعنة هو **«أن ما لا يقيد في وثيقة يعد غير موجود»** كما أن المصريين أعطوا الأهمية لتبليغ الوثائق بعد تسجيلها وحفظها حتى تكون معلومة من الرعية، وخصصوا سجلات خاصة لقيد المعاملات وحددوا مراكز خاصة للحفظ وأنواع المحفوظات، ولا تزال بعض آثارهم محفوظة في متاحف بعض دول أوروبا على مواد فخارية قديمة وبخط بابلي مسماري. ونشير ان كثيراً من المحفوظات القديمة لا تزال حتى اليوم موضع اهتمام ودراسة وبحث منذ صدورها قبل الفي سنة

من الميلاد كشريعة حمورابي في بابل والتي تتضمن مبادئ اخلاقية جديرة بالتوقف عندها.

تتميز المحفوظات بصورة عامة **بصفة الاستمرارية**، قديمة كانت أم حديثة، لذلك نجد أن واقعها أخذ يتغير ويتطور مع تغيُّر المجتمعات والأنظمة وتطورها، ومن هذا نرى أنه مع ازدهار هذه الأنظمة يبرز دور المحفوظات، كما حصل مثلاً في الامبراطورية الرومانية حيث تم بأمر امبراطوري إنشاء عدة دور للكتب والوثائق، ولكن بقيت المحفوظات كأسلوب وغاية في منأى عن الاهتمام الرسمي المباشر إلاّ من خلال بعض المحاولات المنفردة والتي أسست المحفوظات كأداة وكنظام وتوجُّه أساسي.

الفقرة الثالثة: بروز دور المحفوظات

بدأ دور المحفوظات يظهر تدريجياً عندما بدأ إنسان المجتمع يشعر بحاجته الى استذكار تجاربه السابقة للاستفادة منها في حل مشاكله وأوضاعه الحاضرة، وبما أن ليس كل ما يتركه الإنسان من موجودات خلال نشاطه وتحركه يعتبر محفوظات يمكن الاستفادة منها كيفما كانت، عمد إلى البحث عن كل ما يفيده أو يستفيد منه وذلك عن طريق تجميعه، وإعادة تقييمه من جديد، والتركيز على تحديد ما هو مفيد له أو لمجتمعه، فيبقيه ويحفظه، ويهمل الباقي، أو يتريَّث في البت فيما يتضمنه، فتواجدت لدى المجتمع بنظامه وأفراده مجموعة من المواد القيمة التي يستفاد منها آنياً أو مستقبلاً وبأي شكل من أشكال الاستفادة. هذه الموجودات القيمة والمنتقاة، أصبح لها وضع مميز لجهة عدم التفريط

بها، وحفظها في أمكنة محددة وخاصة بغية سلامتها والمحافظة عليها، فكانت تسمى محفوظات لتمييزها عن غيرها من الموجودات الأخرى.

إن تجميع المواد، وإعادة مراجعتها وترتيبها وربطها بالحاجة العملية لاستعمالها وفقاً لمعطيات ذهنية وفكرية تؤكد فعاليتها وأهميتها بالنسبة للفرد أو للمجتمع أو لنظام الحكم كانت البداية الأولى لظهور دور المحفوظات في الحياة العامة العملية أولاً والفكرية ثانياً، ولهذا لاحظنا أن المدونات القديمة كانت تجمع وترتب في أماكن خاصة دعيت مكتبات أو مراكز وثائق لحاجات تعليمية في المدارس أو توجيهية في المعابد، أو تثقيفية في المكتبات، أو تشريعية وتجارية وسياسية وغيرها، والمتمثلة بالكراريس «وأدعية» الموتى، والمعاجم والكتب والأحكام، والفهارس والسجلات والمعاهدات، وكانت موادها حجرية أو فخارية أو جلدية وأخيراً ورقية، وكل نوع منها بدأ يأخذ أهميته وقيمته من جدواه وحسب مستوى التعامل فيما تتضمنه من معلومات. إذن مع تمازج الحاجة العملية والطاقة الفكرية، ظهرت المحفوظات كواقع كامل، بدأ يشق طريقه في كل المجتمعات والدول، ويلقى الاهتمام لالتصاقه الوثيق بمقومات المجتمع والدولة كتنظيم له كيانه ووجوده الملموس.

* * *

بعد ظهور الديانات السماوية، وما تضمنته من توجهات أساسية للبشر حملتها الكتب المقدسة والرسائل والشروحات، برز دور المحفوظات من ضرورة وواجب إحاطة هذه المدونات الدينية بأقصى درجات العناية والحفظ لضمان بقائها من ناحية، ولاستمرار نشر تعاليمها

بكافة الوسائل بنسخها وتدوينها وتوزيعها من ناحية ثانية، فجاء حفظها في أماكن مخصصة لها وتحت إشراف أشخاص موثوق بهم يعملون على توجيه الناس بنشخ هذه الكتب أو الأسفار أو الرسائل، لذلك كان **للديانة اليهودية** محفوظات منظمة في البيوت والمعابد، وأهمها كان يحفظ في «الهيكل» وفي المكتبات الدينية، واكتشفت كتابات يهودية على ورق البردى في أسواق مصر، وعلى الرق في **«قمران»** قرب البحر الميت في فلسطين وهي عبارة عن استنساخات من الكتب المقدسة وبعض النصوص الأخرى، ويعتقد بعض الباحثين أن المحفوظات اليهودية وأسفارها المقدسة يعود بعض منها إلى إثنتي أو ثلاثة عشر قرناً قبل المسيح وبعضها دُوِّن خلال المئة سنة بعد ميلاده، ونظراً لقدسية الأسفار الرئيسية فإنها كانت تدوَّن على الرق، أما النسخ فكانت على مواد كتابية مختلفة كالفخار والبردى وغيرها. وكان الحفظ إحدى الضرورات الرئيسية للكتب الدينية والتي ترعاها القواعد المناسبة للمحفوظات من أجل سلامتها وحسن استنساخها عند الحاجة.

وبعد ظهور **الديانة المسيحية**، استمرت المحفوظات في تعزيز مكانتها فكتبت الكراريس الدينية على الرق لمتانته وقوة احتماله. وكان التدوين لتعاليم المسيح في البداية هي المدماك الأساسي لتطور المحفوظات المسيحية التي رعاها بعض المهتمين بهذه الديانة والذين نذروا أنفسهم لنشرها أمثال مار بطرس ومار يوحنا ومار لوقا، وأحيطت كل المدونات والمخطوطات الدينية بعناية فائقة لجهة حفظها ولا سيما الكتابات الكنسية والتبشيرية والمتعلقة بالطقوس الجديدة، التي كانت

أصولها تحفظ بحرص، أما النسخ فكانت تظهر للتعميم على الأفراد في المجتمع للاطلاع عليها ودرسها وحفظها وكانت تلقَّن وتوزَّع في المدارس والكنائس وهي طبق الأصل لما هو مدوَّن في الأصل الذي كان يحفظ في الأديرة الأمينة أو في مكتبات بعض البيوتات الكبيرة والقصور. ويقال أن بعض الطبقات المسيحية الميسورة شجعت إعادة نسخ الكتابات الدينية القديمة ولا سيما الوثنية منها لغايات مختلفة يعتقد أنها للمقارنة، بالإضافة إلى استنساخ مخطوطات قديمة من اليونان وروما للتعرف على الاتجاهات الفكرية التي كانت سائدة آنذاك مما عزز المحفوظات وأماكن تواجدها بحيث إنها أصبحت ملتقى العديد من المثقفين والمؤمنين على حد سواء.

بعد أن توطدت دعائم الديانة المسيحية، بدأت المحفوظات تأخذ دوراً أكبر من ذي قبل إن لجهة المكان أم لجهة المحتويات، فازدياد الوثائق على اختلاف طبيعتها ولا سيما الكراريس التي انتشرت بسرعة عدداً وشكلاً وبديلاً من اللفائف كشكل، وتعدد مراكز الحفظ ولا سيما المكتبات وأماكن الدراسات والمطالعات، أدى إلى مضاعفة الجهود لإدارة المحفوظات وتنظيم عمليات التفتيش والتسجيل والاستنساخ، ونظراً لاتجاه المسيحيين إلى استعمال الرق لكتابة الكراريس؛ باعتبار أن بعضاً من نصوص الكتاب المقدس هي من الرق، فقد برز عنصر جديد بارز في شكل المحفوظات المسيحية هو الإسراف في تزيينها بالرسوم والصور لدرجة استعمال شرائح الذهب في التغليف والتجليد، وبعض الأحجار الكريمة والثمينة، وطبق في المحفوظات مبدأ النقل عن الأصل وفق

مبادىء جازمة بعدم التحريف أو التوضيح، وبضرورة الإشارة إلى المرجع ومكان وجوده، وهذا دليل واضح على وجوب التزام الأمانة والصدق في الاستنساخ وأن تطبيق ذلك كان لا يخلو من المخالفات.

تعرضت المحفوظات ومراكزها خلال انتشار المسيحية بشكل واسع إلى كثير من الهزات والكوارث تبعاً للخلافات التي تنشب بين السلطة الزمنية والكنيسة ولا سيما في العهود الرومانية في أوروبا، حيث كان الانتقام المتبادل يتم بإحراق إما المحفوظات الدينية وبعض الكتب المقدسة عند تفاقم العداء بين رجال الدين ورجال السلطة ذوي النفوذ والقوة، أو المحفوظات السياسية والتشريعية ومحفوظات المجالس التنفيذية والإدارية المختصة عند سيطرة الكنيسة على السلطة من خلال الحاكمين الموالين لها، وبذلك لم تستطع المحفوظات أن تأخذ كياناً مستقلاً وتتمتع بدور منظّم ومنظَّم، إلا مع استقرار الأنظمة الحاكمة في العالم نسبياً، ومع ازدهار المجتمعات في ظل السلطة القوية والثابتة، ولكن لا بد من الاعتراف أن المحفوظات خطت في مستواها خطوات واسعة رغم كل ما واجهها من عقبات، إذ تنوعت طبيعة ما تحتويه من معلومات ومدونات كمراجع ببليوغرافية مصنفة حسب اختصاصات المواضيع وأسماء المؤلفين وحياتهم ولا سيما مرجع المؤرخ «هيرونيوس» الجبيلي، والكاتب «تيليوس»، ولقواميس أعلام صدرت بين القرنين الأول والثاني، في أوروبا، وهي مشابهة الى حد ما لما يصدر منها اليوم.

دفع ذلك التطور في محتوى المحفوظات إلى جهود تكللت بإنشاء فهارس وسجلات استعملت في مراكز الحفظ وخاصة في المكتبات وهي

متقدمة ومتطورة في تنظيمها عن الفهارس التي ظهرت في مراكز ما قبل الميلاد، كما كانت الفهارس المماثلة منتشرة بكثرة عند العرب لا سيما بعد ظهور الإسلام في الجزيرة العربية.

* * *

اهتمت **الديانة الإسلامية** بوثائقها ومحفوظاتها اهتماماً كبيراً وعالجتها بوضع تنظيمات أساسية وفاعلة تعتبر قفزة مميزة في مسار المحفوظات والإدارة العامة رافقت الدولة الإسلامية منذ نشأتها وعبر مراحل تاريخها الطويل. ويعتبر القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى على النبي محمد ﷺ المصدر الإلهي الأساسي لكل التعاليم الدينية المفروضة على المسلمين، والمبادىء الدنيوية التي ترعى العلاقات فيما بينهم، وتعاملهم مع الآخرين. وهو مقدس لأنه وحي إلهي لا يستقيم معه التبديل والتغيير والتحريف في آياته المنزلة، وقد وُفّق المسلمون في بناء دينهم ودنياهم من وحي هذا الكتاب الكريم، فأرسوا من القواعد الاجتماعية والأخلاقية ما يعتبر تراثاً يعتد به، وبذروا من الإيمان بالله والهداية إلى التقوى والأعمال الصالحة وحسن المعاملة والجوار والحرية والمساواة، ما أهّلهم لبناء دولة جذورها ثابتة في الحجاز بينما حدودها بلغت أقاصي الأقطار والبلدان، فغرسوا تعاليم دينهم في الشعوب، وتفاعلوا مع حضارات غيرهم وثقافات الأمم مما زادهم تشبثاً ببناء دولتهم على أسس ثابتة في كل مقوماتها وقطاعاتها، وكانت محفوظاتهم تعكس كل ذلك، فجاءت غنية بمعلوماتها، رائدة في تنظيمها ومؤسساتها، متناسقة في مراكزها ومتطورة في إدارتها.

تميزت محفوظات البلاد الإسلامية **بالدواوين** التي أنشئت فيها والتي كانت مركزاً للمستندات المختلفة من مالية كبيت المال وعسكرية كديوان الجيش وإدارية كديوان الأعمال والمراسلات، ويلاحظ في هذه الدواوين الحرص على وجوب تسجيل المستندات، وعلى ترتيبها، وعلى حفظها في أماكن تتناسب وأهميتها، وقد سبق المسلمون غيرهم في التأكيد على الاهتمام بجهاز الإدارة والأختام والكتب وعلى **تكريس مبدأ الاحصاء في بلدانهم وقيود الأحوال الشخصية**، واستعملوا الدفاتر للتسجيل والقيد والكثير منها كان من الجلود، كما اعتمدوا الأختام في معاملاتهم.

وكان العرب قبل الإسلام يعتمدون على الذاكرة لحفظ وثائقهم ولم يكن لهم في الجاهلية مدونات مكتوبة بل محفوظاتهم شفهية تحفظ وتنقل بالتواتر، ويقول «البلاذري» في كتابه فتوح البلدان أن قريشاً أكبر القبائل العربية لم يكن فيها غير سبعة عشر رجلاً يعرفون الكتابة. وعندما جاء الإسلام بدأت عمليات التدوين والنقل والتسجيل.

يتبين مما تقدم أن الديانات السماوية كان لها أثر كبير ومميز في إبراز دور المحفوظات على الصعيد الديني والعام، ولكن الحقيقة الموضوعية يجب أن تقال وهي أن الديانة الإسلامية، والدول التي التزمتها كان لها الدور الأبرز في إظهار معالم نظام المحفوظات وتثبيت دعائمه والسير به نحو التركيز من خلال الأجهزة والمراكز والمنطلقات التي أحدثتها في الإدارة والسلطة.

الفقرة الرابعة: تكريس دور المحفوظات

إن المبدأ الذي على أساسه يتم تكريس الدور الذي يجب أن يسند إلى المحفوظات لتكون فاعلة وأساسية في أي نشاط في الدولة يتمثل بوجود مراكز مستقلة للمحفوظات، وتشريعات تنظيمية عامة وتفصيلية لإدارتها، ووسائل كافية لمعالجتها والتعرف عليها والاستفادة من معلوماتها، وإدارة واعية ومسؤولة للمحفوظات وتأهيلها وتنشيطها وتفعيلها.

هذا المبدأ يحدِّد الأسس التي عليها تُقيِّم النظرة إلى المحفوظات كواقع ملموس له دوره البارز والواضح، وإذا كان ظهور المحفوظات وبروز الملامح الأولى لتحديدها وتأكيدها بدأ مع حضارات الشعوب القديمة بشكل أو بآخر واستمر لقرون طويلة وتمثل بإعداد فهارس وسجلات وتصنيفات ومراكز ومكتبات، كان له الأثر المفيد في مسار هذه المحفوظات وتدعيم مركزها ودورها مع انبثاق الديانات الإلهية، وتطورها مع أنظمة الحكم المختلفة قبلها وبعدها.

إن تكريس دور المحفوظات وفقاً للمبدأ المعتمد عليه عملياً وفكرياً لم يتم وبشكل فاعل كما يراه بعض الدارسين إلاّ ابتداءً من القرن السابع في البلاد الإسلامية وأواخر القرن الثالث عشر في أوروبا.

إذا كانت الغاية من إنشاء الدواوين المختلفة في البلاد الإسلامية، وتخصيص المراكز والمستودعات المؤهلة لاستقبال المحفوظات والوثائق المتعلقة بالعلاقات الخارجية، والمعاملات المالية والقضائية والعسكرية والوثائق الدينية والإدارية تتجلى في تثبيت دعائم الدولة الإسلامية وتنشيط الإدارة فيها، منذ نشأتها وتوسعها قبل أكثر من عشرة قرون، فإن رغبة

بعض ملوك أوروبا في حفظ حقوقهم وامتيازاتهم وملكياتهم والحفاظ عليها وإثباتها كانت من الدوافع المباشرة من قيام مؤسسات ومراكز الحفظ فيها، والمضي فيما بعد، بوضع التنظيمات المتعلقة بالمحفوظات وتكريس حق السلطة أو الدولة في الإشراف عليها، وتتالت بعدها الأحكام التي تنظم وتعالج المحفوظات في كثير من الدول الأوروبية وكانت «**إسبانيا**» الرائدة في هذا المجال حيث بدأت منذ أواخر القرن الخامس عشر وخلال القرن السادس عشر بتجميع المحفوظات وتنظيمها ومعالجتها حرصاً على عدم ضياعها، وكانت المخطوطات والوثائق العربية تشكل جزءاً هاماً ورئيساً منها، وأخذت الدول الأخرى في أوروبا تصدر القرارات والأحكام التي تتناول محفوظاتها، فأنشأت «**انكلترا**» مركزاً لمستندات الدولة ونظمت أعمال الحفظ فيه بشكل مدروس، وكذلك فعلت «**روسيا**» بإنشاء تجمعات وثائقية ركزت فيها على الوثائق المتعلقة بعلاقاتها الخارجية والأمور المالية حرصاً من القيصر بطرس الأكبر على عدم تبعثرها. ومن أهم الأعمال الحفظية في أوروبا، كان قيام أحد البابوات في حاضرة الفاتيكان (**بيوس الخامس**) في القرن السادس عشر بتكليف ممثليه في الخارج بإعداد لوائح وبيانات تجميع الوثائق المسيحية في العالم والطلب من كل المسيحيين المساهمة في هذا العمل، وتأسيس فيما بعد مركز محفوظات خاص بالكنائس مرتبط بالبابا في الفاتيكان.

على كل حال شهدت أوروبا نهضة وثائقية بارزة ابتداءً من القرن الرابع عشر، وكان لـ «**فرنسا**» دور مميز في تنظيم المحفوظات كمجموعات متشابهة وتعميم الوعي الوثائقي، والتركيز على الوثائق

الإدارية مما أدى إلى **ظهور مفهوم المحفوظات الإدارية وتنظيماتها، وتطبيق مبادىء التصنيف، وتقسيم المجموعات** إلى محفوظات بحسب موضوعها الأساسي وصولاً إلى المحفوظات التاريخية.

وكان للتنظيمات الوثائقية في «**النمسا**» تأثير بالغ على أوضاع المحفوظات الأوروبية ولا سيما التاريخية منها، ولا سيما وثائق العائلات الحاكمة والملوك، وهكذا، تكاثرت المراكز الوثائقية وبالتالي المستودعات الحفظية في دول أوروبا ومدنها، وتميزت نظم المحفوظات بتطبيق عقلاني وموضوعي للأحوال والمبادىء التي تحكمها، فطبق **مبدأ السرية** على المحفوظات في ايطاليا والفاتيكان لأول مرة، وظهر **مبدأ إلزامية** ايداع نسخ عن الوثائق التي تتعلق بالدولة ويعود الفضل في ذلك إلى أحد ملوك ايطاليا «ايمانويل» ونشطت **مبادىء التصنيف والترتيب** في مستودعات ومراكز المحفوظات، وطبقت **أصول اتلاف المحفوظات** غير المجدية **وتحديد عمر الوثائق والمستندات ومدة بقائها** مما أدى إلى نشوء عنصري **المقارنة والمتابعة**، وساهم في ظهور **مبدأ استغلال المعلومات والاستفادة منها** لتأخذ مراكز الحفظ دوراً رئيسياً في الأبحاث والمؤلفات وتكون **مرجعاً ثقافياً وعلمياً وتاريخياً ومصدراً للمنشورات والدراسات**. لا سيما في فرنسا سنة ١٧٩٤.

أما في **بلاد الشرق**، ولا سيما مع ظهور الإسلام وانتشاره في معظم البلاد، فقد تعزز دور المحفوظات وأخذ مكانة عالية في التنظيمات الإدارية التي رافقت الدولة الإسلامية منذ نشأتها وفي الدول التي اعتنقت

الدين الجديد وطبقت تعاليمه وأصوله وتنظيماته، ويعود الفضل كله في ذلك إلى الرسول محمد ﷺ الذي كان أول من اهتم بدور المحفوظات الأساسي، فحث على التسجيل والتدوين، ومن ثم تجميع ما سجل من كتابات مدونة بالاضافة إلى فهم وتفسير الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، واستنباط الأحكام منها، وقد اتسع هذا النشاط بعد وفاته، فقام أصحابه وغيرهم بحركة التدوين في مجالات مختلفة وعديدة، وقد بدأ المسلمون أول ما بدأوا بتجميع ما دوّن من الحديث الشريف، واهتم الخلفاء بالكتب التي تتحدث عن أخبار الأمم الأخرى وسياسات ملوكها.

وهنا لا بد من التذكير بأن **الإمام علي بن أبي طالب** كان له دور كبير وبارز في التأسيس لمفهوم الوثائق الإسلامية الأولى. كما أن **الخليفة عمر بن الخطاب** كان أول من أسس مركزاً إدارياً بكل معنى الكلمة في الإسلام وهو **ديوان المراسلات** الذي تحفظ فيه المستندات والوثائق والمعاهدات في مكان مخصص لها وضمن صناديق خاصة بها، لتتوالى بعدها الدواوين المتخصصة بشؤون الدولة من مالية (بيت المال) وسياسية وعسكرية واجتماعية وإدارية وغيرها.

كان اعتماد **التدوين** بعد التجميع الخطوة الأساسية في تعزيز دور المحفوظات الإسلامية والعربية والمحفوظات على وجه العموم مما أدى إلى الحفاظ على تراث كبير غني تحمله حضارة تركت أثرها الفاعل ولا تزال على مجتمعات كثيرة في هذا العالم هي الحضارة الإسلامية

والحضارة العربية. وقد كان للتدوين بصورة عامة أثر كبير في حفظ التعاليم والتشريعات والمبادىء الدينية الإسلامية التي كان لها تأثير كبير على مقومات الدول فيما بعد كما سنرى.

بدأ تدوين وتجميع الحديث الشريف في القرن التاسع الميلادي (الثاني للهجرة) حين أوعز الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز إلى بعض الفقهاء وكبار العلماء إلى القيام بهذا العمل التراثي الكبير، بعد أن قام الصحابة كما أسلفنا بتدوين الكثير من الآثار الإسلامية الأولى، وكان ذلك من أهم المحفوظات التي وجدت وكتبت على الجلود والرق والورق الصيني، وتمّ حفظها في **«مكتبة الأنبار»**، وهذا لا يعني أن التدوين لم يظهر إلا مع الإسلام، فقد أشار أحمد أمين في كتابة «فجر الإسلام» أن **«التدوين أي تقييد الأخبار والآثار بالكتابة، بعضه ظهر قبل الإسلام والبعض الآخر ظهر في القرن الأول للهجرة وليس في القرن الثاني كما يدعي البعض»**. المهم أن حركة التدوين استمرت وكان أهم مظهر من مظاهرها على الاطلاق هو المباشرة في تدوين القرآن الكريم. فالقرآن الكريم لم يجمع في شكل معين قبل وفاة الرسول، بل بقي الوحي مكتوباً في صحف متفرقة حتى كان عهد أبي بكر حين أمر بجمع الصحائف التي فيها آيات القرآن وأبقاها لديه بعد أن جمعها زيد بن ثابت أولاً ثم بمشاركة من عبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص ثم تم جمع هذه الآيات بناء لطلب الخليفة عثمان بن عفان في مصحف واحد الذي استنسخ منه الكثير وتم توزيعه في الأقطار، ولهذا نرى أن تدوين القرآن الكريم تم قبل تدوين الحديث النبوي الشريف الذي بقي أحاديث غير مدونة، بل أقوال

تروى عنه **ومحفوظة** بالذاكرة وتتناقل **بالتواتر**، ونظراً لتكاثر الروايات في النقل عنه، تم تقسيم الحديث إلى أنواع تستند إلى مقدار قوته وثبوته، **فالقسم المتواتر** هو الثابت والأمين والمفيد للعلم، **أما الآحاد** فهي الأحاديث غير المتواترة ولا تفيد العلم ولكن يجوز الاعتماد عليها عندما تثبت صحتها.

إن المراد في عرض هذا التفصيل هي النظرة الواعية والدقيقة التي كان يعطيها المسلمون لأهمية ما يجب أن يحفظ، إن كان لغاية دينية أو لغاية حفظية، **فصنّفوا وقسّموا بناء على** معطيات فكرية وتحليلية، لتكون المحفوظات أساساً يعتمد عليه في المستقبل. والذي يهمنا هو هذا الاتجاه إلى **فكرة التقسيم** أي بمعنى آخر فكرة **التصنيف الأولي المبسط** والذي يستمد أهميته الأساسية من ناحيته التاريخية المتمثلة بالقرون التي تفصلنا عن فترة ظهور الديانة والدعوة الإسلامية. ولكن الحديث الشريف بقي دون صفة رسمية حتى عصر الأمويين (الخليفة عمر بن عبد العزيز) الذي كتب وقتها يقول: «انظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه» فاعتبرها البعض المحاولة الأولى لإعطاء الصفة الرسمية للحديث ولكنها لم توفق ولم تنجح في تأكيد هذه الصفة، فبقي تدوين وجمع الحديث الشريف دون صفة رسمية، فلم يجمع في كتاب واحد ولم يستنسخ وينشر في الأمم كالقرآن الكريم ولعلّ السبب في ذلك قول الرسول عليه السلام: **«لا تكتبوا عني. ومن يكتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني فلا حرج، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده في النار»**.

وهنا تبرز ظاهرة أخرى، هي الاهتمام **بصحة** ما يجب حفظه واعتبار ذلك قاعدة من قواعد الحفظ السليم الذي ركز عليها الإسلام، وهي اليوم من المبادىء الحديثة والأساسية في مفهوم علم المحفوظات الحديث.

ومن الملاحظ أن قواعد التصنيف أخذت أهمية بالغة في المجتمع الإسلامي. فبعد تصنيف الحديث كما ذكرنا سابقاً، ظهر ما يسمى بالتصنيف الشخصي أي حسب الأشخاص. وتم التصنيف الموضوعي بحسب الأبواب كالفقه مثلاً وهناك ما رتب حسب الرواة. والتصنيف هو نتيجة حتمية للتجميع ولكن المسلمين والعرب أعطوه ما له من أهمية فاعتمد العباسيون **الادراج** المخصصة للمحفوظات المختلفة المصنفة، وأنشأ المهدي ديواناً عاماً غايته النظر في المراسلات ومراجعة البيانات، وتم تقسيمه وفقاً للمواضيع وكانت تسجل في سجلات خاصة وتبوَّب. واعتمدت هذه الطريقة في كل الدواوين المتعلقة بالنواحي المختلفة للدولة. ويمكننا الجزم بأن الدولة الإسلامية كان لها اهتمام فكري وعملي بموضوع المحفوظات، وقد استفادوا من الحضارات التي تفاعلوا معها فاعتمدوا **النقل** وسيلة للمعرفة والثقافة وشجعوا **الترجمة** ليضاف إلى محفوظاتهم محفوظات جديدة مترجمة، ولا سيما بعد أن توصل العرب إلى تصنيع الورق في العصر الأموي لاستعماله في الكتابة، وقد طور الفاطميون مفهوم التسجيل والتصنيف في المحفوظات وأرسوا مبادىء أساسية في الحفظ **كالرقابة والإلزام** المتمثلة في عرض كل المؤلفات على الرقيب وكان يدعى **المتصفح، وكالتلخيص والفهرسة**

الموضوعية، وهذه المبادىء هي من أهم مقومات تنظيم المحفوظات اليوم.

شمل الاهتمام بالمحفوظات كل الدول الإسلامية في عصورها المختلفة، وكان للنصوص الدينية أثرها البالغ في تنشيط الحياة الفكرية فيها خلال مراحل طويلة، فنشطت المحفوظات التاريخية، وظهرت لأول مرة **المحفوظات الشعبية** القائمة على تدوين الأمثال والقصص المستوحى بعضها من القرآن الكريم أو المنقولة عنه. وظهرت **المحفوظات الشرعية والقانونية** بعد نمو التشريع في المرحلة الإسلامية وتعدد المدارس الفقهية والفلسفية والكلامية، ونتيجة لذلك ازدادت **حركة الاستنساخ** وتم نشر النسخ المختلفة المواضيع عن الأصول المحفوظة واستمرت وتطورت طرقها وأساليبها، مع استعمال مادة «الكوبيا» والحبر الخاص الذي تطبع الأصل على النسخة وتسجل وتصبح قابلة للتداول، أما الأصل فيعاد إلى مكان حفظه الأساسي، وقد استعمل موظفو الدواوين ذلك كما قسموا سجلاتهم إلى **وارد وصادر** وفق ما هو معمول به في إدارة المحفوظات اليوم. ومع هذا التطور في الإدارة والحضارة واتساع رقعة الثقافة وما نتج عنها من مؤلفات ومراجع وتجميعها في أماكن معينة ظهر **التصنيف المكتبي** واستخدم عملياً قبل انقضاء القرن التاسع عشر، وأنشئت المدارس لتعليم أمناء المكتبات وكان أولها عام ١٨٨٧ في كلية «**كولومبيا**» في نيويورك وكانت أول مكتبة عربية رسمية تظهر هي مكتبة «**الحكمة**» في العصر العباسي في بغداد في القرن التاسع عشر ولكن المكتبات التي تأسست في مصر وخاصة في العصر الفاطمي فاقت

بأهميتها ومحتوياتها كل المكتبات الإسلامية والعربية، ولا سيما **«دار الحكمة»**، التي أسسها الخليفة الحاكم بأمر الله الذي رعى كل مجالات العلوم والمعارف، وحوَّل الفاطميون جامع الأزهر إلى مركز للدراسات والمحفوظات الدينية.

وقد برزت في التاريخ القديم نسبياً مكتبات هامة **«كالرها»** و**«القدس»** و**«المكتبة الأوكتافية»**، ومكتبة **«أبولون»** في روما وغيرها. وكانت تستعمل الفهارس والسجلات ولكن بتنظيم أقل، وتوزعت المكتبات في الأقطار العربية، ولكن أول مكتبة عربية يمكن وصفها بأنها **مكتبة متخصصة** في مفهومنا الحاضر هي **«خزانة الدار»** الخليفية التي أنشأها العباسيون في قصر الخلافة في بغداد وكانت مكتبة للبحث والعلم والدراسات.

ترسخ دور المحفوظات أكثر وأكثر مع ظهور المدارس التعليمية لمبادئه وأصوله ولا سيما التصنيف والترقيم والتقسيم، وكانت أول مؤسسة تعليمية لحظت مكاناً مهماً للمحفوظات هي جامعة **«ماينز»** ***«Mainz»*** حوالى سنة ١٧٩٠. وفي سنة ١٨٢١ تم في فرنسا إقامة مركز حديث ومتخصص لتدريب العاملين في حقل المحفوظات **وهو مؤسسة *Ecole National de chartes*** في **«باريس»** كما نشأت مدارس ومعاهد ومؤسسات للتدريس والتدريب في مجال المحفوظات في **«ڤيينا»** سنة ١٨٥٤ و**«ألمانيا»** سنة ١٨٣١ وأنشأت تشيكوسلوفاكيا (السابقة) مدرستها الشهيرة في العاصمة **«براغ»** سنة ١٩٢٣ لهذه الغاية وكذلك **«الاتحاد السوفياتي»** (سابقاً) سنة ١٩٣٨. مع هذا التطور النوعي في

مجال الحفظ، لم نر في العالم العربي أية مدرسة أو مؤسسة متخصصة بالمحفوظات إلاَّ خلال السنوات الأخيرة الماضية، وبعد أن أصبح لعلم المحفوظات أصوله ومبادئه أهمية بالغة جداً على الصعيد المحلي والإقليمي الدولي حتى على الصعيد الفردي، باستثناء معهد المخطوطات العربية ـ الذي نص عليه قرار مجلس الجامعة العربية عام ١٩٤٦، لذلك والحق يقال إنه كان لفرنسا الدور البارز والهام في التعريف بأهمية الوثائق وإبراز الضرورة في المحافظة عليها لأنها في رأي الفرنسيين هي **«جذور التاريخ»** وهذا صحيح، وكانت الثورة الفرنسية الشهيرة خير محرك نحو هذا الاتجاه بحيث إن فرنسا كانت من الدول السباقة إن لم نقل أسبقها إلى إنشاء **«دار وثائق الجمهورية الفرنسية»** سنة ١٧٩٤.

الفقرة الخامسة: تنظيم دور المحفوظات

تكرس دور المحفوظات عملياً وتنظيماً وقانونياً بظهور التشريعات الأساسية التي تحدد وتنظم المحفوظات وتؤمن المراكز والأماكن المستقلة والخاصة لها، وتنشىء الإدارة وأجهزة المراقبة والبرامج لها لتصبح مرجعاً أساسياً في نظام كل دولة.

وقد تكرس هذا الدور وفقاً لهذه المعطيات اعتباراً من القرن الثامن عشر بإنشاء دار الوثائق الفرنسية عام ١٧٩٤، والتي حذت الدول الأوروبية الأخرى حذوها فيما بعد.

ففي أوروبا، أسست انكلترا مركزاً كبيراً وشاملاً للوثائق والمستندات وهو **«مكتب المستندات أو الوثائق العامة ـ**

Public Records office » بالقرب من «**لندن**» الذي أنشىء سنة ١٨٣١. وقد اطلعت عن كثب عند زيارتي له سنة ١٩٨٠، على التجهيزات الهامة التي يتمتع بها هذا المركز والأصول التنظيمية التي ترعاه والتي تعتبر بالفعل من أنجح الترتيبات التنظيمية في مراكز الحفظ.

وتعتبر دور محفوظات الدولة لمدن «**البندقية وجنوى وفلورنسا**» في ايطاليا من أغنى الدور الزاخرة بالحفوظات المختلفة ولا سيما التاريخية منها وقد تأسس دار محفوظات فلورنسا بإرادة من الأمبراطور فرديناند في القرن الثامن عشر لحفظ المحفوظات الجلدية التي تخص دور العبادة (الأديرة)، والمحفوظات التي تخص الدولة وحصر المحفوظات الأخرى الموجودة أساساً بها.

من الملاحظ أن كل الدول الأوروبية كانت تحتفظ في دور محفوظاتها بمحفوظات تتعلق بدول أخرى والناتجة عن العلاقات فيما بينها أو عن الحروب الطاحنة التي اجتاحت دولها، ويبدو ذلك واضحاً في محفوظات الدولة الألمانية حيث أعيدت هندسة أو ترميم الأبنية القديمة لجعلها صالحة لتكون مركزاً للمحفوظات التاريخية والسياسية، وتعتبر المستودعات الحفظية من المستودعات المنظمة جداً والغنية بوثائقها، ويراعي الألمان ولا سيما (القسم الشرقي سابقاً) الطابع التاريخي في اختيار دور الحفظ **للمحفوظات** التاريخية والسياسية، ويولون موضوع الترميم أهمية خاصة وكبيرة كونها تشكل ثروة تاريخية وحضارية عالمية (وقد شهدت هذا الاهتمام بنفسي عام ١٩٧٥ لدى زيارتي لمدينتي برلين وبوتسدام وغيرهما).

والحقيقة فإن الواقع الحفظي لمختلف دول أوروبا يتشابه إلى حد ما وإن اختلفت التنظيمات حسب توجهات كل دولة، ولكنها تصب جميعاً في خانة الحفاظ على المحفوظات بجميع أنواعها واستغلال معلوماتها.

أما في الشرق، فتعتبر **مصر** من الدول الرائدة والعريقة في موضوع التراث والمحفوظات، وهي تحتفظ بمجموعات قديمة جداً، وقد أنشئت فيها دار خاصة في «عهد محمد علي» أسميت **الدار العمومية للمحفوظات**، وكانت المركز الرئيسي للحفظ ومقر محفوظات الحكومة، وسميت دار المحفوظات الوطنية فيما بعد واستمرت حتى قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ حين تم إنشاء **دار الوثائق التاريخية** سنة ١٩٥٤ التي تهتم بالوثائق القومية والوطنية والمحفوظات التي تهم تاريخ مصر على مدى العصور، وتحكم تنظيم دور المحفوظات المصرية أحكاماً واضحة ومحددة ومفصَّلة، وهي منوعة في تقسيماتها حسب المصادر والمراجع الإدارية والحكومية والواقعية.

أما في **السودان** فقد كانت له أنظمته ولا سيما تلك الصادرة اعتباراً من عام ١٩٤٦ وخاصة أصول التنظيمات الواجب العمل بها في دار الوثائق المركزية، لجهة تقسيم وتصنيف كل نوع من أنواع المحفوظات وتحديد المجموعات التاريخية منها.

وتشهد **المملكة العربية السعودية** نشاطاً هاماً في مجال المحفوظات ولديها دار لإدارة وتنظيم المحفوظات، وقد باشرت بخطوات هامة على صعيد التنظيم العام المدروس لها، ويوجد فيها آلان

معهد متطور يدعى معهد العلوم الإدارية ومركزه العاصمة «**الرياض**» يساهم في تطوير الوعي المكتبي والحفظي على الصعيد الإداري في المملكة، ويصدر عدة نشرات تعليمية وتثقيفية حول هذه المواضيع، ويشرف عليه خبراء مشهود لهم في مجال الوثائق والمحفوظات.

في **الجزائر** توجد مؤسسة الوثائق الوطنية المنشأة عام ١٩٧١ وهي الجهة المسؤولة عن التراث الجزائري الفكري والوثائق الوطنية.

وتقوم معظم الدول العربية بتنظيم محفوظاتها على أسس معتمدة في علم المحفوظات، لذلك نرى نهضة وثائقية هامة في **الجمهورية العربية السورية** على صعيد المحفوظات والمكتبات لا سيما مكتبة الرئيس الأسد الوطنية في دمشق، وفي **المملكة الأردنية الهاشمية** حيث يقوم معهد الإدارة العامة فيها بدور كبير في مجال التنظيم والدراسة للمحفوظات والوثائق والمكتبات، وهذا الوضع ينطبق على بقية الدول العربية الأخرى التي بدأت تتحسس بأهمية تراثها المتمثل بمحفوظاتها.

أما في **لبنان**، فتشهد المحفوظات نهضة أساسية وهامة منذ السبعينات حتى اليوم، ولولا الأحداث التي عصفت بهذا البلد لمدة عقدين من الزمن وما تركته من آثار مدمِّرة على وضعه العام ووضع محفوظاته وتراثه الفكري، لكان أصبح في مستوى الدول المميزة في هذا المضمار.

كانت التشريعات اللبنانية تتناول أوضاع المحفوظات إما بنصوص متداخلة ومجتزأة أو في معرض التنظيم الإداري للإدارات أو المؤسسات

العامة، فقد ورد في المرسوم رقم /٥/ تاريخ ١٩٢٦/٥/٣١ وفي معرض تعداده للوزارات وتحديد اختصاصاتها عبارة «**حفظ أصول الأوراق في مستودعات أوراقها**» وهي الإشارة الأولى للمحفوظات بعد قيام الجمهورية. وكان قد سبق ذلك إشارة عن المحفوظات وردت في معرض تنظيم المعاملات الإدارية بموجب مذكرة الحاكم الإداري العام للمنطقة الغربية رقم ٦٥ تاريخ ١٩١٩/١/٣٠ وهي وجوب معالجة المحفوظات وفقاً **لترتيب عام وخاص يعده قسم المحفوظات**، على أن يعتمد كل قسم من أقسام المحفوظات في المنطقة الغربية تنظيماً رقمياً وتاريخياً وينظم دليلاً لمجموعة القرارات المختلفة والمستندات والوثائق التنظيمية يكون هجائياً ويتناول كل المراجع التي تسمح بتسهيل البحث في أي موضوع. ويشرف على إعداد هذا الدليل قسم المحفوظات.

يتبين هنا أن تنظيم المحفوظات اللبنانية اعتمد **الترقيم والتصنيف والطريقة الهجائية**، وأتبع ذلك ببطاقات الإرشاد في المعنى الحفظي أي الدليل للعثور على المطلوب وهو ما يسمى **بالفهرس أو البيان**.

وسنة ١٩٢٩ وبموجب المرسوم ٤٥١١ كلف مدير المالية مهمة المحافظة والائتمان على السنوات المهمة المختصة بالإدارة اللبنانية، وهذا يعني ضمنياً حفظها بشكل يضمن بقاءها والوصول إليها عند الحاجة.

وورد في تنظيم كل وزارة أو إدارة عامة نصوص عامة غير محددة متعلقة بالمحفوظات مما ترك حرية التنظيم للقيمين عليها دون تحديد أسس واضحة ومحددة لأصول الحفظ، فتفاوتت مستويات المحفوظات من حيث المعالجة والتنظيم بين مؤسسة أو إدارة وأخرى.

رغم ذلك، استمرت المحاولات الإدارية في تلمس موضوع المحفوظات وبصورة سطحية، حتى العام ١٩٦٢ حين تم إنشاء «**مصلحة لإدارة محفوظات الدولة المركزية**» بالقانون المنشور بالمرسوم رقم ١٠٨٢٠ تاريخ ١٩٦٢/١٠/٩ الذي لم يحدد مهماتها، بل ترك هذا الأمر للجنة من الخبراء، والمعنيين بهذا الشأن تألفت بعد سنتين من إنشاء هذه المصلحة، لوضع نظام تفصيلي للمحفوظات المركزية في الدولة اللبنانية، وتبع ذلك صدور تعميم يطلب من الإدارات العامة إعداد بيانات بالنظام المتبع لديها في حفظ الأوراق والمعاملات والملفات، وكانت هذه المصلحة تتبع رئاسة مجلس الوزراء إدارياً.

بقيت هذه الاجراءات مجرّد محاولات إلى أن أصدر أمين عام رئاسة مجلس الوزراء الدكتور عمر مسيكة آنذاك قراراً برقم ٩٢/م في ٢٦/١٠/١٩٧١ يضع قاعدة لتصنيف مواضيع مقررات مجلس الوزراء. هذه القاعدة استندت إلى **مبدأ التصنيف الثلاثي** للمواضيع المرتكز على التسلسل الزمني العام بحسب جلسات مجلس الوزراء والتسلسل الزمني العام بالنسبة للمواضيع العائدة لكل إدارة (تصنيف إداري)، والتقسيم الموضوعي الهجائي ضمن السنة الواحدة، وتميز هذا القرار بالمرونة لجهة قابليته للتعديل، وللتصرف الإداري في التقسيم الموضوعي.

لم يطل الأمر كثيراً حتى استحدث ملاك مؤقت للمحفوظات في المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء مهمته المعاونة في تنظيم محفوظات المديرية العامة المذكور والأمانة العامة (الشؤون الوزارية) لمجلس الوزراء ووضع الفهارس والأدلة بالمستندات العائدة لكل منهما. وقد حُدِّدت

أصول تنظيم عمل هذا الملاك بموجب نص قرار تنظيمي صادر بالرقم ٦٩/م تاريخ ١٩٧٣/٩/٢٥ عن الأمين العام لمجلس الوزراء.

هذا النص هو الأول الذي يحدد الأسس التنظيمية الشاملة لتنظيم المحفوظات ولكنه جاء محصوراً بإدارة رئاسة مجلس الوزراء فقط، واتبع بتعليمات تفصيلية وجداول مفصلة ملحقة به، واستمر هذا الملاك الجديد في تنظيم المحفوظات منذ ذلك الحين رغم إنشاء مديرية **خاصة للمحفوظات المركزية والوثائق الوطنية** بموجب تعديل ملاك رئاسة مجلس الوزراء عام ١٩٧٥ والتي لم يقدَّر لها حتى الآن أن ترى النور رغم المحاولات الحثيثة لذلك منذ ذلك الوقت، وبقيت الدولة اللبنانية دون نظام وإدارة مركزية خاصة للمحفوظات إلى أن تم ذلك سنة ١٩٧٨ بإنشاء مؤسسة مختصة بأمور الحفظ والتوثيق وبمعالجة المستندات والوثائق في كل لبنان وهي «**مؤسسة المحفوظات الوطنية**» مركزها العاصمة «**بيروت**» التي أنشئت بالمرسوم رقم ٨٣٢ تاريخ ١٩٧٨/١/١٧ وحددت مهامها بأن عهد إليها بتنظيم وإدارة المحفوظات والوثائق الوطنية بجميع أشكالها وأنواعها، ولا سيما المدونات والمواد الناتجة عن أعمال الدولة بقطاعيها العام والخاص، وعن نشاطات الأفراد، والمستندات والمواد التي تشكل تعبيراً أصلياً وصادقاً لتراث المجتمع. وهي تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري وتخضع للأحكام التي ترعى «**النظام العام للمؤسسات العامة**» (المرسوم رقم ٤٥١٧ تاريخ ١٣/١٢/١٩٧٢) وهي ترتبط برئاسة مجلس الوزراء وتخضع لوصايتها الإدارية.

بعد إنشاء هذه المؤسسة، صدرت عدة اجراءات فنية إدارية تحدد

الأصول الواجب اتباعها في هذه المؤسسة وإدارة وتنظيم ومعالجة المحفوظات اللبنانية من كل الجوانب، ولا تزال تشق طريقها الوعر في هذا المجال لرفع مستوى المحفوظات وتكاملها رغم ما اعترض مهمتها من عوائق مادية وأمنية وإدارية، وقد شكلت هذه المؤسسة بإنشائها انعطافاً أساسياً بالغ الأثر على الصعيد المحلي اللبناني وعلى الصعيد العربي والدولي لجهة القدرة على التعاون البنّاء في سبيل تعزيز دور المحفوظات بصورة عامة، والمحفوظات اللبنانية بصورة خاصة، ولكن ذلك لا يكفي، إذ من الواجب والضروري لتكريس دور المحفوظات في لبنان استصدار تشريع خاص بالمحفوظات يحدد الواجبات والحقوق والأصول والسياسة الحفظية من جميع جوانبها.

وهنا لا بد أن نعترف بدور الكثير من المؤسسات التوثيقية والمكتبية في لبنان على الصعيدين العام والخاص، ويجب أن نؤكد الدور الذي لعبته وتلعبه «دار الكتب الوطنية» كمكتبة ومركز دراسات وأبحاث ومراجع ورموز فكرية كبيرة. لقد ضاهت دار الكتب الوطنية في مستواها وغناها أكبر المراكز الثقافية والعلمية في العالم العربي، وشكلت ضمانة للتراث العام اللبناني وغير اللبناني من خلال ما تضمنته من مؤلفات ودوريات ومدونات وغيرها وهي إدارياً تابعة لوزارة الثقافة والتعليم العالي.

ويضاف إلى ذلك مراكز البحوث والتوثيق في القطاعات الخاصة التي تضم كثيراً من الوثائق والمستندات المختلفة ولا سيما بعض المؤسسات الصحفية التي تعتبر من أهم المرافق الحفظية والتوثيقية، لاسيما **«دار صحيفة النهار»** و**«مركز صحيفة السفير»** و**«مؤسسة**

صحيفة الأنوار» على سبيل المثال لا الحصر، ويلاحظ في لبنان مكتبات خاصة يجب الاهتمام بها لما تتضمنه من محفوظات فريدة من نوعها. كما يوجد محفوظات هامة لدى عائلات لبنانية عريقة بتاريخها وماضيها من الضروري الاهتمام بها، ويعود الأمر في كل ذلك إلى المؤسسة المسؤولة عن المحفوظات والمناط بها مسؤولية تنظيم الحفظ على الصعيدين العام والخاص وهي «مؤسسة المحفوظات الوطنية» بالإضافة الى دورها في صيانة ومعالجة التراث اللبناني بأية وسيلة ممكنة.

بعد أن بدا واضحاً هذا التعاظم لدور المحفوظات في مسار الدول والمجتمعات على الصعيد الإداري والثقافي والتاريخي وغيره، وظهور المبادىء التي ترعاها والأصول الواجب اتخاذها لتقوم بدورها كمعبّر صادق عن تراثها ونهضتها وحضارتها كان من الطبيعي والحتمي تزايد الشعور والرغبة بتعميم وتوحيد الجهد لتكريس هذا الدور، على مستوى إنشاء ودعم المراكز المعدة للمحفوظات والمساهمة في تنشيطها ومد يد المساعدة والعون لها. وتحقق ذلك بالفعل وبالتحديد عام/١٩٤٨/ حين تم إنشاء **المجلس الدولي للمحفوظات والوثائق** كمؤسسة عالمية ضمن هيكلية منظمة التربية والعلوم والثقافة الدولية **(الأونيسكو)** في **«باريس»** التابعة للأمم المتحدة مهمته دعم السياسة الحفظية في دول العالم لجهة تنظيم المحفوظات وتأمين الأجهزة والمعدات اللازمة لها وتأهيل العاملين في مراكزها، وتقديم المساعدات المختلفة ولا سيما من خلال ايفاد الخبراء وإعداد الدورات الدراسية والتدريبية. وتفرع عن هذا المجلس لجان متخصصة في حقول كثيرة تتعلق بالمحفوظات ولا سيما

لجنة التصوير المصغر (الميكروفيلم) ومركزها **«بودابست»**. وقد استفاد كثير من دول العالم من هذا المجلس، كما استفاد بعض الدول العربية منه ولا سيما المملكة المغربية سنة ١٩٦٢ بتخصيصها بوحدة ميكروفيلم، ولبنان بإرسال بعض الخبراء لديه منذ سنة ١٩٧٤. وشجع المجلس الدولي للمحفوظات قيام مؤسسات إقليمية حفظية كفروع له مثل الفرع **الإقليمي العربي للوثائق (اربيكا)** الذي تأسس في أوائل السبعينات **ومركزه (بغداد) والفرع الإقليمي لجنوب شرق آسيا (سارابيكا)**.

بالإضافة إلى هذا المجلس الدولي، تقوم بعض الدول بمشاريع للمساهمة في رفع مستوى الاهتمام بالمحفوظات وإداراتها وأهمها **برنامج كولومبو في المملكة المتحدة** (بريطانيا) الذي ساهم في تدريب موظفي المحفوظات في دول عديدة كماليزيا وسيلان وسنغافورة ومشروع المساعدات والخدمات الخارجية الذي ساهم بايفاد الخبراء والمستشارين إلى دول أخرى.

كما أن مؤسسة خاصة هي **مؤسسة فورد الأميركية** قامت بالمساعدة في هذا المجال عن طريق إرسال خبراء على حسابها إلى الخارج لتقديم المشورات الفنية.

وهكذا تجلّى تكريس المحفوظات ودورها على صعد كثيرة وهامة والأمل أن يستمر ويزداد.

الفقرة السادسة: تداخل مفاهيم المحفوظات

لا يمكن من حيث المفهوم العام، حصر المحفوظات بالوثائق والمستندات أو المدونات والمخطوطات مهما كان شكلها ومادتها وطبيعتها فهناك مواد أخرى ينطبق عليها مفهوم المحفوظات ولكنها تختلف عما ذكرنا، أو تتباين في الترتيب والشكل ولها نظام يختلف عن نظام المحفوظات وإن كان يأتلف معه في كثير من المواصفات، ولكن ما يجمع في المفهوم العام للمحفوظات هو عنصر المكان، أي ضرورة وجود مكان محدد وملموس وواقعي لتواجد المحفوظات مهما كان شكلها ونوعها؛ والشائع أن المحفوظات كانت تحفظ في أمكنة تتوافر فيها السلامة بغض النظر عن تسميتها، فتواجد المحفوظات أساساً كان في المغاور والكهوف والقصور وأماكن العبادة كالكنائس والأديرة والمساجد ثم خصصت لها الدور المستقلة كمراكز لها. هنا نتساءل: أليست المتاحف مثلاً مركز حفظ لموجودات تعبر عن تراث عملي مجسد، والمكتبات، الا تعتبر مقراً للتراث الانساني الواسع فكرياً وثقافياً والآثار ألا تشكل مصدراً من مصادر المحفوظات التاريخية والفكرية؟ والكتب أليست هي نتيجة لمضمون ملايين الوثائق المختلفة في مراكز المحفوظات المتعددة؟

أمام هذه التساؤلات يتراءى لنا دور المحفوظات العام المتمثل بالتعبير عن التراث بأية وسيلة ويكوت له منفعة فكرية ومادية تهم المجتمع ككل، ويعطي صورة واضحة وشاملة لتطور الحضارة الإنسانية وأدوارها المختلفة، ولهذا فإن كتاباً واحداً في مكتبة يعالج موضوعاً مستقلاً قد

يعتبر مرجعاً لكثير من الدراسات، وإن تمثالاً واحداً في متحف قد يعود بالإنسان إلى غياهب التاريخ مستنتجاً منه الشيء الكثير من أوجه مختلفة لتراث وحضارة محددة. فالمكتبات والمتاحف مراكز حفظ كالمستودعات والدور الحفظية، ولكل من المتحف والمكتبة ومركز الوثائق تنظيم محدد وفوائد متعددة، تصب كلها في خانة المفهوم الواسع للمحفوظات ككل وهي تتقاسم مهمة ومسؤولية الحفظ رغم الصعوبة في الفصل تماماً بين أدوارها في هذا المجال، فالتداخل بين موجوداتها واضح، فقد نرى مخطوطات ووثائق قديمة وهامة موجودة في أحد المتاحف أو إحدى المكتبات، وبالمقابل نرى بعض الرسوم والنقوش والمنحوتات والكتب المرجعية والخرائط في مراكز الحفظ والوثائق، وإذا كان التداخل بين المحفوظات المكتبية والمحفوظات المدونة مقبولاً، ويمكن معالجته ضمن المكتبة أو المركز بأسلوب أو بآخر، كتخصيص الأجنحة المناسبة ضمن المركز أو المكتبة الواحدة، فإن الأمر يختلف بالنسبة للمتحف. فالمتحف هو المكان المخصص لجمع الآثار المختلفة التي تهم كل الحضارات لجهة درسها وعرضها وشرحها، والآثار موضوع إفادة واستفادة من الوجهة التاريخية قبل كل شيء والتي قد توصل إلى مجالات أخرى اجتماعية وثقافية وغيرها، وهي وسيلة بحث وتعرف، ويضم المتحف عادة الآثار المنقولة التي تعبر عن حقبات قديمة من التاريخ والحضارة الإنسانية عبر العصور، أما الآثار الثابتة غير المنقولة فمركزها الطبيعة وهي تساوي في أهميتها التاريخية والعلمية آثار المتاحف.

يغلب على محفوظات المتاحف **الجهد الجسدي** أكثر من

الجهد العقلي أو الفكري. وهذا ما يميز طبيعة الآثار عن المحفوظات المدونة كالوثائق والكتب التي يطغى عليها المجهود الفكري، لذلك اصطلح على تسمية موجودات المتاحف **بالمصنوعات**، وقد أكد ذلك المشترع اللبناني في قراره رقم ١٦٦/ل.. تاريخ ٧/تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ حين عرَّف الآثار القديمة بأنها «**جميع الأشياء التي صنعتها يد الإنسان قبل سنة /١٧٠٠/ميلادية (١١٠٧) هجرية مهما كانت المدنية التي تنتمي إليها هذه المصنوعات**».

نلاحظ من هذا النص تركيزاً على الصنع اليدوي أي الجهد الجسدي ونلاحظ كذلك هذا الحد التاريخي لتصنيف نوعية وصفة الموجودات لتسميتها بالآثار. فإذا أخذنا التفسير الواسع لهذا النص، تصبح كل المحفوظات ذات الجهد اليدوي وقبل التاريخ المحدد، آثاراً وتدخل عندئذٍ في هذا النطاق كل المحفوظات المنحوتة والمحفورة والمحفوظات المدونة على البردى والرق والخرائط حتى والمدونات المخططة بقالب فني ومواد مميزة، وقد يتوسع بعضهم في التفسير ليعتبر أن الكتابة على الورق فيها من الجهد اليدوي ما يدخلها حكماً في نطاق موجودات المتاحف، لا في المكتبات ومستودعات المحفوظات التي تصبح عندها أماكن حفظ لكل ما هو بعد العام /١٧٠٠/ ميلادي، ونحن نعتقد أن المقصود ليس ذلك وأن التداخل في موجودات أماكن الحفظ الثلاثة المذكورة لا يستند إلى إلزام بقدر ما يعتمد على الاستنساب والواقع.

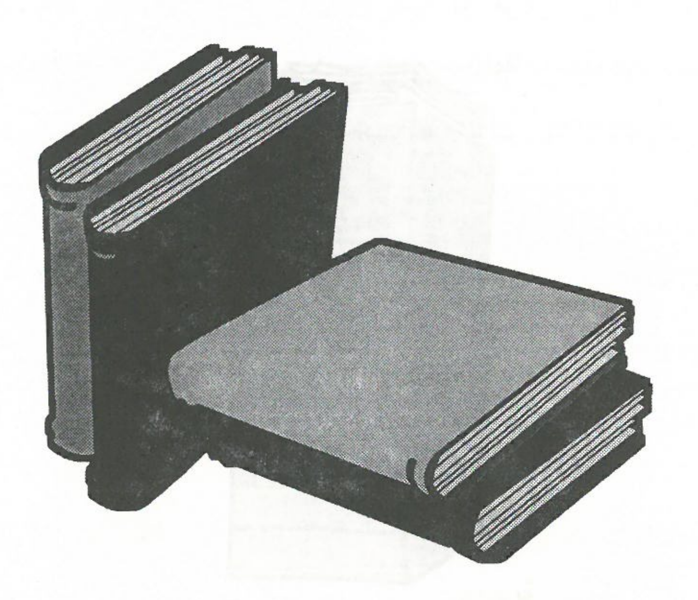
أما فيما يتعلق **بالمكتبات العامة**، فهي بلا شك المكان المتفق

عليه لجمع النخبة من الكتب والمراجع والمجموعات الثقافية والعلمية وغيرها وقد تضم المخطوطات الثمينة الهامة، وهدف المكتبة العامة هي تسهيل نشر المعرفة والثقافة والأبحاث والدراسات، فموجودات المكتبة من كتب وغيرها كان ثمرة تحليل للمحفوظات العامة في المستودعات وهي اليوم مصدر لتوزيع الثقافة ولكن بشكل أبسط وأسهل باعتماد نظام التخصيص والتقسيم المتكامل للموضوعات.

مهما يكن من أمر، فإن تداخل المحفوظات في أماكن تواجدها المميزة والتي ذكرنا دون تفصيل، لا يؤثر في المفهوم العام للمحفوظات لأن ما يتضمنه المتحف أو المكتبة الوطنية أو مركز الوثائق يصب في خانة التراث العام ولكن بتنظيمات وترتيبات مختلفة ناشئة عن طبيعة كل مكان، وسيكون موضوع الانسان والمكتبات عنوان كتابنا التالي، ان شاء الله.

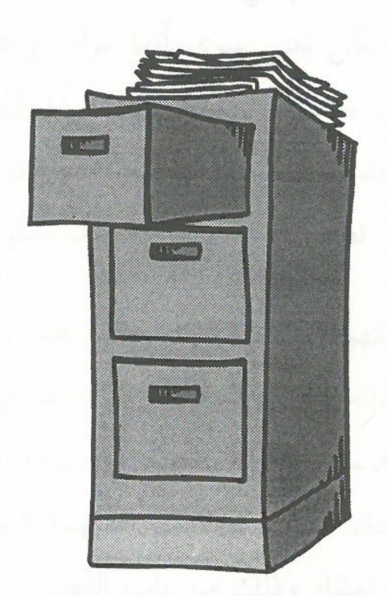
مع تطور دور مراكز الحفظ ومؤسساته، وإيلاء مسؤولية السياسة العامة لنظام المحفوظات لها، فإن بعض الدول عمدت إلى إخضاع المتاحف والمكتبات العامة من حيث المفهوم التنظيمي إلى سلطة مؤسسات المحفوظات الوطنية مع المحافظة على هيكليتها المكانية المستقلة، أما في لبنان فإن مؤسسة المحفوظات الوطنية ترتبط برئاسة مجلس الوزراء، في حين أن المتاحف تتبع المديرية العامة للآثار، والتي تشكّل وحدة من وحدات وزارة الثقافة والتعليم العالي كذلك دار الكتب الوطنية، وهذا ما يؤثر إلى حد كبير على وحدة السياسة الحفظية للتراث اللبناني والتراث العام، وإذا كان الحل في توحيد المرافق التراثية الثلاثة

المشار إليها متعذراً، فإن من الضرورة بل من الواجب، أن يتم تشكيل **مجلس أعلى** على مستوى مميز لتخطيط السياسة العليا للقطاع التراثي المتمثل بمؤسسة المحفوظات الوطنية والمديرية العامة للآثار ودار الكتب الوطنية للحفاظ وعلى مستوى معين من التنسيق والتوجيه والتنفيذ.



الفصل الثالث

التحديد العام للمحفوظات





تمهيد

لم يكن للمحفوظات في السابق أي مدلول إن لجهة المعنى أو لجهة المفهوم، ولم تكن تعني سوى أنها مواد موجودة بالفعل لسبب ما وغير معدة للاستعمال حاضراً، والأمل في العودة إليها يبقى ضئيلاً ولهذا لم تتلف أو تندثر بعد، وهذا في الحقيقة ما كان يميزها قليلاً عن ما يسمى بالنفايات التي تطرح بعيداً وبسرعة بعد استهلاكها.

هكذا كان مفهوم المحفوظات وظل هذا المفهوم يرافقها ردحاً طويلاً من الزمن، تخللته محاولات فردية غير مقصودة، حظيت فيها بعض المحفوظات بلفتة اهتمام ولغاية محددة ومصلحة آنية، إما لكونها مادة لدراسة علمية محدودة، كتلك الكتابات المبهمة المحفورة على قطع من الحجارة والخشب والعظام وذلك من باب الفضول لحل ألغازها، أو لأنها أداة اعتزاز وفخر لأصحابها تؤكدها رسائل قديمة ممهورة بأختام أولياء الحكم والسلاطين آنذاك بتكريس منصب رفيع من مناصب الولاية لأحد أجدادهم في مرحلة من مراحل التاريخ الغابرة ولهذا ظهرت بارزة ومعلقة

على جدران دورهم وبيوتهم؛ أما مفهوم المحفوظات كمصدر للمعلومات وأداة للثقافة، فإنه لم يتبلور الَّا مع ظهور بعض العلوم الرئيسية التي تركز على المنحى الحضاري والتراثي والتاريخي للأمم وبصورة عامة؛ وازداد هذا المفهوم رسوخاً مع التطور العلمي ولا سيما في البحث والتحليل والوسائل. مع هذا التحول الكبير، بدأت المحفوظات تأخذ دورها باضطراد ولو ببطء، وكثرت الدراسات ونشطت الاكتشافات فإذا ببقايا الإنسان من عظامه ومواد ابتكاراته البدائية منذ خلقه وظهوره على سطح الأرض، إلى مظاهر حضارته المتقدمة، المطمورة والظاهرة، في كل أنحاء الأرض، موضوعاً للدراسات، وحافزاً للاكتشافات، وأصبحت موجوداته المكتشفة والمحفوظة ترتقي من التأمل إلى البحث والاستنتاج لتصل إلى مرحلة الاهتمام والإحاطة، وتأخذ دورها كمصدر رئيسي للمعرفة بكل أبعادها ومجالاتها مع تتابع العصور وتطور العلوم قبل أن تصبح مع عصور النهضة الأخيرة علماً مستقلاً حاضراً في كل مجتمع له تراث، وكل أمة لها تاريخ، وسمِّي «علم المحفوظات»، وهو كباقي العلوم الأخرى له أسسه وقواعده وأصوله، علم جديد قديم أكثر ما يميزه هو، أنه يربط الماضي بالحاضر ليطلق المستقبل.

فما هو هذا العلم؟ وما هي مقوماته؟

البند الأول

ماهية المحفوظات

كانت المحفوظات تعني كل ما هو محفوظ أي كل ما هو موجود، فلم يكن يوجد بالتالي أي تفريق بين المحفوظات والموجودات؛ ولم تبدأ عملية الفصل بينهما إلا عندما تبين مع مرور الزمن أن ما لا فائدة من وجوده من الأفضل أن يطرح بعيداً ويتلف ليبقى كل ما يعتقد أنه بالإمكان أن يستفاد منه إن لم يكن ذلك آنياً فمستقبلاً، وكان هذا الفصل يتم بشكل عادي غير خاضع لضوابط معينة أو محددة، لهذا كانت الفكرة الساذجة أن كل ما تبقى هو محفوظات قد يكون لها فائدة فيما بعد، ومن الطريف، أن هذه المحفوظات تصبح بعد فترة قصيرة موجودات لتفصل من جديد، فيندثر بعضها ويبقى البعض الآخر لتشكل محفوظات جديدة... وهكذا دواليك.

مع الزمن أصبح كثير من المواد محفوظاً بشكل دائم، إما لرغبة ذاتية مستمدة من قيمتها أو فائدتها، أو ندرتها، أو لحاجة أصحابها في اقتنائها لسبب من الأسباب التي تهمهم، ولهذا تكونت فكرة جديدة وهي

أن كل ما هو موجود لفترة طويلة ولا يجب التفريط فيه يعتبر محفوظات، رغم أن الكثير مما هو محفوظ قد لا يستحق هذا الحفظ؛ إلى أن ظهرت المعطيات الفكرية الجديدة التي بدأت تحدد أن كل مادة أو أثر له فائدة عامة في أي مجال يهم الصالح العام في المجتمع يجب المحافظة عليه والحرص على حفظه. وهنا، ظهر للمحفوظات معنى مختلف عن معنى الموجودات، واكتسبت بالتالي كياناً مستقلاً ومميزاً عن هذه الأخيرة في المفهوم والواقع، ورغم بروز هذا المفهوم الجديد، فإنه لم يتعد الممارسة العملية المحدودة بحيث إنه بقي غير خاضع لضوابط فكرية وقواعد منهجية إلاّ بعد انتقال التجمعات الإنسانية إلى كيانات محددة فيها شيء من التنظيم العملي، وقيام العلاقات المختلفة فيما بينها ولا سيما ظهور طريقة المراسلات مهما كانت مستوياتها ووسائلها، واعتمادها بالتالي كأداة تخاطب متبادل في مجالات عدة.

نلاحظ هنا، أن مفهوم المحفوظات الأول بدأ يتركز على معطيات بديهية وهي: **أولاً:** ضرورة ارتداد الفائدة المتوخاة منها إلى المجتمع ككل وعدم حصرها بمنفعة فردية معينة. **وثانياً:** أن يكون لهذه المحفوظات وجود فعلي كمواد لها أثر ملموس واضح المعالم، **وثالثاً:** أن يتم حفظها في مكان يؤمن شروط سلامتها والحرص عليها.

إن توافر هذه المعطيات كان يعطي للمحفوظات صفة تميزها عن ما يسمى بالموجودات المختلفة، لهذا اعتبرت مثلاً الألواح الحجرية القديمة التي نُقشت عليها الرسوم والأحرف المعبرة محفوظات مادية

تخص المجتمع الذي وجدت فيه أو عبرت عنه فتم حفظها إما في مكان محدد إذا كانت منقولة، أو تم إجراء الاحتياطات اللازمة لحمايتها إذا كانت ثابتة كبقايا الأبراج والأعمدة وغيرها.

يجب في هذا السياق أن نلفت الانتباه إلى أن المحفوظات ترتبط بصورة أساسية بالإنسان، فهو مصدرها وصانعها، فلا يمكن اعتبار أي مادة مهما كانت بمثابة محفوظات إلا إذا كان الإنسان له الأثر فيها والفعل، وهذا الأثر أو الفعل يجب أن يكون ذات تعبير عن شيء له أهميته وجدواه، ولهذا فالمغاور في بطون الجبال لا تعتبر آثاراً إلا إذا كانت محفورة بيد الإنسان وإلا نردّها إلى الطبيعة ونسمّيها مغاور طبيعية.

إن كل ما يتميز بجهد الإنسان الجسدي والفكري وله فائدة على صعيد المجتمع لكونه تعبيراً عن مقوماته أو تراثه أو تاريخه يُعتبر محفوظات يجب الحرص عليها وإحاطتها بالاهتمام الواجب لحمايتها، والمحافظة على الدراسات المتعلقة بها، فمدلول المحفوظات يشمل نتاج الإنسان الجسدي المتمثل بما ترك من آثار تدل على حضارته، ونتاجه الفكري المتمثل بوسائل التعبير الأخرى عن أفكاره وتطلعاته وعلاقاته. وهذا ما سنشير إليه فيما بعد.

البند الثاني
مدلول المحفوظات والأرشيف

رأينا مما تقدم أن إطلاق صفة المحفوظات تم على المواد التي من الضروري حفظها أو المحافظة عليها، فهي مشتقة من فكرة الحفظ لغوياً، فكلمة **«يحفظ»** في اللغة العربية تعني «منع الشيء من الضياع وحراسته والإبقاء عليه»، وكلمة محفوظات مشتقة من ذلك ولها بالتالي مدلول واسع جداً يستوعب المفهوم الذي يتضمنه المعنى؛ أي **أن المحفوظات هي كل ما يجب حفظه وحراسته ومنعه من الضياع** لأن المصلحة تقضي بإبقائه والمحافظة عليه، وكل ذلك نابع من أهمية طبيعته، ومن المؤسف أن يعمد كثير من الباحثين العرب إلى اعتماد كلمة «الأرشيف» المترجمة عن اللغة الأجنبية والمشتقة أصلاً من كلمات يونانية ولاتينية للتوضيح أو التعبير عن المحفوظات، مع أنه بمقارنتها معها تبدو ضيقة المعنى إلى حد كبير.

إن كلمة «أرشيفوم» اللاتينية تعني «الورقة» وهذا المعنى لا يعبر بشيء عن المحفوظات لأن أي ورقة دون محتوى لا جدوى منها في هذا المجال إلا إذا تضمنت معلومات مفيدة ومعينة لتصبح عندها مستنداً

يدخل في نطاق مفهوم المحفوظات، والحال كذلك مع كلمة «أرشيون» اليونانية والتي تعني «المكتب» في المفهوم اللغوي ومجازاً تعني الموجودات المختلفة في مكان ما أو «وظيفة من الوظائف في الحكم إدارية أو قضائية» ليتم استنتاج المعنى منها كتعبير عن المحفوظات. وجاءت كلمة «أرشيف» في اللغتين الفرنسية والإنكليزية لتعني كما ورد في أحد المصادر اللغوية الأميركية بأنها المكان الذي تحفظ فيه المستندات العامة أو الوثائق التاريخية، إلا أننا نرى في هذا، انتقاصاً من مفهوم المحفوظات بإبراز مكان حفظها للتعريف بها. أوليست كلمة «محفوظات» العربية التي تعني كل ما يحفظ من مستندات ووثائق لها أهميتها في مكان له تجهيزاته وموجوداته الخاصة، تشمل مجموع التعريفات السابق ذكرها لكلمة أرشيف المستعملة عند الكثيرين منا؟

المهم ان مفهوم كلمة الأرشيف توسَّع فيما بعد ليصبح معبراً عن كل ما هو من سجلات ووثائق تاريخية وأوراق تخص الدولة والمكان الذي تحفظ فيها، وأدى هذا الاتساع في مدلول هذه الكلمة لتصبح كمرادف لكلمة محفوظات التي لا يزال مجال استعمالها في البلدان العربية موضوع اختلاف وتباين في التعبير، وموضوع ربط خاطىء في الوصف، مما قد ينتج عنه بعض الغموض في التفسير. فإطلاق عبارة «إدارة التحريرات» مثلاً على المحفوظات لا يعطيها المعنى المقصود، لأن أعمال التحرير الإداري في بعض الدول العربية ومنها لبنان هي من صلاحيات وحدات إدارية مختصة لا علاقة لها بوحدة المحفوظات لأن تحرير كتاب إلى إدارة أخرى لا يعني حفظه بل صياغته وإصداره وكذلك

الحال بالنسبة لعبارة «إدارة الأوراق» فهناك أوراق ليست معدة للحفظ أصلاً بل يمكن أن تكون من مقومات العمل الإداري للملفات قبل أن تصبح في مرحلة الحفظ مثلاً، إلى غير ذلك من التسميات المعتمدة. فكلمة «محفوظات» في رأينا هي البديلة من كل التسميات لأنها تتضمن أقسام المحفوظات وأعمال التحرير والإدارة والتسجيل والدراسة والتنظيم فيها والتي تكون مصدراً للنشاطات الإدارية، ومرجعاً لها ومركزاً لحفظ كل ما يصدر بنتيجة هذه النشاطات.

على هذا الأساس، سنورد كلمة محفوظات بدلاً من أرشيف في سياق بحث تفصيل جوهر المحفوظات ومفهومها.

* * *

البند الثالث

مفهوم المحفوظات

من المتفق عليه، أن المحفوظات تشكل جزءاً هاماً من نشاط الإدارة أو المؤسسة على الصعيد العام، وتشكل كذلك ناحية مهمة على الصعيد الخاص، فهذه الأهمية مشتركة بين القطاعات العامة المسؤولة عن دوْر السلطة أو الإدارة في الدولة والوطن، وبين القطاعات الخاصة المنضوية تحت هذه السلطة داخل الدولة والمتمثلة بالشركات والمؤسسات والمراكز المختلفة والعائلات والأفراد، فلكل منها محفوظاتها الخاصة التي تحدد قيمتها من طبيعتها ومصدرها وبالتالي تحدد أهليتها للحفظ والرعاية، ولكن كيف يمكن تحديد المفهوم المتكامل للمحفوظات؟

تعددت النظريات والآراء التي أبداها المختصون والعلماء حول هذا المفهوم، فمنها من شدد على نوعيتها وتنظيمها ومكان حفظها أمثال مدير الوثائق الوطنية في باريس **الأستاذ شارل سامران** الذي اعتبر أن «كل الوثائق المكتوبة الناتجة عن نشاط جماعي وفردي ومنظمة، يسهل الرجوع

إليها عند الحاجة إلى البحث، والتي أحسن حفظها في مكان واحد تعتبر محفوظات».

هنا نسأل عن الأنواع الأخرى من المحفوظات، كالرسوم المعبرة، والتسجيلات، والشرائط السينمائية، ألا تعتبر تلك من المحفوظات؟

ومنهم من ركز على دورها وقيمتها وحددها بأنها تلك المستندات غير الجارية والتي لم يعد لها حاجة ولكنها ذات قيمة دائمة ويجب حفظها في مكان محدد، وهذا ما يراه أحد أخصائي المحفوظات السيد «فرانك ايفانز» لاعتبارها محفوظات رائجة.

وهناك نظرية أخرى ركزت على أهمية المكان أولاً ووحدة الحفظ وانتظام الأشياء في مكانها ثانياً، لتأخذ صفة المحفوظات.

وكثيرون أعطوا الأهمية لقيمة ما يحفظ ليكون هناك محفوظات دون الإشارة إلى مكان الحفظ وطبيعة ما هو محفوظ وأهميته.

هذه الآراء مع تركيزها على عناصر مهمة لتشكل مفهوماً صحيحاً للمحفوظات تبقى غير مكتملة التوجه في هذا المضمار، لأن هناك إغفالاً لمقياس صفة المحفوظات، فالمكان، أو الحالة أو التنظيم، أو الفائدة لا تعطي بمفردها الصفة اللازمة لها. فهناك عناصر لا بد من تداخلها لتكوّن معها معياراً أساسياً في إطلاق الصفة للمحفوظات كمفهوم وواقع لا بد منه، هذا المعيار ينطلق من طبيعة المحفوظات نفسها كمادة موجودة مهما كان نوعها صادرة عن أفراد أو قطاعات في المجتمع ولها تأثير عليه وتعبير عن أحواله وتترك أثراً على مقوماته المختلفة، محفوظة في مكان

مخصص لها ومؤهل لحمايتها وحفظها في ظل تنظيم واضح ومدروس لإيجادها في أي وقت والاستفادة من محتوياتها ومضامينها عند الحاجة، وما دامت هذه الحاجة موجودة فهي لا بد أن تبقى دائمة، ومتى استنفدت هذه الحاجة تفقد صفة الحفظ وترحّل، وهذا ما يستوجب دوام البحث والمعالجة والتركيز على قيمة هذه المواد لتستحق أن تكون محفوظات بالفعل، وتقسيمها هو نتيجة لهذا البحث وتلك الدراسة.

إن هذا الشمول هو الذي يميز النظرة إلى مقومات المحفوظات ويؤدي إلى التزام المعايير والمقاييس الصحيحة في اختيار ما يجب اعتباره محفوظات، أي أن تتضمن العناصر التي لا بد من توافرها لاعتبارها محفوظات بالمعنى الصحيح والعلمي، وهي «**المادة**» لأنه لا يمكن حفظ شيء غير موجود، و«**القيمة**» لأن ما لا قيمة له لا يحفظ، و«**الفائدة**» لأن ما لا فائدة له على صعيد المجتمع لا قيمة عامة له، و«**المكان**» لأنه لا بد من مكان لحفظ ما يجب حفظه والمحافظة عليه، و«**التنظيم**» لأن بدونه لا نصل إلى ما يحفظ للاستفادة منه واستثماره، وأخيراً «**الاهتمام**» لأن بدونه لا تدوم سلامة مقومات المحفوظات. وهذه العناصر يجب أن تكون **متلازمة** لتكوّن الفكرة الأولية لمفهوم المحفوظات والذي يُتبع بإجراءات عملية من المفروض اتخاذها ليكون هذا المفهوم متحركاً وموازياً لتطور العصر ومقتضيات الظروف.

ولهذا فإن تحديد الصفة الملائمة لمفهوم المحفوظات ينبع من تتبع ماهيتها وطبيعتها وعناصرها ووجودها، وعلى هذا الأساس فإن ما نعتبره محفوظات، هو كل المواد من وثائق ومستندات مكتوبة أو غير

مكتوبة ومؤثرة وانجز تكوينها بعمل قامت به المؤسسات أو بفعل الأفراد، نتيجة للنشاطات والأعمال التي تمت تأديتها، والتي تقرر حفظها بصورة مقصودة ومتعمدة بغية تحقيق الهدف المتوخى منها، ضمن بناء أو مكان محدد ومخصص لها تستقر فيه، وتشرف عليها مجموعة يناط بها بشكل كامل إجراءات التنظيم والادارة والمعالجة والحفظ والصيانة.

هذا المفهوم كما نرى يركز على واقع المحفوظات وعلى الجهة التي أنشأتها وقررت حفظها، وعلى الغاية من هذا الحفظ، وعلى الجهاز المسؤول عن تنظيمها، وعلى المكان المحدد لها والذي يوفر الضمانة الأكيدة لها، بالإضافة إلى أهميتها كون إقرار حفظها يرتبط بهذه الأهمية، وقد اعتمد هذا المفهوم الذي يتوافق مع مفهومنا للمحفوظات كثير من المختصين والباحثين والخبراء في علم المحفوظات ولا سيما **الخبير الايطالي الأستاذ «سلفاتور كربوني»** الذي يؤكد هذا المفهوم ويعتبره أساساً للمحفوظات.

أما في لبنان فجاء تعريف مفهوم المحفوظات تعبيراً مقتضباً ينطلق من طبيعتها ومصادرها وغايتها مما يقتضي إتباعه بتفسير، ولكنه ينسجم مع بعض المقومات التي تتألف منها المحفوظات وليس كلها، ففي معرض تحديد مهام مؤسسة المحفوظات الوطنية المسؤولة عن جميع المحفوظات اللبنانية، جاء تعريف المحفوظات كالتالي:

«تتولى المؤسسة تنظيم وإدارة المحفوظات والوثائق الوطنية بجميع أشكالها وأنواعها، ولا سيما المدفونات والمواد الناتجة عن أعمال الدولة بقطاعيها العام والخاص، وعن نشاطات الأفراد،

والمستندات والمواد التي تشكل تعبيراً أصلياً وصادقاً لتراث المجتمع».

وفي الواقع، كان من الأجدى والأفضل أن يعتمد بشكل صريح وواضح التعريف الشامل لمفهوم المحفوظات والذي نراه متكاملاً لجهة الشكل والمضمون وينسجم مع التوجه الجديد لدور المحفوظات، ويعبر عن كل مقوماتها لا عن بعضها بحيث يشار إلى المحفوظات على أنها **«مجموعة المستندات والوثائق والمدونات والمواد المختلفة مهما كان نوعها المادي، والأمكنة وموجوداتها التي تعكس النشاط الكامل للمجتمع والناتجة عن أعمال الدولة بقطاعيها العام والخاص وعن نشاطات الأفراد، والتي تشكل تعبير أصلياً وصادقاً عن تراث المجتمع والتي يكون لها حتماً قيمة وطنية شاملة استدعت حفظها حكماً للمحافظة عليها ورعايتها من الجهات المختصة.**

من هذا التعريف تظهر كل المقومات والعناصر والأسس التي تحكم المحفوظات والتي طغت على مفهوم المحفوظات في الوقت الحاضر.

البند الرابع
أنواع المحفوظات

مع تحرك الإنسان في كل المجالات، ومع تكوُّن القطاعات المختلفة والمتعددة في أي مجتمع أو أية دولة، تتكاثر المحفوظات الناتجة عن النشاطات الفاعلة بين مختلف القطاعات، ومن تكاثرها تبرز من محتوياتها ومواضيعها أنواع متعددة ترتد إلى كنه وطبيعة ما تم من أعمال، وقد اعتاد المختصون تعداد هذه الأنواع ملصقين بالمحفوظات صفات مشتقة من نوعية العمل أو مجراه أو مصدره، ونحن اختصاراً لكل ذلك، وتجنباً للخوض في التفاصيل التي لا تعتمد على مفاهيم ثابتة ومحددة لتداخل الأعمال والنشاطات في بعض الأحيان فيما بينها، نشير وبإيجاز إلى أن المحفوظات مبدئياً تندرج ككل في أنواع يمكن حصرها بالتالي:

١ ــ المحفوظات العامة: وهي التي ترتبط بالدولة أو تختص بها ومن خلالها بالمجتمع والفرد كونها القيمة على المقدرات العامة، وهذا النوع من المحفوظات يتعلق بكل ما يربط الدولة بالمواطن، فالمحفوظات العامة

هي كل ما ينتج من أعمال الدولة في مجال تسييرها لقطاعاتها المختلفة في المجالات الحياتية التي تخدم المجتمع والمواطن من خلال الخدمات التي تقوم بها في البلاد وتكون الغاية منها المصلحة العامة ومصلحة المواطنين، وتتمثل هذه المحفوظات بمجموعات القوانين والتشريعات والانظمة العامة والخدمات والتنمية والاعمار وغيرها، وبسياسات المرافق العامة المختلفة، وبتحديد الواجبات المفروضة على المواطنين وكل ما يؤمن استمرار المصالح والمنافع العامة وتقدم المجتمع وتعزيز كيانه وتدعيم وجوده.

ان كل هذه المحفوظات المرتبطة بحقوق الدولة وواجباتها وحقوق المواطن وواجباته وأسس التعاون المتبادل في حقل المواطنية والسيادة والحقوق، يجب أن تحفظ بشكل مدروس ومنظم في المستودعات العامة للإدارات والمؤسسات الحكومية المختصة، أو في الإدارة المركزية التي تعنى بشؤون المحفوظات كالمتاحف ودور الكتب ومؤسسات الوثائق والمحفوظات الوطنية، لأنها ملك الدولة ومرجع لحقوق المواطن وواجباته.

٢ ــ المحفوظات الخاصة: هي بخلاف المحفوظات العامة لجهة مصدرها لأنها ناتجة عن نشاطات القطاع الخاص في الدولة والمتمثل بالشركات والمصارف والمؤسسات المختلفة الأهداف والغايات، فمنها ما يتوخى الربح، ومنها ما يهتم بالخدمات وغيرها، فالدولة لا دخل لها بهذه المحفوظات والاعمال إلا من قبيل المراقبة الواجبة عليها والنابعة من سيادتها على مقوِّمات مجتمعها، فمستودعات هذه المحفوظات محصورة

في مراكز هذه القطاعات الخاصة وهي تخضع حكماً لتنظيماتٍ مستوحاةٍ من طبيعة أعمالها.

٣ ــ محفوظات العائلات والأفراد: وهي تلك الملتصقة بحياة الفرد أو العائلة أو المتميزة بالخصوصية البالغة وبالملكية الفردية المطلقة الناتجة عن طرق معينة كالتوارث، والشراء والحيازة، كالأسلحة القديمة، والمراسلات التاريخية والصكوك المعبِّرة عن حقٍ وواقع وغيرها، والحرية متروكة لمالكها في حفظها أو التصرف بها، مع إمكانية الدولة بأجهزتها المسؤولة في عرض المساعدة على المالك وإبداء النصح والإرشاد له في كيفية صيانتها والمحافظة عليها، وهذا ما نصت عليه بعض التعليمات والتوجيهات الادارية في لبنان.

* * *

البند الخامس
صفة المحفوظات

أصبح من المعلوم أن المحفوظات هي نتاج الإنسان ووليدة نشاطه وتصرفه وتفكيره على صعيد مجتمعه ومؤسساته وتجمعاته وفي أي مجال من المجالات الضرورية لمقوِّمات نهضته، وهي كذلك مرآة لكل ما أنجز من ذلك وما سينجز، وتعبير عن تراثه.

من هذه المحفوظات ما يفقد أهميته بأداء المطلوب أو تحقيق الغاية منها وتسمّى **محفوظات عارضة**؛ ومنها ما يتعلق بأحد معالم الكيان والوجود الذي يبقى دليلاً لتاريخ ونشأة هذا الكيان، فهذه المحفوظات مواكبة للإنسان على الدوام لأنها رمز من رموز وجوده وتعبير عن أصالته وعراقته، فيكون لها **فائدة دائمة متصفة بالاستمرارية**.

إذن للمحفوظات صفات تعبِّر عن واقعها وطبيعتها ويمكن تحديدها بالتالي:

١ ــ المحفوظات الدائمة:

تتألف هذه المحفوظات عادة من مواد أو مستندات مجتمعة أو

مستقلة، وتتمتع بقوة اثبات لواقع أساسي لا مجال لنكرانه، ويمكن تحديدها بما يلي:

- المستندات التي تثبت **حقوق الدولة** أو المجتمع أو الأفراد دون الرجوع إلى غيرها لإثباتها في كل مرة. وهي على سبيل المثال لا الحصر: ملفات الأحوال الشخصية، التي تحدد هويّة الشخص وأحواله الخاصة، ملفات أملاك الدولة الخاصة والعامة، ملفات الملكية الفردية للمواطنين، وثائق ومستندات ملفات الإرث والانتقال وغيرها.
- المستندات التي تشكل مبادىء أساسية قائمة لتسيير عمل الدولة والإدارات العامة والمؤسسات وسائر القطاعات فيها، وتحديد أنظمتها ومجالات اختصاصها.
- الوثائق التي لها الطابع التاريخي والوطني المميز والمستمر حتى اليوم، والتي يكون لها ارتباط وثيق وفاعل بكيان الدولة وعلاقاتها ورموزها وهيكليتها ومصيرها، بالمجتمعات المختلفة وذلك عبر سنوات موغلة في القدم وحتى اليوم.
- المستندات التي تعبّر عن التراث العام للدولة والمجتمع، والتراث الخاص المؤثّر للأفراد والمتعارف عليه، عبر مسيرة نشأته وتأصله والمكوّن من العادات والتصرفات والاعتقادات التي باتت جزءاً من التفكير العام والممارسة العفوية التقليدية.

إن هذا النوع، الذي نسميه محفوظات دائمة، هو غير قابل للإتلاف أو التعديل أو التحريف، بل إن العكس هو الصحيح، فهو قابل للتنظيم

والتطوير ليصبح أداة بحث ودراسة، ووسيلة إفادة واستفادة بمختلف الوسائل المتاحة، ليكون مرجعاً حقيقياً وأصلياً للدارسين والباحثين والمهتمين في سبيل دفع التقدم وتوسيع المعرفة.

ان هذه المحفوظات هي التي تشكل بالفعل أساس علم التاريخ والتراث والاجتماع، لأنها ذاكرة المجتمع ومفتاح ماضيه، وأداة تخطيط الحاضر والمستقبل على أسس مستقاة من الخبرة والتجارب التي مرت.

٢ ــ المحفوظات النشيطة:

نعني بهذا النوع من المحفوظات، تلك التي لا تزال في الإدارة التي أنتجتها فعلاً، ولم تقترن بعد بنتيجة، فهذه المحفوظات تبقى في متناول يد الموظفين المختصين الذين يتابعون بصورة مستمرة دورتها المقررة بغية البت بها نهائياً، وتتم هذه المتابعة بتتابع قيودها في السجلات الخاصة وتدوين المراحل والنتائج التي وصلت إليها، وهي حتى هذه المرحلة تكون قابلة للتعديل في مضمونها ومحتوياتها ومستنداتها زيادة أو نقصاناً، ولهذا سميت نشيطة أو ناشطة.

عند اقتران هذه المحفوظات بنتيجة معينة، وإعداد الإجراءات الإدارية اللازمة بشأنها، ثم اكتمال تنفيذ ما تقرر بشأنها، تبقى في مستودع إدارتها فترة من الزمن قبل انتقالها إلى المستودع الوسطي بواسطة إدارتها الأصلية، أو الادارات المختلفة التي يتعلق موضوعها نسبياً بها، حيث يقرر هناك مصيرها النهائي بعد تبادل المعلومات والملاحظات حولها.

٣ ــ المحفوظات الوسطية:

هي المحفوظات التي اقترنت بنتيجة في الإدارات المختصة بها وأصبح لا لزوم للاطلاع عليها مبدئياً في الوقت الحاضر، أي أن هذا النوع من المحفوظات هو قيد الانتظار لتقرير مصيره ولهذا وبدلاً من أن تبقى في إدارتها ترسل إلى المستودع الوسطي الموجود في المؤسسة أو المركز الرئيسي للمحفوظات العامة حيث ترتب من جديد وتفهرس وتلخص وتسجل وتعطى رقماً يوضح مصدرها ومرجعها، ويجري بشأنها كل ما يلزم لحفظها المؤقت بانتظار التعليمات أو الترتيبات التي تحدد مصيرها بحسب حاجتها أو عمرها المقرر أو مستوى فائدتها وقيمتها، فيتم إتلافها إذا انتفت الحاجة والفائدة منها أو بعد مرور المدة المحددة لها للبقاء في هذا المستودع أو تنقل إلى الحفظ الدائم إذا كانت المقاييس المحددة لهذا النوع من الحفظ منطبقة عليها، ولا تتم كل هذه الإجراءات إلا بعد موافقة الإدارة المختصة، وتصديق الأجهزة المعنية في مؤسسة المحفوظات المسؤولة.

٤ ــ المحفوظات عديمة النفع:

وهي التي لا تستحق أن يحتفظ بها أما بالنسبة لموضوعها أو محتواها، أو بسبب انتفاء الحاجة إليها لانتفاء القيمة فيها أو لتجاوز المدة التي كانت مقررة لها ولم يعد من أهمية لوجودها أي ان المحفوظات عديمة الفائدة والنفع هي تلك التي تقرر إدارة المحفوظات العامة بالتعاون مع الإدارة صاحبة العلاقة، إتلافها بغية إفساح المكان للمحفوظات الأخرى.

تجري عملية الإتلاف وفق أصول وقواعد معينة في إدارة المحفوظات الرئيسية تجنباً لأي خطأ أو إساءة استعمال وسوء تقدير.

إن تحديد أنواع المحفوظات يخضع لمقاييس معينة تمليها طبيعة كل نوع، والتوجه الخاص للإدارة المختصة بها، والإجراءات المتبعة في النظام لكل دولة، ولكن يجب أن يتماشى كل ذلك مع المبادىء والمفاهيم التي ترعى شؤون المحفوظات ومؤسساتها.

لهذا فإن التحديد اللفظي لكل نوع لا يغير من طبيعة المحفوظات شيئاً، وعليه، فإن تعاون الإدارات الإقليمية مع الإدارات المركزية ضروري جداً لأنه يؤمن السهولة في فرز أنواع المحفوظات مما ينعكس إيجاباً على التوجه العام بين مؤسسات الحفظ الرئيسية المسؤولة أولاً وأخيراً عن المحفوظات وبين مختلف الإدارات المنتجة لها.

* * *

البند السادس

أشكال المحفوظات

سبق وأطلعنا في سياق البحث لمسار المحفوظات على طبيعة ومواد المحفوظات منذ نشأتها الأولى وحتى اليوم، وتبين لنا أن المحفوظات هي تعبير الإنسان عن ذاته وعصره ومجتمعه، ونتاج أحاسيسه وفكره، فتأثر طبيعة وأشكال المحفوظات، بطريقة هذا التعبير، وبالمحيط الذي عاشه هذا الإنسان، وبمستوى التفكير الذي تدرج فيه خلال حقبات طويلة متعاقبة من الزمن، كان السبب الدافع لتحديد وضع المحفوظات التي رافقت تعاقب هذه الحقباب لتشكل الظواهر الحسية والعملية في مسيرة حياته الطويلة.

ويمكن ادراج هذه الطبيعة بما يلي:

أولاً: **المحفوظات المحفورة:** وتسمى كذلك المنحوتة، وهي التي وجدت على الحجر والصخر في بداية مسيرة الانسان الطويلة، وميزة هذه المحفوظات أنها نتيجة جهد وتعب غايته التعبير عن مكنونات النفس والملاحظات الظاهرة والمتكررة، وقد وجدت

هذه المحفوظات منذ عصور قديمة في مواطن الإنسان الأولى كالكهوف والمغاور وعلى جدرانها وسقوفها.

حتى أن بعض المهتمين يعتبرون كل تعبير على العظام والخشب وأي مادة صلبة هو محفوظات محفورة مهما كان مفهومها.

ثانياً: **المحفوظات المكتوبة:** وهي التي ظهرت مع استعمال اللغة والحروف على الجلود والرق والبردى (مصر) وأعواد البامبو في الصين والورق المستعمل حالياً، وأضيف إلى هذه المحفوظات المحفوظات المطبوعة والتي انتشرت وتعممت بعد اختراع الطباعة، والصحف والكتب وغيرها يمثل هذا الشكل.

ثالثاً: **المحفوظات المسموعة:** وهي حديثة العهد نسبياً، وتأخذ دوراً كبيراً في مجال الحفظ من خلال الأشرطة المسجلة المعروفة وغير المسجلة أي المذاعة (المذياع).

رابعاً: **المحفوظات المصورة:** ويقصد بها الأشرطة الحديثة التي ابتكرها الإنسان وهي تتمثل بالصورة الجامدة أو المتحركة وقد تقترن غالباً بالسمع والقراءة فتصبح محفوظات سمعية بصرية ومكتوبة.

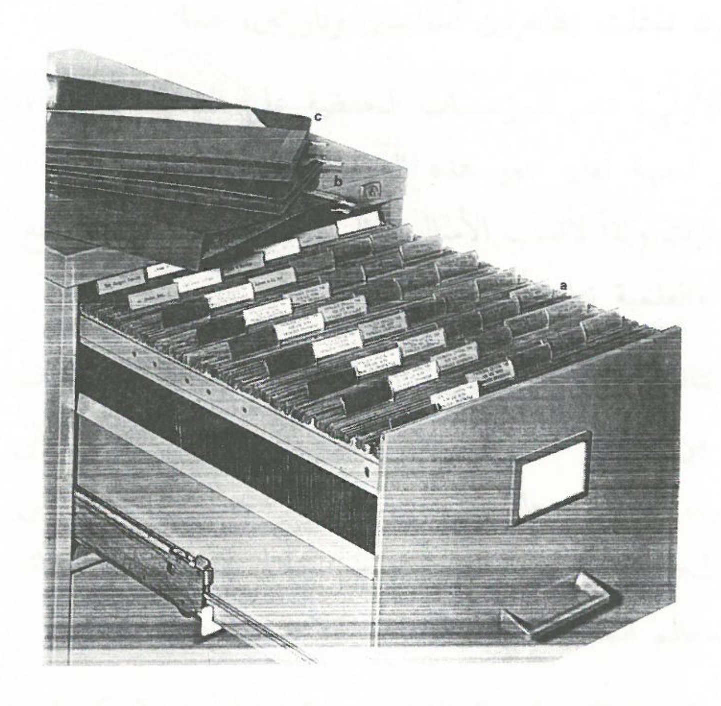
خامساً: **محفوظات مختلفة:** تتمثل بالخرائط والرسوم والصور الجامدة. وهذه المحفوظات وما يشابهها لها أهمية كبيرة في مجالات عديدة من التراث الفني والعلمي والجمالي والثقافي، ونتذكر مع الصورة أو الرسم قول الفيلسوف الصيني الكبير «**كونفوشيوس**» «إن صورة واحدة تساوي ألف كلمة».

وإذا أردنا ان نتوسع في هذا المجال، يظهر الكثير من المحفوظات التي يتم تصنيفها وفقاً لطبيعتها، كالمحفوظات المكتبية، والصحفية، والمحفوظات الرمزية، وغالباً ما يتم دمج هذه الأنواع لتشكل محفوظات مميزة تتداخل فيها صفات وعناصر متشابهة أو متممة لبعضها.

* * *

الفصل الرابع

تنظيم المحفوظات



البند الأول

تأهيل المحفوظات للتنظيم

إن النهضة التي رافقت علم المحفوظات خلال النصف الثاني من هذا القرن تمثلت بظاهرتين أساسيتين وبارزتين، هما:

الأولى: دعم المؤسسات الحفظية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني لجهة تعزيز دور هذه المؤسسات في رعاية وحماية واستثمار المحفوظات وفقاً لأنسب الأساليب المادية بناء وتجهيزاً، ولأنجع الوسائل الفكرية والعلمية تنظيماً وتطويراً.

الثانية: الاقتناع بضرورة إحياء التراث الوطني بمختلف جوانبه وتعزيزه من خلال تأسيسه وربطه بالمحفوظات بغية الوصول إلى تكامله المطلوب، وإظهار معالم المجتمع، أي مجتمع، انطلاقاً من تاريخه تنظيماً لحاضره وتطويراً لمستقبله من خلال معالجة محفوظاته الزاخرة بكل المعالم المتفاعلة مع حضارات الأمم وتراث كل أمة.

وكان لتنظيم المحفوظات بصورة عامة، حصة كبيرة وغنية من هذه النهضة وهذا التوجه، ولا عجب في ذلك، لأن المحفوظات المنظمة

هي العمود الفقري للحضارة والتراث والمجتمع، وقيل «**أعطني محفوظات منظمة، أعطيك إدارة فاعلة**».

ان التنظيم في مجال المحفوظات مهما كانت طرقه وأساليبه يؤدي فعلاً إلى الاستقرار في المعطيات المطلوبة والسلامة في المعلومات والدقة في التنفيذ والصحة في النتائج. ويعتبر التنظيم المدروس بصورة عامة طريقة وأسلوباً يمهّد لانتقال المحفوظات على أنواعها من وضع متداخل مبعثر، إلى وضع منظم يمكن معه إدراك طبيعة وأهمية هذه المحفوظات وما تحويه من معلومات وأبحاث يستند إليها، والوصول بالتالي إلى فهمها وتحليلها والاستفادة منها بأسرع وقت ممكن، وبقليل من الجهد، ولهذا فالتنظيم بحد ذاته غاية ووسيلة في آن واحد، ويعتبر الإدراك العلمي لأهمية ما يطلب تنظيمه ومدى الاستفادة منه الركيزة الهامة لهذه الغاية، لأنه لا بد من أن يستند قبل كل شيء إلى التحليل والتصور الفكري أو العلمي الصحيح الذي هو الدافع لتحديد الوسيلة في تجسيد هذا الإدراك إلى واقع ملموس وواضح، يمكن تحقيقه بطرق عملية ومبرمجة، تتمثل بعدة خطوات متناسقة ومدروسة لتشكل في مجملها العناصر الأساسية المهيمنة على ما يراد تنظيمه وحفظه بشكل سليم من خلال عدة عناصر أو عوامل.

الفقرة الأولى: التعرّف على المحفوظات

إن المباشرة في تنظيم المحفوظات يستوجب بعض الخطوات الهامة التي تستدعيها المراحل التمهيدية السابقة لعناصر التنظيم الأساسي

للمجموعات الحفظية المتواجدة في أي مستودع من مراكز الحفظ، وتتمثل هذه المراحل بالأمور التالية:-

أولاً: الإدراك والتحليل: تعتبر هذه المرحلة الركيزة الهامة في التمهيد للقيام بتنظيم المحفوظات، لأنها التصور الذهني لمفهوم التنظيم،والتوجه الفكري لتطبيق هذا التنظيم. لأن لا تنظيم دون وجود غاية محددة، وأن إدراك الغاية مهما كانت طبيعتها يستدعي حتماً التفكير بالوصول إليه بطرق معينة لا بد من تحليلها ودرسها واختيار المناسب منها. من هذا المنطلق بالذات تكرست الفكرة القائلة إن أصول الحفظ هي قبل كل شيء عملية ذهنية وطريقة تفكير قبل أن تكون وسيلة تنظيم، ولكنهما متصلان لا يمكن فصلهما، وهذا **التلازم** ضرورة لا بد منها في تكوين المبادىء المناسبة لتنظيم عمليات الحفظ إذ لا يمكن تصور نظام للحفظ في أي مجال من المجالات دون قواعد ومبادىء علمية وفكرية يرتكز عليها ويقترن بالتالي بأصول معينة لاعتماد الوسائل المناسبة للتنفيذ.

ثانياً: الملاحظة والمراقبة: من المسلم به، أن الحاجة إلى التنظيم لا تظهر إلاّ بوجود وضع معين للمحفوظات أو الموجودات، مادية كانت أو ورقية، فهذا الوضع يفرض ضرورة اعتماد التنظيم الملائم، وهنا يظهر أثر الملاحظة أو المراقبة التي لا تقتصر على الناحية الشكلية فقط من حيث وضع المحفوظات غير المرتب أو غير المنظم أو مكان وجودها غير الصحيح أو غير المناسب، بل

يتعداه إلى الناحية الجوهرية المتمثلة في قيمة ما هو محفوظ وأهميته وغايته، فإذا انتفت هذه الناحية الجوهرية تماماً، فمن البديهي عندها أن ينتفي كلياً دور التنظيم لعدم الحاجة، ويبدأ دور الإتلاف لهذه المحفوظات أو الموجودات والتخلص منها، ولهذا فإن الملاحظة الواعية تعتبر غاية في الأهمية لما يترتب عليها من نتائج بالنسبة لمصير المحفوظات بصورة عامة.

يرتكز عامل الملاحظة والمراقبة موضوع البحث على معطيات تعتبر المنطلق الأساسي للمباشرة في تكوين الفكرة العامة عن المحفوظات المطلوب تنظيمها، وهذه المعطيات يمكن تحديدها بثلاثة:

١ ـ الوضع الحالي والحاضر للمحفوظات: أي إدراك كيفية وجودها ومكانها، هل هي مثلاً منظمة بشكل سليم كلياً أو جزئياً؟ أم هي مبعثرة ومتداخلة؟ هل هي موجودة في أماكن معينة كالأدراج والخزائن؟ أم هي موجودة كيفما قدر لها أن تكون في الزوايا أو على الأرض أو في أكياس أو على الرفوف؟... إلخ وبعد أن تتكون هذه الفكرة الكاملة عن وضع هذه المحفوظات ننتقل إلى طبيعتها.

٢ ـ طبيعة المحفوظات المطلوب تنظيمها: يجب ملاحظة طبيعة المحفوظات من الناحية الشكلية كأن تكون أوراقاً أو سجلات أو كتباً ومراجع، أو ملفات أو مخطوطات أو مواد سمعية أو بصرية أو منحوتات... إلخ لننتقل بعدها إلى الناحية

الأهم وهي الناحية الجوهرية للمحفوظات، أي ماذا تحوي من معلومات؟ وما طبيعتها؟ هل هي تاريخية، أدبية، علمية؟ إلى غير ذلك. نتيجة لتلك الملاحظات نتعرف إلى الغاية منها.

٣ ـ غاية وجود المحفوظات: أي مدى الحاجة إلى هذه المحفوظات بالنسبة للجهة التي تبغي تنظيمها أو المسؤولة عنها، وهل يمكن الاستفادة منها؟ وهل تؤدي بحد ذاتها منفعة معينة؟ وهل هذه المنفعة تستحق الجهد المطلوب للتنظيم؟ أم أنها ستتلف بعد فترة قصيرة؟ وغيرها من التساؤلات.

بعد دراسة كل هذه الملاحظات والاجابة عن هذه التساؤلات، تتكوَّن صورة واضحة عن هذه المجموعات. فإذا كان الاستنتاج أن المحفوظات الموجودة منظمة إلى حد معين، فإن تنظيمها من جديد يكون بسيطاً في إجراءاته، ولا يحتاج إلى جهد كبير بعكس المحفوظات التي يتبين أنها متداخلة ومبعثرة رغم طبيعتها الهامة والتي في حال تنظيمها يمكن الاستفادة من مضمونها ومحتواها بشكل جيد. متى استقر الرأي بعد الملاحظات على أهمية هذه المحفوظات غير المنظمة، يبدأ العمل والمباشرة في تطبيق التنيظم اللازم، انطلاقاً من ترتيبها وتنسيقها.

ثالثاً: الترتيب والتنسيق: مما لا شك فيه، أن التنظيم الفعلي لا يمكن أن يبدأ ما لم تتم خطوة ترتيب وتنسيق المحفوظات الموجودة، أولاً، ويخلط بعض المهتمين بشؤون المحفوظات بين الترتيب والتنسيق، وبين الفرز، في حين أن الفرق واضح بين الكلمتين، ومن المعلوم أن عملية الفرز تلي مباشرة عملية الترتيب والتنسيق في معالجة المحفوظات.

إن ترتيب المحفوظات هو عبارة عن جمع العناصر المتشابهة شكلياً، واختيار مكان معين لكل منها تسهيلاً لمعالجتها فيما بعد. وهذا يعني، القيام بتنسيق وترتيب الموجودات المختلفة باعتماد مبدأ التقسيم إلى مجموعات مميزة مثل، السجلات، الملفات، المخطوطات، المعاملات، الأوراق، والمواد حسب تشابهها أو ارتباطها الشكلي والعام، وتأمين أمكنة مستقلة لكل منها بحيث يسهل معرفتها فور الاطلاع الضروري عليها أو إلقاء نظرة سريعة اليها. في هذه المرحلة لا موجب لمعرفة ماهية السجل أو الورقة أو الملف، أي ليس من الضروري التدقيق في المحتويات والمضمون لمعرفة الموضوع باعتبار أن هذه المرحلة هي مرحلة تركيز المحفوظات وتأهيلها ونقلها من وضع مبعثر إلى وضع مرتب لا أكثر ولا أقل، أي أن تكون صورة المحفوظات واضحة من حيث الشكل، ويبدو أنه من هنا جاء اختلاط مفهوم الفرز مع مفهوم الترتيب والتنسيق، فالفرز يكون عادة في مضمون المحفوظات وليس في شكلها، ويعتبر العنصر الأول من عناصر تنظيم المحفوظات من الناحية الجوهرية كما سنرى.

بعد استكمال هذه المراحل، ووضوح شكل المحفوظات ضمن المكان المحدد، واكتمال التصور الذهني والفكري للتنظيم تبدأ عمليات معالجة المحفوظات وتنظيمها الأساسي وفقاً لعناصر محددة لا بد منها.

* * *

البند الثاني

تنظيم مضمون المحفوظات

مهما كانت المحفوظات مرتبة، ومنسقة، فإنها لا تعني شيئاً بالنسبة للإدارة وللمجتمع وللمهتمين المختصين إذا كانت مفتقرة إلى أصول التنظيم وعناصره. إن المحفوظات المرتبة الجميلة ولكنها غير منظمة، ترضي العين ولا تشبع الفكر، فتنظيم المحفوظات لا يعني تأمين مكان خاص بها ولكل نوع منها في مستودع الحفظ ليصبح التنظيم أمراً واقعاً ومؤمناً، لأن المقصود به هو تنظيم حفظها بشكل سليم، وتأمين الاستفادة منها بشكل سريع، والقدرة على توثيق مواضيعها بشكل دقيق، وذلك من خلال مجموعة من المبادىء والأصول؛ لهذا **فإن المحفوظات المنظمة تخلق إدارة ناجحة، وتحمي تراثاً غالياً، وتساعد مجتمعاً فاعلاً.**

يلعب عنصر التنظيم دوراً هاماً ورئيسياً في الواقع الذي تتواجد فيه المحفوظات، ويتجلى هذا الدور بتحويل كل الأصول والعمليات والنظم المطبقة على المحفوظات من واقع جامد إلى علم متحرك على الصعيد النظري الفكري، وعلى الصعيد العملي التطبيقي.

ونظراً لتعدد أوجه تنظيم المحفوظات واختلاف الطرق المستعملة بين الدول والمؤسسات الحفظية العديدة، وبسبب نوعية المجموعات الحفظية ومستوى الاهتمام بها، نكتفي بتحديد وتوضيح الأصول الأساسية التي يجب أن يتضمنها عنصر التنظيم العام للمحفوظات وذلك من ناحية مضمونها المتمثل بالفرز والفهرسة والترميم، ومن ناحية تمييزها المتمثل باللون والرقم ولوازم الحفظ.

الفقرة الأولى: فرز المحفوظات

بعد أن يتم ترتيب وتنسيق المحفوظات وجمعها وفقاً للمعطيات السابقة ولا سيما المتعلقة بناحيتها الشكلية، تظهر الحاجة إلى فرز هذه المحفوظات المرتبة، إما **إجمالياً** أي دفعة واحدة إذا توفر الجهاز اللازم والكافي أو **جزئياً** بفرز كل مجموعة على حدة.

هنا، لا بد من التركيز على أمر هام يجب التنبه إليه وأخذه بعين الاعتبار عند بحث عنصر فرز المحفوظات، وهو أن للفرز مفهومين محددين هما **المفهوم العام** وهو المقصود في هذه المرحلة، **والمفهوم الخاص أو التفصيلي** الذي يدخل في صلب عملية تنظيم المحفوظات.

إن فرز المحفوظات في مفهومه العام يعتمد مبدأ الإحاطة بمحتوياتها، أي أخذ كل مجموعة منسقة على حدة لمعرفة طبيعة كل جزء منها، وبالتالي فرز هذه الأجزاء وفقاً لدرجة ترابطها، ولنأخذ مثلاً عملياً في هذا المجال: نفترض أن لدينا مجموعة من السجلات تم تجميعها وترتيبها شكلياً، وعلينا القيام بفرزها، لا بد هنا من أن يرتكز الفرز

على مفهومه العام الشامل أولاً، أي النظر إلى طبيعة كل سجل ومعرفة موضوعه الأساسي، بغية فرز السجلات ذات الموضوع الواحد أو الطبيعة الواحدة أو المتشابهة والمحفوظة في مكان واحد، بفصلها عن السجلات الأخرى إلى مكان آخر مخصص لهذا النوع من السجلات حسب الموضوع العام الذي تتضمنه، وعند إتمام هذه العمليات بالنسبة لكل السجلات ذات المواضيع المختلفة، يتبين لنا وجود مجموعات من المحفوظات في مستودع الفرز محددة بحسب مواضيعها، أي سجلات (مالية مثلاً وإدارية وإحصائية وإنمائية وغيرها) أو الملفات وما تحويه من أوراق هامة ومستندات ومراسلات ودراسات ومطالعات وغيرها.

بعد إنجاز هذه العملية الأولية، تظهر أمامنا مجموعات مرتبة ومفروزة وواضحة المعالم بصورة عامة ومحفوظة بشكل واقعي ومبسط وتظهر بنتيجة ذلك، الصورة المثالية: السجلات على اختلاف أنواعها في مكان محدد، الملفات في مكان آخر، الدراسات والمنشورات في مكانها المعين، عندها تصبح لدينا محفوظات مفروزة بشكل عام ليأتي الدور المتمم لهذا الفرز العام، أي تقسيم كل مجموعة حسب محتواها العام، والذي ينتج عنه تحديد مضمون كل مجموعة مستقلة وفصلها فيتكوَّن لدينا محفوظات لسجلات مختلفة، إدارية أو مالية أو إحصائية، وملفات ذات مواضيع معينة إنمائية، اقتصادية... إلخ، ومستندات واضحة المواضيع،... إلخ؛ وهذا ما يسمى بالفرز المتمم للفرز العام والذي يختلف اختلافاً واضحاً عن الفرز بمعناه الخاص أو التفصيلي أي الفرز الداخلي العلمي.

يحظى الفرز بمفهومه الخاص باهتمام كل المسؤولين والعاملين في إدارات وقطاعات تنظيم المحفوظات أي في المراكز الرئيسية والفرعية للمحفوظات كونه أحد الأوجه الأساسية لصورة المحفوظات الواضحة شكلاً ومضموناً.

للوصول إلى تنفيذ برنامج الفرز الداخلي المطلوب، لا بد من اعتماد منهجية مرتكزة على مبدأين، **المبدأ الأول فكري** يقوم على التحليل والدراسة لمحتويات كل ملف من الملفات، **والمبدأ الثاني عملي** أي تنفيذي للمبدأ الأول، ويستوجب معه بصورة أساسية تنفيذ عمليتين هامتين: الأولى وهي **الاستبعاد** «Elimination» لبعض مستندات الملف التي لا نفع من وجودها تمهيداً لإتلافها وفقاً لأصول معينة، والثانية القيام **بترقيم** المستندات المتبقية في الملف «Numeration» تمهيداً لإعداد بيان واضح بمحتوياتها، ويلي هاتين العمليتين **الاستنباط الملخص** للمعلومات من خلال الأوراق المرقمة الباقية في الملف الذي تم فرزه نهائياً.

تشمل عملية الاستبعاد، عند التأكد من المستندات الأساسية التي تشكل عناصر الملف الكاملة، كل النسخ والمسودات والقصاصات والملاحظات الهامشية العابرة وأوراق الاحالات غير الرسمية وغير الموقّعة التي لم يعد لها حاجة بسبب وجود المعلومات اللازمة عنها في المستند الأساسي. تجمع هذه الأوراق المستبعدة في ملف خاص تمهيداً لإعداد لوائح شاملة بها ومتعلقة بكل الملفات المفرزة بغية النظر في إتلافها حسب الأصول والقواعد والاجراءات التي ترعى عملية التلف؛ ولا بد من

الإيضاح بأن النسخة الموقعة على اعتبار أنها نسخة طبق الأصل عن المستندات الأساسية تنوب عن النسخة الأصلية عند عدم وجودها بعد التأكد من صلاحية الموقع عليها ومدى انطباقها على واقع موضوع المعاملة؛ كما أن الإحالة المسجلة رسمياً وبأختام الإدارة المختصة ولكنها غير موقعة من المرجع المختص يمكن اعتبارها إحالة أساسية متى ثبتت صحتها، حتى أن الرأي الهاتفي المسجل على ورقة والموقع من الموظف الذي تلقى المكالمة تعتبر جزءاً من الملف الأساسي شرط اقتناع الإدارة بمضمونها وانطباقها على مجمل سير الملف؛ ويمكن اعتماد ذلك حتى في حال ضياع المستند الأساسي وكانت المكالمة تعبيراً عنه، ولا يعمل بهذه الحالة أو ماشابهها إلاّ في الحالات القاهرة أو العاجلة والتي تستدعي البت بالموضوع سريعاً؛ وعلى كل حال، فإن هذه الترتيبات يجب أن تخضع لنظام الفرز المتبع وللتعليمات المعتمدة في الإدارة بحسب كل نوع من أنواع الملفات المحفوظة.

أما العملية الثانية **«الترقيم»** «*Numeration*»، فتلي عملية الاستبعاد مباشرة، حيث يكون الملف قد اتسم بالوضوح لجهة مستنداته ومضمونها، فترقم هذه المستندات وفقاً لأسس معينة كثر الجدل حولها، فهناك رأي يقول إن الترقيم يجب أن يتم حسب التسلسل الزمني بحيث يبدأ من المستند الأقدم تاريخاً وصولاً إلى المستند ذات التاريخ الحديث أو الحالي، وتبرير ذلك، أنه قد يرد مستندات فيما بعد تكون عائدة للملف المرقم فتعطى أرقاماً بسهولة نتيجة لهذا النظام الرقمي، ولكن أصحاب هذا الرأي يتناسون أن الترقيم وسيلة من وسائل الإيضاح، وليس

لحصر المستندات فقط، وتؤدي في النهاية إلى تسهيل عملية تنظيم الحفظ التقنية وبالتالي تسهيل مبدأ توثيق المعلومات وأخيراً تأمين عملية استرجاع المستندات، إن هذا التناسي أو التقصير في النظرة إلى مفهوم الترقيم يسيء إلى مبادىء الحفظ الأساسية، ومن هذه المبادىء **احترام وحدة المعاملة** وترابطها وعدم تشتيت المستندات المترابطة حتى ولو كان التسلسل الزمني غير منتظم، وتوضيحاً لذلك نقول - لو كان لدينا ملف معين - وطلب من بعض الجهات الرسمية إبداء آراء قانونية أو إدارية بشأنه، ووردت هذه الآراء المطلوبة في تواريخ متباعدة وطرأ على الملف خلال فترة انتظار الآراء بعض التعديلات بموجب إحالات داخلية أو خارجية، فأصحاب فكرة وحدة المعاملة لا يحبذون فصل هذه المطالعات المطلوبة بحجة أن هناك إحالات واردة أو صادرة تداخلت بين تاريخ ورود هذه المطالعات، بل تضم إلى الطلب الأساسي داخل المعاملة بغض النظر عن تاريخها الجديد، لأن الفصل يؤثر على وحدة المعاملة وعلى وحدة الآراء القانونية وغيرها بالنسبة للملف، في حين يرى أصحاب الرأي الآخر أن فصل هذه الآراء ضروري ووضعها حسب تواريخها المتتابع في الملف ضروري متشبثين بالفارق الزمني بين المعاملات الممثل بالتاريخ والذي على أساسه يكون الترقيم، مع أن النظرة الحديثة تنطوي على التنسيق ما أمكن بين ترابط عناصر الملف وترقيم هذه العناصر أي المستندات، بحيث ترقم بشكل وحدات مترابطة وليس كمستندات متفرقة، ولأن جمع هذه المستندات كوحدة تؤلف جوهر ومفهوم الملف المطلوب حفظه في حين أن ترقيم المستندات المتفرقة يساعد في معرفة حجم الملف

ومحتواه ولكنه يعرقل تتبع فهمه بانتظام، فيضطر الباحث إلى التفتيش والتنقيب لاستيعاب مضمون الملف المرقم بهذا الشكل، ويبدو أن تضارب الآراء بشأن الترقيم الداخلي للملف في تنظيم المحفوظات مرده إلى جنوح بعض المهتمين إلى الخلط بين **الترقيم المكتبي والترقيم الحفظي** أي **المستندي** رغم الفارق الكبير بين أسس الترقيمين المذكورين.

عند انتهاء عمليات الفرز وما فيها من إجراءات الاستبعاد، الترقيم الخاص بالمستندات، والترقيم العام للملفات، يبدأ العمل بتنظيم المحفوظات في شكله النهائي الذي يعتمد على المراحل السابقة لتأهيل المحفوظات المطلوب لإيجاد تنظيم متكامل لحفظها والذي يشمل إعدادها في مستودعات حفظها ومراكز إدارتها ضمن المؤسسات الحفظية لتؤدي دورها المطلوب تجاه الدولة بقطاعيها العام والخاص، وتجاه المجتمع بتراثه ونشاطاته واهتماماته، من خلال كل أفراده ودورة حياتهم الطبيعية المنتجة.

الفقرة الثانية: تصنيف المحفوظات

إن أية خطة لتنظيم المحفوظات يجب أن تستند إلى نظام تصنيفي محدد تعتمد عليه للوصول إلى محفوظات منظمة ومعلومات حاضرة ومباشرة. **فالتصنيف هو الضابط لإجراءات الحفظ، والضامن لتماسك المحفوظات وهو صلة الوصل بين واقع المحفوظات والمعلومات التي تحويها.**

والتصنيف مرحلة مهمة من مراحل تنظيم المحفوظات، ويأتي مباشرة بعد فرز المجموعات المحفوظة، لأنه من الطبيعي بعد الفرز أن يتم تقسيم المحفوظات حسب الصفات والمزايا المشتركة بينها إن لجهة الشكل أو لجهة المضمون. فالتقسيم لجهة الشكل يعتبر، كما أوضحنا سابقاً، من الإجراءات التمهيدية الأولية للتنظيم العام، فهو إحدى الوسائل للتعرف على المحفوظات قبل المباشرة بمعالجتها.

أما التقسيم لجهة المضمون فهو تجميع لكل الموضوعات المتشابهة في مواضيع محددة وفرزها إلى مجموعات مستقلة حسب عناوينها ومضامينها العامة، وصولاً بكل مجموعة إلى تصنيفها تفصيليًا لارتباطها بالموضوع العام المعيَّن لينتج من ذلك مجموعات فرعية للمجموعات الرئيسية العامة، وهذه العملية تسمى تصنيفاً.

إذن، يمكن تعريف التصنيف كما اتفقت عليه معظم آراء المختصين بأنه في مفهومه العام، «**تجميع الأشياء المتشابهة تبعاً لدرجة تشابهها وفصل الأشياء غير المتشابهة عن بعضها**»؛ وأن تجميع الأشياء والمواد هذا يتكون منه مجموعات يمثل كل منها نوعاً معيناً متآلفاً في مكوناته أو مضامينه.

إن التصنيف بحد ذاته عملية ذهنية أو فكرية ومن الخبراء من يقول بتصنيف علمي يستخدم لفرض تقسيم العلوم وفقاً للعلاقات المنطقية بينها، وتصنيف تطبيقي يستخدم لتقسيم مجموعات المواد إلى مجموعات تحمل كل منها صفات ومميزات خاصة، كالأوراق، وقصاصات الصحف، والكتب وغيرها.

ولكن مما لا شك فيه أن التصنيف هو إحدى طرق التفكير التي تُرتِّب ما يُفكَّر فيه ليسهل تذكرها ومراجعتها بتطبيقها عملياً على كل نطاق مفيد. كما وأن نظام التصنيف الواجب اعتماده في أي تنظيم للمحفوظات في المراكز والمؤسسات المختصة، هو بحد ذاته يُمكِّن عند تطبيقه للوصول إلى ترتيب المحفوظات بحيث يتم العثور إلى ما يراد منها بقليل من الجهد وكثير من السرعة. وإن إخضاع الأفكار المعبَّر عنها في مجموعات المحفوظات إلى تراتبية معقولة ومنطقية لا يتم بدون خطة تصنيف يقوم عليها أي نظام وتنظيم لهذه المحفوظات.

قال أحد المفكرين الفرنسيين ما معناه، أنه من الواجب أن «**تقسّم لتصل إلى حل، واجعل من تقسيمك وحدات متكاملة حتى لا يضيع الحل وتنسى**». فالتصنيف في مفهومه العام يغطي جميع أطر المعرفة الإنسانية ونواحيها ويخلق في مفهومه الضيق حلقات محددة من هذه المعرفة فيكون بذلك تصنيفاً تخصصياً كما يروق لبعضهم تسميته، ولكن تسميته الحقيقية عند البعض الآخر هو التصنيف الفرعي الناتج من التصنيفات العامة. إن التصنيف العام في مجال المحفوظات هو الذي يطاول كل المواضيع الرئيسية التي تضعه إدارة المحفوظات من منطلق النشاطات الرسمية وأدوار المجتمع الذي تعيش في ظله، وهو مرتبط أيضاً بالعناوين الشاملة والعامة للنشاطات التي تعبر عن التوجهات الأساسية لأية جهة مختصة في المجتمع على صعيد السلطة أو المؤسسات، أو الأفراد، وذلك وفقاً للتعامل المشترك، وللمعالم الجماعية المتعارف عليها وللخدمات الرئيسية المطلوبة.

أما التصنيف الفرعي فهو ما يعود مباشرة إلى ناحية أو موضوع يرتبط بعنوان رئيسي عام في التصنيف العام، فالشؤون الدفاعية مثلاً والشؤون الاقتصادية، عنوانان رئيسيان في التصنيف العام. أما الأسلحة، والتبادل التجاري، فهما موضوعان فرعيان لكل واحد منهما حسب العنوان الرئيسي، وتظل التصنيفات الفرعية مستمرة في تقسيماتها حتى التفاصيل الدقيقة لكل موضوع.

ونظراً لأهمية التصنيف في مفهومه المطلق، ولضرورته في مجال المحفوظات، كثرت الآراء والنظريات حول تحديده وأنواعه ومجالاته؛ فهناك التصنيف الطبيعي المستند إلى التشابه الأساسي للمجموعات والتي لا دخل للإنسان بها كالأجناس البشرية مثلاً المعتمدة علمياً، وهناك التصنيف العرضي الذي يعتمد المواصفات والمؤهلات في المجموعة الواحدة كصفات الإنسان، إلى غيرهما من التصنيفات، كالتصنيف العلمي والشكلي.

أما في مجال المحفوظات، فتعتمد أنواع مختلفة للتصنيف مبنية على الحاجات التي يقتضيها التصنيف وعلى أنواع المحفوظات ومضامينها. ونشير إلى أهمها لأنها معتمدة في التنظيم الإداري العام ولا سيما في مجال المحفوظات وقد أخذ دوراً رئيسياً في التنظيم الحفظي في أكثر بلدان العالم ومن التصانيف المعتمدة:

١ - **التصنيف الزمني**: وهو يعتمد التسلسل الزمني طريقة للتصنيف ويشكل التاريخ المعتمد أساساً له.

٢ - **التصنيف حسب المصدر**: ويسمى في لبنان التصنيف الإداري،

وفي ألمانيا التصنيف حسب المنشأ، وهذا التصنيف يعتمد المصدر الذي نشأت منه المحفوظات لتصنف على هذا الأساس.

٣ ـ **التصنيف الموضوعي:** أي تقسيم المحفوظات حسب المواضيع المشتركة والمتشابهة أو المتقاربة في بعض مضامينها العامة.

٤ ـ **التصنيف الجغرافي:** يطبق هذا النوع على المحفوظات العائدة للأقاليم والمحافظات والولايات وما شابهها من تقسيمات جغرافية كما يمكن تطبيقه على المحفوظات الصادرة أو الواردة بين البلد الأساسي والبلدان الأخرى.

٥ ـ **التصنيف الهجائي:** الذي يعتمد الأحرف الهجائية للتنظيم وهو مستعمل في المدارس والجامعات والتجمعات السكانية، ويشترك هذا التصنيف أحياناً مع التصنيف الرقمي أي باستخدام ترقيم الحروف وهو غير شائع كثيراً. وإلى غير ذلك من التصنيفات المختلفة التي تهدف كلها إلى تثبيت نظام الحفظ المعتمدة على أسس واضحة وسليمة، وتشكل مجموعة هذه التصانيف النظام الكلي المتكامل للتصنيف أي نظام التصنيف الذي يتألف في أكثر الأحيان، إن لم نقل دائماً، من أبواب رئيسية تتوزع إلى فصول وتتفرع الفصول إلى أقسام، ثم إلى فروع.

الفقرة الثالثة: ترقيم وفهرسة المحفوظات

هناك تداخل وثيق بين التصنيف والترقيم والفهرسة، فإن أي نظام تصنيف يجب أن يكون مرقماً، وقد تحدثنا في السابق عن الترقيم بالنسبة

للمستندات الداخلية للملف، أما ترقيم المجموعات المصنفة في مستودعات الحفظ فهو أيضاً غاية في الأهمية لهذه المجموعات لأنه يحدد المكان المخصص لكل أنواع المحفوظات كونه يحافظ على تكاملها وتنسيقها ويحفظها من الثغرات التي يَسْهل اكتشافها بسرعة عند وجودها.

وتشاطر الفهرسة أهمية الترقيم في هذا المجال لأنها تسهِّل إمكانية البحث للوصول إلى ما يطلب من محفوظات بشكل سريع وأكيد، فالفهرسة هي تجميع الموضوعات المصنفة والمرقمة بغية إنشاء فهرس كامل لها. وهذا الفهرس يجب أن يراعي في مفهومه التصنيف والترقيم ليتم إنشاء بطاقات إرشاد أو أدلة لتحديد المواضيع والتعرف إلى مكان وجودها، لهذا هناك تداخل أكيد بين التصنيف والترقيم والفهرسة، فالترقيم هو الذي يميز الفهارس لتكون أداة بحث عن المكان وعن الموضوع المطلوب، وتسجل الفهارس على البطاقات أو السجلات بحيث يتم ترتيبها في أدراج أو خزائن خاصة لتكون الدليل للموضوعات من خلال عنوان الموضوع ورقمه المسجل على هذه البطاقات، والفهارس تكون متعددة الاستعمال وذات أشكال مختلفة كفهرس البطاقات الصغيرة بحجمها وتستعمل عادة في دور حفظ الكتب وبعض مراكز الحفظ المتخصصة وتحمل الأسماء والعناوين التي تكون أداة للتعريف بالموضوع أو بالمكان أو بالجهة الرئيسية العائدة لها، وفهرس السجل وهو يعتبر تسجيلاً لمجموعة فهارس بأرقامها لكي يكون شاملاً، وفهرس القضايا والمواضيع المحددة في المراسيم والقرارات والمذكرات، وتسمى

الفهرس النهائي الذي يعبر عن موضوعات أصبحت نهائية ولا مجال للزيادة فيها، وهذا الفهرس يُعتمد في المحفوظات التي أصبحت في منآى عن التعديل والتغيير أو الإضافة لسبب من الأسباب المرتبطة بموضوعها. ولكن من المبادىء الأساسية في الحفظ هو القيام بفهرسة المحفوظات بصورة إجمالية مع أرقامها، وبصورة إفرادية أي حسب كل مجموعة، وملف، وترقّم بشكل مميز ومطابق لأرقامها. فيكون في كل إدارة محفوظات، فهرس إجمالي بما تحويه من أنواع، وفهرس إفرادي لكل مجموعة بما فيها من مواضيع وقضايا وملفات، ويجب ترقيم كل صفحة من صفحات الفهارس تجنباً لأي إشكال أو سهو.

ونظراً لأهمية الترقيم، فقد اعتمدت مراكز الحفظ والمكتبات عدة أنواع من الترقيم، أهمها الترقيم بالحروف الأبجدية والترقيم الهجائي مع الأعداد المتسلسلة (ج/١، ج/٢، ج/٣...)، والترقيم بالأحرف الرومانية (I, II, III IV). أما الترقيم الذي أثبت فعاليته فهو **الترقيم العشري**، وهو الترقيم الذي اعتمده نظام التصنيف، والذي ابتكره ملفيل ديوي ونشره سنة ١٨٧٦ وحدد فيه الأبواب الرئيسية للمعارف.

وهو كما يلي:

٠٠٠	العموميات	٥٠٠	العلوم البحتة
١٠٠	الفلسفة	٦٠٠	العلوم التطبيقية
٢٠٠	الدين	٧٠٠	الفنون الجميلة
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٨٠٠	الآداب
٤٠٠	اللغات	٩٠٠	التاريخ

وقسم كل نوع من هذه العلوم إلى عشرة فصول تتضمن المواضيع التي تنتمي إليها ثم جعل لكل فصل عشرة أقسام وهكذا.

ويعتمد هذا الترقيم اليوم في مجالات التصنيف العام في مراكز الحفظ، وهو مستخدم أساساً في المكتبات العامة منذ نهاية القرن التاسع عشر.

الفقرة الرابعة: تمييز المحفوظات

بعد اكتمال تنظيم المحفوظات وإنجاز عمليات الفرز والتصنيف والفهرسة والترقيم وتأمين المكان المناسب للمجموعات المنظمة، لا بد من استكمال ذلك بإعداد الإجراءات لتمييز أنواع المحفوظات والتي تعتبر المدخل التوضيحي الذي يستند إلى حاسة النظر، أساساً لتحديد موقع أنواع المحفوظات بمجرد الاطلاع على البيان التوضيحي في مركز المستودعات، وتحديد كل نوع من أنواعها، إذن، فالمقصود بتمييز المحفوظات هو توفير الطابع الشكلي المباشر لها أي المظهر الخارجي، وهذا المظهر له مواصفات كثيرة ولكنه يتحدّد عملياً بظواهر اللون والرقم ولوازم الحفظ. إن كل لون هو أداة تمييز لنوع المحفوظات المرقم بطريقة ترقيم معينة.

أولاً: اللون: يعتمد كثير من المسؤولين عن دور ومراكز المحفوظات في العالم، اللون كوسيلة لافتة لتحديد المحفوظات بصورة مبدئية لجهة موقعها ومكانها وصفتها تسهيلاً للعمل واختصاراً للوقت في المراجعة، فإذا كان من الضروري أن يكون المكان مقرّراً ومحدّداً بشكل

ثابت ومميّزاً ومستقلاً، فإن تحديد الألوان المعتمدة يختلف باختلاف نظرة كل مسؤول عن المحفوظات والوضع العائد لمجموعاتها من حيث تنظيم مكانها ووجودها وتجهيزاتها المختلفة.

من هذا المنطلق قد يكون اعتماد **اللون جزئياً** أو **شاملاً**، فاللون الجزئي يُعتمد عندما تكون إدارة المحفوظات قد ارتأت اعتماد العلب الخاصة الكرتونية للحفظ ذات اللون الأسود مثلاً في جميع المستودعات التابعة لها، فمن الأفضل هنا وفي هذه الحالة أن يتم التمييز بين العلب الحاوية لمجموعات مختلفة من المحفوظات بواسطة بطاقات ملوّنة صغيرة تحملها العلب على متنها عامودياً بغية تحديد المواضيع التي تحويها أية مجموعة من هذه العلب الحاوية للمحفوظات؛ ونعطي مثلاً للتوضيح، هناك علب كما قلنا سوداء تحوي النصوص الدستورية تميز مثلاً ببطاقة خضراء أو حمراء، وتلك العائدة للتشريع الإداري تميز ببطاقة صفراء أو بيضاء وهكذا، فتصبح أنواع المحفوظات وموادها المحفوظة منها واضحة المعالم، وتجرنا هذه الأمثلة عن اللون إلى طريقة أخرى في الاعتماد عليه، وهي لا بد منها نظراً لترابط كثير من موضوعات المحفوظات بعضها بالبعض الآخر، وهذه الطريقة تسمى **اللون المزدوج** أو مبدأ **تعدد الألوان** وينحصر استعمال ذلك في **المواضيع المشتركة**، ولا شك أن تشعب النشاطات العامة والرسمية والخاصة يؤدي الى إفراز أمور مشتركة في موضوع واحد أو مواضيع متعددة ولحل هذا الإشكال من حيث الشكل الخارجي، اعتمدت طريقة اللون المزدوج والألوان المتعددة، وزيادة في الإيضاح نفترض دخول أحد الباحثين إلى أحد دور

الحفظ المنظمة للتزود بالمعلومات عن شؤون الإدارة والقطاع العام مثلاً، فلدى اطلاعه على الدليل التوضيحي العام في مركز الدار، يتبين له أن المجموعات المطلوبة لهذا الموضوع مميزة ببطاقة زرقاء، وفي حال رغبته الاطلاع على الشؤون الوظيفية بالتخصيص مثلاً، فإن هذا الموضوع يكون محدداً بإشارة ضمن اللون الأزرق كخطوط بيضاء أو صفراء وهذا ما يسمى باللون المزدوج، أي تكون البطاقة الأساسية ذات لون معين لتحديد الموضوع العام، وذات لون إضافي عليها لتحديد العنوان الخاص من ضمنه وبشكل لافت للنظر بغية التفريق بين العناوين الخاصة، كخطوط أو دوائر ملونة مع اللون العام، وجميعها حتماً مسجلة في الدليل المنظم في مكاتب مركز المحفوظات. إن الهدف من كل ذلك هو تسهيل البحث وتسريع تلبية الحاجات المختلفة مما ينظم العمل في إدارة المحفوظات ومستودعاتها بفعالية بالغة.

أما اعتماد **اللون الشامل** فيطبق على المجموعات المصنفة بشكل عام والمحفوظة داخل علب خاصة بها للتعريف بمواضيعها، فيحدد لكل موضوع لون، مثلاً العلب الحمراء للشؤون العسكرية، والخضراء للزراعية والصفراء للاشغال العامة... إلخ، وبهذا يكون مستودع الحفظ متعدد الألوان مما يسهل الاطلاع على التصنيفات المختلفة. ويمكن استعمال الألوان المزدوجة للعناوين الفرعية ضمن المجموعات الحفظية كما سبق بحثه.

إن اعتماد هاتين الطريقتين تعطي مظهراً منظماً وتفصيلياً وجميلاً

للمحفوظات من ناحية، وتسهل كل العمليات المطلوبة منها دون إضاعة للوقت وبجهد أقل من ناحية ثانية.

إذا كان التشديد على اعتماد اللون كوسيلة تبيان للمجموعات المحفوظة، ومنطلقاً أولياً للإرشاد إلى مكان حفظها فإن **مبدأ الترقيم** هو من الأسس الجوهرية في علم المحفوظات ولا يمكن الاستغناء عنه كمبدأ وكممارسة وإن كان استعمال بعض أنواعه واختيارها يكون نسبياً بين إدارة وأخرى وحسب المفهوم المعتمد لكل منهما، ومما لا شك فيه ان الترقيم يكوّن الطريقة الثانية لتمييز المحفوظات وتأكيدها في أي مستودع للحفظ.

ثانياً ــ الرقم والرمز: يشكل اعتماد الرقم في المحفوظات ضرورة لا بد منها على الصعيد التنظيمي العام لجهة المضمون كما أسلفنا، وظاهرة بارزة لتمييز المحفوظات حسب تصنيفها المتبع ووسيلة يمكن اعتمادها بالإضافة لما يوفره من ضمانة في الملفات، وفي تسلسل الأمكنة المحدَّدة على الرفوف أو في الأدراج والخزائن، ولهذا نجد في كثير من مستودعات الحفظ أرقاماً تشير ببروز إلى تسلسل وضع المجموعات الحفظية، وغالباً ما يضاف إلى هذه الأرقام أرقام أخرى لمزيد من التعريف التفصيلي بالمحفوظات وعادة، وبسبب كثافة وتعدد نوعيتها يعتمد مسؤولو المحفوظات بعض الرموز بالأحرف الأبجدية التي تدل عن أنواع المحفوظات المختلفة تشريعية كانت أو تاريخية أو إدارية ويليها الأرقام المتسلسلة التي تبين مداها في هذه المستودعات وكثيراً ما يوضع الرقم الأساسي للمجموعات المصنفة على المكان المحفوظة فيه للتدليل على

وجودها؛ وتعرف الأرقام والرموز المختلفة من سجل خاص يسمى **الدليل الإرشادي** لمكان كل نوع منها.

إن مشاركة الأرقام والألوان تعطي مظهراً خارجياً للمحفوظات فيه من الترتيب والوضوح والسهولة ما يضفي عليها دقَّة في الحفظ وفي البحث. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الأرقام تدخل في صلب تنظيم المحفوظات في كل مراحله، فهي معتمدة مع الأوراق في ملفاتها، ومع الملفات في مجموعاتها، ومع المجموعات في حافظاتها ومع الحافظات في خزائنها أو أمكنتها، وأخيراً تستكمل الأرقام المميزة توضيح أمكنة الحفظ هذه، أما الألوان فيقتصر وجودها على الحافظات وبعض معدات الحفظ كالخزائن أو الرفوف المميزة بالألوان المختلفة للفت النظر لما تحويه.

ويعتبر الترقيم من الأسس التي تعتمد عليها قواعد تصنيف المحفوظات والذي يدخل في جوهر التنظيم العام لهذه المحفوظات، وكان **لتصنيف ديوي العشري** الذي ظهر ونشر لأول مرة عام ١٨٧٦ الأثر الفاعل في تصنيف المحفوظات وفقاً لأبواب رئيسية حددها بعشرة والذي تم فيه تجميع كل المعلومات وتقسيم كل باب إلى عشرة فصول وكل فصل إلى عشرة أقسام، وتضمن كل باب وفصل وقسم بنداً للعموميات يتكوَّن من أصفار ثلاثة، وهذا النظام يدخل في تصنيف الكتب وأدخله البعض في نظام المحفوظات كما أشرنا اليه سابقاً.

ثالثاً ــ لوازم الحفظ: وهي الهيكل الأساسي الحاوي

للمحفوظات والمتعدد الأشكال والأنواع والمواصفات والمختلف باختلاف أنواع المحفوظات المطلوب حفظها، فهناك الحافظة البسيطة المفتوحة من جهة واحدة وتستعمل للحفظ البسيط للأوراق، والحافظات المعلقة والتي تحمل عنواناً واحداً أو عدة عناوين بحسب موضوعاتها وهي تحفظ بخزائن ذات حلقات لتعلق عليها الحافظات وتكون عناوين المواضيع بداخلها واضحة، وهناك الحافظات التي تجمع عدة حافظات بسيطة لمواضيع فرعية ضمن الموضوع الرئيسي، ويعتبر هذا النوع من الأنواع التي تميز المحفوظات لجهة الشكل الخارجي وهي مجهزة لحمل الألوان والأرقام في سبيل تحديدها، بالإضافة إلى أشكال مختلفة بسيطة ومركبة من الحافظات.

أما الحافظة موضوع بحثنا هذا، فهي العلب الكرتونية المقواة التي توضع إما على الرفوف الكبيرة والعميقة أو ضمن الخزائن الضخمة في مستودعات الحفظ التابعة لمراكز ومؤسسات المحفوظات، وهذه العلب غالباً ما تكون مؤهلة لمقاومة الرطوبة والحرارة والحريق ومجهزة بفتحات على متنها المواجه لتلصق عليها البطاقات الملونة وتدوَّن عليها الأرقام المعتمدة.

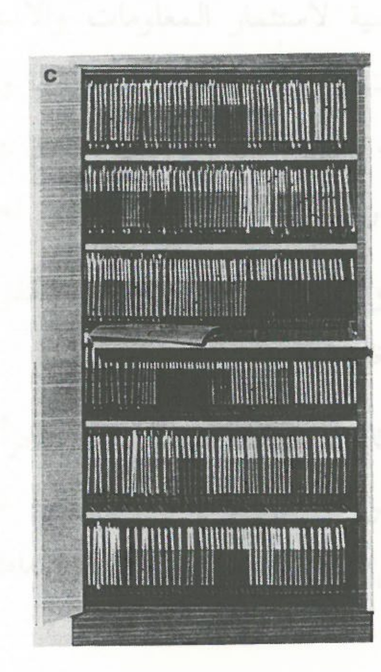
لا يمكن تحديد أنواع وأشكال الحافظات المعدة للحفظ، ولكن هناك مواصفات فنية وحفظية يجب توافرها في كل نوع، وتعتمد في المستودعات الحافظات الكرتونية المقواة، والحافظات البلاستيكية وكلها معدة لحمل عدة حافظات عادية للملفات والأوراق.

ويجب أن تتوافر في جميع أنواع الحافظات وخاصة الكبيرة، القوة والمتانة، وأن تكون مصقولة، ومقاومة لكل العوامل الطبيعة المعروفة، وتناسب أشكال الحفظ الرأسية كانت أم الأفقية أو غير ذلك من الأشكال.



الفصل الخامس

توثيق المحفوظات



البند الأول:

مفهوم التوثيق

يعتبر التوثيق، عنصراً أساسياً من عناصر علم المحفوظات، إن لم يكن الركيزة الأساسية لاستثمار المعلومات والاستفادة منها والموجودة حتماً في مستودعات ومراكز الحفظ المختلفة. وقبل البحث في توثيق المحفوظات، يجب التفريق بين مفهومين شائعين ومختلفين للتوثيق أوقعا الكثيرين في حال من الارتباك أو الجدل لجهة تحديد ماهية التوثيق: -

المفهوم الأول، يصنِّف التوثيق كعلم وكفن مستقل قائم بذاته له مقوماته ووسائله الخاصة.

والمفهوم الثاني، يعتبر التوثيق جزءاً لا يتجزأ من علم المحفوظات الحديث وعنصراً من عناصره وأسسه التي يقوم عليها هذا العلم، وهو نتيجة حتمية لتفاعل هذه العناصر فيما بينها، وتعاطيها مع التاريخ والواقع الحفظي.

ونحن نرى في المفهوم الثاني، المدخل الصحيح للتوثيق الصحيح، لماذا؟ لأن عناصر علم المحفوظات تحتم ذلك ابتداءً من مرحلة التجميع

للمستندات والمواد والتعرف عليها، وفرزها وفهرستها وتصنيفها، وترقيمها إفرادياً وبصورة شاملة ثم تلخيصها وحفظها بعد معالجتها، انتهاء **بتوثيق** ما يجب توثيقه منها وفقاً للطابع المعتمد من حيث الموضوع أو المصدر أو الزمن وتفاعلها، لهذا فان عدم تفاعل هذه العناصر فيما بينها يشكل كثيراً من الثغرات التي تشوّه علم المحفوظات. هذا التفاعل الذي يبدأ بعنصر التجميع، ينتهي وجوباً بعنصرين أساسيين هما عنصر الحفظ المبرمج، وعنصر التوثيق المدروس. وبين الخطوة الأولى (التجميع) والخطوة الأخيرة (التوثيق) تكمن سلسلة من المعالجات الفكرية المنهجية التي لا يمكن تخطيها، وهذه المعالجات الفكرية تستند أساساً إلى تحليل للمعلومات التي تتضمنها المحفوظات ككل، وأن البحث في مضمونها لجهة صحة وسلامة وصدق المعلومات المذكورة يؤدي إلى إعداد الدراسات والأبحاث المضمونة بغية نشرها والاستفادة منها واستثمارها. وهكذا، نرى أن تأهيل المحفوظات هو بمثابة إعداد لها، ومعالجتها الفكرية هو السبيل للوصول إلى الغاية المتمثلة **بالتوثيق**. فإن التلاصق والاندماج بين مجموعات المحفوظات الوثائقية المعبرة، يستبعد مقولة البعض باستقلالية الوثائق وبالتالي التوثيق حسب المفهوم الأول. ولأن لا قيمة للمحفوظات التي لا يستفاد منها، كذلك لا قيمة للمعلومات التي تتضمنها دون توثيقها.

الفقرة الأولى: التوثيق من حيث المعنى

إن كلمة **«توثيق»** ترتبط حكماً بكلمة وثيقة والتي تعني في اللغة الأجنبية **«الصك»** أو **«المستند»**. أما في اللغة العربية فتعني **«إحكام الأمر**

وتثبيته والاعتماد عليه»، أي أن الوثيقة هي كل ما لا يرقى إليها الشك في جوهرها ومصداقيتها، وتصلح أن تكون حجة يعتمد عليها. وإن لفظة «توثيق أو الوثائقية» تعني الاهتمام بالوثائق لجهة إظهارها وتنظيمها والاستفادة منها.

لم تظهر المعالجة الوثائقية بصورة عامة إلاّ في نهاية القرن التاسع عشر من خلال إنشاء وظهور نشرات موجزة للمعلومات ومفكرات علمية معينة حتى أصبحت معالجة الوثائق فيما بعد من الظواهر الملموسة والواضحة خاصة في العام /١٨٩٢/ بعد إنشاء **«المكتب الدولي للمراجع»** في **بروكسل** (بلجيكا) بواسطة المحامبين «بول أوتليه» و«هنري لافونتين» اللذين حاولا تطوير معالجة الوثائق والتنظيم العشري العالمي الذي ابتكره «ملڤيل ديوي» ونشره عام ١٨٧٦ وسمي باسمه، حوّل هذان المحاميان فيما بعد المكتب المذكور إلى مؤسسة باسم **«المؤسسة الدولية للمراجع والمصادر»** وذلك في عام ١٨٩٥ للاهتمام بتدوين اللوائح والفهارس على بطاقات تصنيف وفقاً لأسماء المؤلفين بالإضافة إلى تصنيف منهجي. ولكن هذه الأعمال لم تصل إلى ما يسمى «بالمعالجة الوثائقية» الحقيقية حتى ظهور **«المؤسسة الوثائقية الدولية»** عام /١٩٣١/ والتي ركزت اهتمامها، مع بعض المؤسسات والاتحادات فيما بعد، على قيمة الوثائق وأهميتها العالمية، وخاصة تمييزها عن كل المحفوظات المحددة لأجَل، أي التي لها عمر معين تتلف بعده.

إذا كان الاهتمام بالتوثيق على الصعيد الفردي أو الرسمي أو الدولي لم يظهر إلاّ في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فإن

الوثائق ظهرت منذ ظهور الإنسان وتكيّفه مع الطبيعة بغض النظر عن مادة هذه الوثائق، لأن الأهمية تكمن في جوهر الوثيقة ومدى تعبيرها أو فهم هذا التعبير، ولا غرابة أن يُكتب تاريخ البشرية وتطور الحضارة الإنسانية منذ القدم حتى اليوم من خلال الوثائق والمحفوظات المنتشرة في أرجاء العالم رغم أنها لم تحظ بالاهتمام الدولي إلا منذ قرون قليلة إذا ما قيست بعمر الإنسان وظهوره على سطح الأرض منذ ملايين السنين.

الفقرة الثانية: التوثيق من حيث المبدأ

قلنا إن الوثيقة هي مصدر ظهور ما يسمى بالمعالجة الوثائقية أي التوثيق، ولولا وجود المجموعات الهائلة من الوثائق التي تركها الإنسان منذ ما قبل التاريخ وحتى اليوم وبأي شكل كانت، فإن انتفاء عملية التوثيق تكون واردة كنتيجة حتمية لغياب المصدر الأساسي للتوثيق. وعلى هذا الأساس تتكيف عمليات التوثيق وفقاً لوضع الوثائق وواقعها ومصدرها، وتتم معالجتها واستثمارها بشكل كامل وبسيط من تحليل المعلومات المتوافرة فيها، من هذا المنطلق يبرز اتجاهان في هذا المجال:

الاتـجاه الأول: يميل إلى إعطاء الأهمية والاهتمام الكلي إلى الوثائق حسب المصدر والمرجع في الدرجة الأولى وقبل النظر إلى أهمية الموضوع، ويشير أصحاب هذا الاتجاه إلى الوثائق المستقلة الموقعة والمتبادلة بين الأباطرة والقياصرة ورجال الدين والقادة العسكريين والمدنيين وأصحاب النفوذ من زعماء وأمراء وغيرهم والتي هي عبارة عن مراسلات مختلفة ومتنوعة لتضمنها الرسائل والردود عليها والاتفاقات

والبيانات والتنازلات وصكوك التحالفات والمعاهدات، ...إلخ، والتي تكون في حوزة من وقعها أو أرسلها أو استلمها بالإضافة إلى الوثائق الخاصة العائلية المتوارثة، ويؤكد هذا الاتجاه إلى أن ملكية هذه الوثائق وحفظها ومعالجتها وتوثيقها يجب أن تكون مستقلة عن المبادىء العامة للتوثيق، وقد تناسى مؤيدو هذا الاتجاه إلى أن مصدر الوثيقة قابل للزوال بينما مضمون الوثيقة كتعبير عن تراث تاريخي على الأقل يمكن إفادة المجتمع منه من خلال عمليات التوثيق الأساسية لا يزول، ورغم المحاولات الحديثة العهد للحفاظ على هذه الوثائق عبر توثيقها ونشرها واستخلاص ما فيها من مضامين تهم قطاعات كثيرة ومتنوعة في المجتمع، فإن الكثير منها لا يزال مخبّأً ومحفوظاً في الأديرة والكنائس والمساكن والقصور وفي حوزة العائلات والأشخاص، مع أن السماح بتوثيقها لا ينقص أبداً من قيمتها، بل العكس هو الصحيح، وقد نجح معارضو هذا الاتجاه مع الزمن، ولا سيما بعد القرن الثامن عشر في أوروبا في تعزيز حفظ هذه الوثائق في أماكن خاصة وفقاً لأسس حديثة ممّا ساعد الى حد ما في انهيار المفاهيم التي كانت قائمة آنذاك، وساهم في بروز الانفتاح الفكري والتاريخي ولا سيما بعد الثورة الفرنسية، ولكن لا يزال هناك بعض الوثائق الهامّة التي هي في منأى عن مراكز وأماكن الحفظ الوثائقي المعد خصيصاً لها.

الاتـجاه الثاني: يعتبر أن الوثائق ومهما كان نوعها و مصدرها و مضمونها، يجب أن تخضع للنظم المحددة في التنظيمات الأساسية للحفظ، وللمعالجة التوثيقية الصحيحة باستثناء ما هو خاص جداً ولا يهم

الدولة أو المجتمع أو أية مؤسسة لها سلطة على المواطنين ولا تتعلق بالتراث العام والخاص، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن المحفوظات هي وحدة متكاملة بما فيها الوثائق المستقلة التي يشير إليها الاتجاه الأول؛ وبما أن الوثيقة هي أساس عملية التوثيق ـ وأن الوثائق هي الجزء الأهم المكوّن لتراث المجتمع من خلال المحفوظات التي تعتبر المركز الأساسي للوثائق، لذلك، يرى هذا الاتجاه وجوب استكمال تنفيذ القواعد التي ترعى النظم المختلفة للمحفوظات ومعالجتها ومن ثمّ تطبيق عملية التوثيق على ما يحدد من وثائق لكي تنظم وتعالج لتصبح أداة بحث وتعبير عن توجهات هامة ومفيدة ومتفاعلة ومؤثرة في المجتمع.

لهذا نرى أن بين الاتجاهين هوّة عميقة، فالاتجاه الأول ينكر مضمون الوثيقة على حساب من تتعلق به متجاهلاً التطور التاريخي للبلاد والكيانات مولياً المصدر والجهة الأهمية الغالبة، رغم ما في ذلك من قصر النظر ومن التزمُّت الشيء الكثير، في حين نرى في الاتجاه الثاني الرافض لمبدأ الفصل أو التمايز رؤية تستمد قوتها وفعاليتها من مؤسسات الدولة الحديثة ومكونات المجتمع المتطور، ومن مبدأ الحفاظ على التراث الوطني وما تربطه من مواثيق أو إنجازات، ومن استناده إلى المحفوظات الوطنية العامة والخاصة، مركزاً على المضمون والمصدر والمرجع والتاريخ للوصول إلى تماسك في التوثيق وفي المحفوظات ليبقى سياجاً للتراث الوطني الشامل.

البند الثاني

التوثيق والوثيقة

عرّفنا سابقاً التوثيق بأنه الأسلوب والوسيلة لإظهار الوثيقة وتنظيم مجموعة الوثائق بغية الاستفادة منها والانتفاع من مضمونها، وقلنا إن الوثيقة هي صك أو مستند من شروطه أن يكون حجة لا يرقى إليها الشك للاعتماد على مضمونها، ولكن هل كل الوثائق متشابهة؟ وهل كل طرق توثيقها متطابقة؟ هذا الموضوع يستدعي البحث الطويل، وهنا نتطرق إلى الأمور الهامة التالية:

أولاً ــ صفات الوثيقة: تتميز الوثيقة عن غيرها من الأوراق العادية أو الرسمية بأنها تتمتع بصفات معينة أهمها، تعلّق مضمونها أساساً بتراث المجتمع أو الأمة، والتعبير عنه من خلال الأبحاث والدراسات المفيدة في المجالات التي تتطرق إليها الوثائق. ويضاف إلى عنصر المضمون هذا عناصر لا بد من أن تحملها وهي **الصدق والدقة والموضوعية** ولو كانت نسبية، بالإضافة إلى **توافر الشمولية** التي تتناولها الوثائق أكانت هذه المواضيع متداخلة أو مستقلة مع الأخذ بعين الاعتبار حتماً، **مرجع الوثيقة وتاريخ صدورها**.

ثانياً ــ ماهية الوثيقة: إذا كان التوثيق لم يظهر بوضوح إلاّ ابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر، فإن الوثائق كما أسهبنا قديمة قدم تاريخ الإنسان، والوثائقيون يعتمدون في معالجة الوثائق من خلال ترتيبهم لها دون التوقف عند شكلها، وبما أن للوثائق أشكالاً عديدة فرضتها ظروف الإنسان وبيئته، كان على الوثائقي حكماً أن يكون ذا صلة بالمؤرخ والباحث والمنقِّب لفهم التاريخ والتراث والتعبير، بالإضافة إلى ضرورة التعاون المشترك مع المفكرين واللغويين والاخصائيين والمهتمين بالمحفوظات في المؤسسات الحفظية الدولية والإقليمية والمحلية، وكذلك بأصحاب الكفاءات الخاصة من الأفراد، ليكون التوثيق بعد كل ذلك منسجماً مع ماهية الوثيقة أو نوعها أو شكلها أو مضمونها، وبما أن مجموعات الوثائق المختلفة تشكل اتجاهات أساسية في إطار حياة الإنسان وبالتالي المجتمع منذ الخلق وحتى اليوم، وبما ان لكل اتجاه أربابه ومفكروه والقيمون عليه، فإن من الطبيعي والضروري أن يكون هناك تعاون بنّاء في التوثيق للغوص في كثير من العلوم والأفكار وتوضحيها واستثمار ما فيها من معلومات.

إن الوثيقة بحد ذاتها يجب أن تكون مؤثرة تجاه الفرد والمجتمع واستفادة الفرد منها غالباً ما تكون من ضمن ضوابط المجتمع، فوثيقة الأحوال الشخصية، تعرِّف عن المواطن ولكنها في مجموعها تعزِّز فائدة إحصائية وإسكانية وغير ذلك على صعيد سياسة المجتمع، ولهذا ومثالاً عليها فإن الوثائق هي كل ما يترك أثراً على الصعيد العام ويؤثِّر في كيان المجتمع من مختلف جوانبه.

والوثيقة قد تكون مادية صرفة كالرسوم والكتابات القديمة وقد تكون على أنواع مختلفة نباتية أو حيوانية أو ورقية أو تسجيلية، فكلها وثائق في مجموعات المحفوظات ما دام لها أثر على نواحٍ معينة في المجتمع تاريخياً وعلمياً وحضارياً أي كل ما تتضمنه آفاق المعرفة الإنسانية المفيدة.

الفقرة الرابعة: عناصر الوثيقة

انقسم المفكرون حول تحديد العناصر الشكلية والموضوعية، التي يجب أن تتميز بها الوثيقة بغية اختيار الحل أو المخرج التوثيقي لها. منهم من قال إن الوثيقة لكي تحظى بهذه التسمية يجب أن تجمع توقيع طرفين أو عدة أطراف مثل عقود الزواج، البيع والشراء، والمعاهدات بين جهتين أو أكثر، والقوانين والتشريعات الصادرة عن مجموعات رسمية وتخص المجتمع ككل وغيرها.

أما القسم الآخر فقد ركَّز على أثر الوثيقة من الوجهة الواقعية ونتائجها على المجتمع والأمة والأفراد، وتأثيرها، ومدى هذا التأثير الدائم، وإمكانية الرجوع إليها في أي وقت، دون أن يكون للتوقيع الثنائي والجماعي شرطاً أساسياً في ذلك، بل يمكن أن يكون التوقيع المنفرد أو الفردي هو أحد العناصر المكونة للوثيقة، مستشهدين بكثير من الأمثلة مثل **صكوك الوصية، والهبة** من جهة والكتابات والمواقف المساهمة في فهم الحياة والمجتمع والتخطيط والاقتراحات المؤدية إلى احتمال تغيير أوضاع اجتماعية شاملة أو تعديلها أو إلغائها وعلى صعد كثيرة رغم

اقترانها بتوقيع من أصدرها أو نشرها أو روج لها فقط دون اشتراك أكثر من طرف فيها مثل **المذكرات والأبحاث والمواقف والخطب والمحاضرات والتصريحات والآراء** من زعماء وأمراء وأصحاب نفوذ قادرين على التأثير والتغيير مع الزمن في توجيه مسيرة الوطن والمجتمع، بالإضافة إلى الدراسات المرجعية المختلفة للباحثين في شؤون لا تهم الفرد بل مجموعة الأفراد.

إن انقسام هؤلاء المفكرين إلى فريقين، لا يسيء في رأينا إلى مفهوم وصفات وعناصر الوثيقة والتوثيق، شرط أن تكون كل هذه الآراء بعيدة عن المنحى الشخصي والفردي القابل للتغيير والتبديل في أي وقت، وأن تكون صفة الإلزام الذي لا رجوع عنه والالتزام الأكيد، وأن تقترن بصفة المصداقية الموضوعية لا النزوات العابرة التي تغير النتائج العامة، وأن تكون الآراء مدروسة متى اختلفت النظريات بشأنها وعند تحقيق كل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، يمكن إعطاء الوثيقة صفتها، والتوثيق فعاليته.

وأخيراً، إن المحفوظات بأوراقها ومستنداتها وملفاتها، والمكتبات بكتبها ومراجعها، والمتاحف بآثارها وموجوداتها، كلها جديرة بالاهتمام، ولكن الاهتمام الأكبر يجب أن يُوفَّر لمن يمد التراث الحضاري بالديمومة والتماسك والبقاء الدائم وأعني الوثائق المفرزة في هيكلية ومفهوم المحفوظات، وقد صنفت الوثائق من قبل الجميع رغم اختلاف الآراء مرآة التراث ومفتاح الماضي واستمرارية المستقبل، ونرى اليوم في هذا العصر، أن الهيئات والأفراد يؤكدون في دفاعهم عن منطقهم وتوجهاتهم وحقوقهم إلى المطالبة بتسجيل ما يصدر عنهم «كوثيقة» عندما

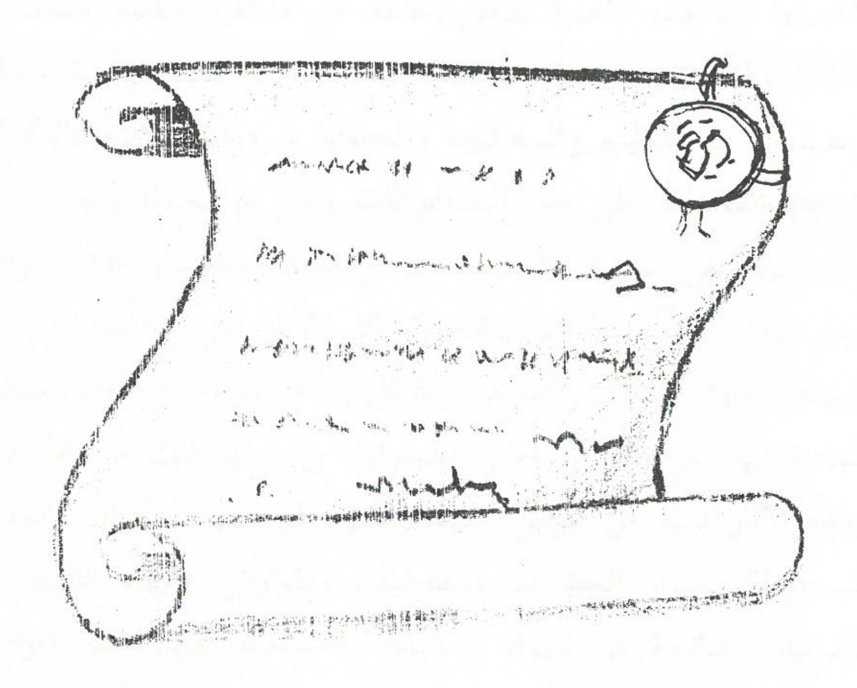
يكون الأمر في غاية الخطورة والأهمية، (مثل مندوبي الدول في الأمم المتحدة) حتى محاضر الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، يكون المحضر الواحد وثيقة شاملة للجلسة والكلام المدوَّن لمن حضر الاجتماع يعتبر «وثيقة».

إذن فالتوثيق هو سلسلة من الوثائق ذات الاهتمام المشترك والمضمون المشترك للتعبير عن توجه معين فكري أو مادي أو عملي، ويتمتع بنفس الإجراءات الحفظية لأنه جزء من المحفوظات العامة والدائمة أي التي ليس لها أجل، وهي باقية لا تتلف.



الفصل السادس

معالجة وحماية المحفوظات



تمهيد

بما أن المحفوظات تحتاج حكماً إلى إعداد وتأهيل وتنظيم نظراً لأهميتها فإن هذه الأهمية تفرض إحاطة كل ما تقرر حفظه بالمعالجة الدائمة والحماية لصيانتها وضمان بقائها في حالة سليمة وأمينة شكلاً ومضموناً. ان **التنظيم والمعالجة والحماية ضرورات ثلاث دائمة لا بد منها للحفاظ على هذه المحفوظات** وعلى ما تحمله وتحويه من معلومات، لتبقى ضرورة الاستفادة منها، واستثمارها، مستمرة على الدوام، ويتم ذلك بتفقدها الدائم لملاحظة كل الآثار التي تخلّفها العوامل المختلفة فيها كالتمزّق والتقصّف والتآكل وعدم المقاومة واختفاء المعالم المادية فيها التي تؤثر في معاني مضمونها، وإلى غير ذلك من الظواهر، وهذه الآثار تنتج من عوامل عديدة أهمها، قدم عهد الأوراق والمواد المحفوظة، أضرار الحشرات والطفيليات والقوارض عليها، التفاعلات الكيمياوية الناتجة عن المواد المختلفة والمستعملة فيها، تأثير العوامل الطبيعية كالحرارة والرطوبة والهواء والغبار وما شابه، الآثار الجزئية للحريق أو الماء عند حصول الكوارث الطبيعية أو بسبب الخلل في

التجهيزات للأبنية المعدة للمحفوظات، أو نتيجة إهمال العاملين واستهتارهم بالأصول والقواعد التي ترعى تنظيم الحفظ بصورة عامة.

وعلى كل حال تكون المعالجة إما بإعادة تأهيل المحفوظات لتمكينها من المقاومة أكثر أو أخذ الإجراءات اللازمة لصيانة ما تحويه من معلومات بواسطة الحفظ حسب الطرق التقنية والفنية الحديثة، كالميكروفيلم وغيره.

* * *

البند الأول

ترميم المحفوظات

إن فعالية ترميم المحفوظات على اختلاف أنواعها وأشكالها تعتمد أساساً على نوعية وأسباب تلف موادها؛ وهذه الأسباب كثيرة جداً أهمها ثلاثة: القوارض والحشرات والطفيليات.

يلاحظ أن **القوارض** كالفئران والجرذان تقوم بإتلاف الأوراق والمستندات المحفوظة بصورة سريعة جداً بحيث يؤدي ذلك إلى اختفاء معالمها كلياً في كثير من الأحيان، وقد تبين من الدراسات والتجارب التي أجريت أن مركبات «النتروجين والسلفور» «Nitrogen & Sulphur Compounds» - هي العلاج الفعال لها، كما أن بعض المركبات الكيميائية مثل «الزنك سلفايد» - «Zinc Sulphide»، و «ستراكنين الكالويد» - «Strychnine Alkaloid» - و «الثاليوم سولفايد» - «Thalium Solphide» - وغيرها من المواد لا بأس بها لمكافحة القوارض بالإضافة إلى مواد مساعدة «كالنفتالين»، ولكن يجب الاهتمام بكيفية استعمال هذه المركبات وتحضيرها تحت إشراف أشخاص مطّلعين أو مختصّين في هذا المجال نظراً لخطورتها وضررها في كثير من الأحيان.

أما **الحشرات** المتلفة للمحفوظات فهي كثيرة الأنواع، وأثبت إحصاء أجري عليها أن عدد أنواعها يبلغ حوالى السبعين نوعاً (٧٠) مختلفاً، وأن أخطرها هو ما يسمى بالكوك روشيس - Coack Roaches - و «السمكة الفضية» - Silver Fish - و «النابس» - Napes و «دودة الكتب» - Book Worm - والنمل والعث، وأن بعض هذه الحشرات يعيش في الأجواء الحارة وبعضها في المستنقعات الرطبة، وهناك نوع مسؤول عن إتلاف المواد الكتانية المستعملة وخاصة تلك المعتمدة في تجليد الكتب والسجلات.

إن تجنب ضرر هذه الحشرات والقضاء عليها يكمن في تأمين أجهزة تكييف الهواء وآلات تغيير الهواء وتبديله باستمرار، بالإضافة إلى وجوب النظافة في المستودعات وتثبيت مستوى الحرارة بين (١٦/و ١٨) درجة مئوية كحد وسطي، والرطوبة من (٥٠ ٪) و (٦٠٪)، كما أن الانتظام المدروس في كيفية استعمال المواد الكيميائية القاتلة ضروري جداً.. وهذه المواد هي مسحوق الـ (د.د.ت) المعروف، ومواد «الهاكساكلورايد» - Hexachloride - و Isodrine وغيرها.

أما **الطفيليات** غير المرئية والجراثيم فهي عديدة الأنواع كذلك. ويكفي أن إحداها وتسمى «Mould» يبلغ عدد أنواعها حوالى المائة ألف نوع. وتعيش هذه الطفيليات في المستودعات التي تكون حرارتها ما بين (٢٠ و ٣٠) درجة مئوية والرطوبة أكثر من سبعين درجة مئوية (٧٠). ويقتضي استعمال المواد الكيميائية الفعالة وتأمين المناخ الملائم لجهة الرطوبة للقضاء على هذه الانواع وفقاً لما سبق شرحه باختصار.

أما ما تبقى من أسباب الضرر الذي يلحق بالمحفوظات فهي **النار والماء والأتربة والغبار** واستعمال بعض وسائل التدفئة غير الملائمة، وغيرها من العوامل الأخرى، ولتفادي مثل هذه العوامل الأخيرة، يقتضي تجهيز مراكز الحفظ بمطافىء أوتوماتيكية وعادية مزودة بجهاز إنذار بالنسبة لخطر الحريق، كما يجب أن تعلو الرفوف والخزائن عن الأرض ما يقارب الثمانية سنتيمترات، وضرورة وجود جهاز تنشيف وسحب مياه، للمباشرة فوراً بتجفيف المستندات بعد مكافحة الماء والسيول.

وهنا لا بد من التأكيد أن العوامل الداخلية لا تقل خطورة عن العوامل الخارجية المذكورة والتي تتحمل جزءاً من مسؤولية تلف وضرر المحفوظات، مثل نوعية مادة الحفظ لا سيما **الورق** الذي يوجد بمواصفات مختلفة، فالأوراق الرديئة النوعية تظهر من تغيّر شكلها ولونها وتفسخها وتأكلها بعد فترة قصيرة من الحفظ بسبب العوامل الداخلية، كما أن المواد الكتابية لها تأثير بالغ على الأوراق، فبعض أنواع الحبر يؤدي مع الزمن إلى تفاعلات كيميائية تؤثر على الورقة وتتلفها أو يتآكل الحبر بواسطة حشرات وطفيليات ويضيع مضمون الأوراق مع الزمن إذا لم يتم الانتباه لذلك.

إن نوعية **الترميم** تتحدد أساساً على نوعية الضرر والتلف. فالمحفوظات الرطبة يتم ترميمها بالتجفيف إما في الهواء الطلق أو بالأشعة الخاصة أو بوضعها في خزائن جافة أو خزانات مفرغة من الهواء، أما المحفوظات الوسخة فيجري ترميمها بوضعها في مغاطس خاصة ناعمة أو

في جهاز مزيل للغبار شبيه بالمكانس الكهربائية، مع العلم أن التنظيف الآلي لم يثبت فعالية في هذه الحالة.

وبالنسبة **للأوراق الملوثة** أو المصابة بالجراثيم والحشرات فتعتمد الطرق التالية: ـ

وضعها في إناء واسع فيه مزيج من محلول «البوتاسيوم برمنغانيت» ـ Potasium Permanganite ـ «والهيدروجين باراوكسيد» ـ Hydrogen paraxide ـ مع ضرورة الملاحظة والانتباه لقدرة تحمل الحبر لهذا المحلول، ثم يسلط عليها تيار هوائي حار ورطب في غرفة خاصة ومعدة لهذه العملية، وتعتمد كذلك مادة «ايثيلين ابوكسايد»، مع التأكيد على أن اعتماد الأجهزة القاتلة للبكتريا (UV) مفيد جداً في بعض الحالات ولكنها غير فعالة لبعض أنواع الجراثيم والطفيليات مثل الـ (Mould).

بعد كل هذه العمليات تعاد تقوية الأوراق بوسائل عديدة ومختلفة كاستعمال الجيلاتين، أو برشها بمادة مقوية أو استعمال مادة نشوية بيضاء، أو بواسطة مواد مثل «ميثيل سيليلوز» ـ Mythyl Cellulose ـ وغيرها.

ـ وفيما يتعلق **بالمستندات الممزقة**، هناك طرق حديثة معتمدة لإعادتها إلى طبيعتها وهي استعمال لفّات الورق الخاص، الشفاف والناعم جداً للصقها على مواضع التمزق ثم ضغطها بالحرارة واستعمال المكواة الكهربائية العادية بحرارة مناسبة لا تؤثر على هذه المحفوظات الممزقة، في حين تطبق طريقة الـ Lamination ـ بالنسبة للمحفوظات الهامة جداً بحيث يغمس المستند، في مادة الـ «Polyethelene» لمدة خمسين أو

ثمانين ثانية تقريباً، ثم يلصق ويوضع في جهاز خاص بحرارة مرتفعة جداً بحدود ماية وعشرين درجة وضغط من (واحد إلى اثنين KP)، وهذه الطريقة مستعملة في المانيا.

ـ أما **المخطوطات القديمة** والذي يرجع تاريخها لمئات القرون السابقة، والمشكلة من مواد نباتية وحيوانية مختلفة فهي عرضة للتلف إذا لم يحسن حفظها ومعالجتها والتي تنتج بفعل الكثير من العوامل، ونظراً لأهمية هذه المحفوظات، فمن الواجب حفظها في أماكن نظيفة جداً ذات رطوبة تتراوح بين ستين وسبعين في المئة كحد أقصى، ولا سيما المخطوطات الجلدية، وبحرارة تتراوح بين ١٢/ في المئة و١٦/ في المئة كما أن عدم انتظام الضوء، وتلوث الهواء والغبار يؤثر فيها ويؤدي مع مرور الزمن إلى تلفها مما يشكل بسبب ذلك خسارة كبيرة بالنسبة لهذا النوع الهام من المحفوظات.

وإن أنسب الوسائل لصيانتها هي وضعها في علب كرتونية خاصة مقاومة للعوامل الطبيعية، ومتينة ومتماسكة وسهلة الاستعمال مع توافر التهوية اللازمة. ولترميم هذا النوع من المحفوظات تستعمل طرق كثيرة أهمها شدها بدقة وتجفيفها دون استعمال الحرارة، ورشها بمادة كخولية، أو بمزيج من مادة ـ Urcasolution أو Lanolin Emulsim ـ بنسبة (٧٠٪)ويتم تنظيفها بواسطة ضغط هوائي بعد تمديدها وإعادتها إلى طبيعتها لأن هذا المزيج هو مادة مليّنة لها.

وأخيراً نشير إلى أن **الأختام** كانت مستعملة وشائعة في العصور الماضية ولها أهمية لجهة معرفة وتحديد مصدر الوثائق والمحفوظات،

وكانت الرسائل الهامة أو الوثائق أو المعاهدات تميز بالأختام ذات الأشكال المتعددة المستديرة والبيضاوية، وغالباً ما تكون مزخرفة الجوانب وهي عادة مصنوعة من الشمع أو من الحديد أو النحاس. أما **الأختام الملكية فكانت تصنع من الذهب الخالص** وقد استعملت الأختام الذهبية في الاجراءات والأحكام البابوية كذلك؛ وكان يتم استعمال الأختام الشمعية بلصقها على الوثيقة بواسطة الحرارة أو تعليقها بشكل بارز في أعلى الوثيقة، وبعض هذه الأنواع قابل للتلف لتأثره بالعوامل الطبيعية العادية حتى أن الأختام المعدنية من غير الذهب قابلة للتلف كذلك من التفاعلات الكيميائية كالصدأ مثلاً ولهذا يتوجب لفها بالصوف أو القطن لحمايتها وإبعاد الحرارة الزائدة عنها، وللحشرات والطفيليات ضررها على الأختام الشمعية. وتعالج الأختام المعدنية بتنظيفها بمادة السبيرتو الأبيض، وتوضع في محلول كيميائي يسمَّى (tetreplex) لمدة يومين وتنشف بالقطن أو الصوف، أما الأختام الشمعية فتنظف بمحلول «السوديوم كاربونايت «فينيلو فينول» - Sodium Corbonate - O - phenylophenol واستعمال مواد أخرى للقضاء على الحشرات.

إن الترميم الدائم للمحفوظات هو من أهم سمات الاهتمام بالمحفوظات ويشكل عنصراً فعالاً من عناصر تنظيمها ومراجعتها وتفقدها، وعلى كل مؤسسة محفوظات وطنية أن يكون لديها مشغل ترميم متكامل يتمتع بالمواصفات الفنية اللازمة وبالجهاز البشري المتخصص.

البند الثاني

التصوير المصغر (الميكروفيلم)

يحظى التصوير المصغر (الميكروفيلم) باهتمام بالغ في مختلف الدول الأوروبية لا يقل عن الاهتمام الملموس في مجال الترميم، وقد تعمَّم هذا الاهتمام في الدول الأخرى ولا سيما الدول العربية عامة ولبنان بصورة خاصة، وأصبح التصوير المصغر وسيلة فنية لحفظ المحفوظات وصيانتها وحمايتها والاستفادة من صورها الظاهرة على الأفلام الدقيقة الخاصة بأجهزة التصوير المصغر ويشهد علم المحفوظات في عصرنا الحاضر تطوراً هائلاً ومتلازماً مع التطور التقني والفني والتنظيمي بغية احتواء ما يسمى **بالانفجار الوثائقي** الذي شاعت تسميته بذلك نظراً للأرقام الهائلة المسجلة في مجال الإنتاج الوثائقي المتزايد سنة بعد سنة والمتمثل بتكاثر الأوراق والمستندات والخرائط والصحف وقصاصاتها والنشرات والمجلات وغيرها، مما يستدعي استيعاب كل معلوماتها الأساسية والهامة منها كوثائق يُرجع إلى مضمونها في أي وقت وحين.

ومن منطلق الحفاظ على المعلومات الأساسية والاستفادة منها واسترجاعها بسهولة واستثمارها، كان لا بد من التفكير بتأمين المراكز

والمعدات الأجهزة الفنية اللازمة وتأمين الجهاز البشري المدرَّب والمتخصِّص علمياً وعملياً ليكون في مستوى المعالجة والنشاطات والمهام المنوطة به في هذا المجال ومن خلال حفظها وصيانتها واستثمارها بواسطة الميكروفيلم. فما هي هذه الطريقة الجديدة للحفظ؟ وما هي مميزاتها؟

الفقرة الأولى: الميكروفيلم

الميكروفيلم كلمة أجنبية غربية تعني **الفيلم المصغر أو الفيلم الدقيق**، وهو عبارة عن شريط رقيق حساس مكوّن من مادة شفافة تحتوي على مواد كيميائية خاصة تحدد نوع الأشرطة. فهناك أفلام **«سيليلوز أسيتايت»** «Cellelose acetate» وهي أكثر الأنواع شيوعاً، وأفلام **«سيليلوز نايترايت»** «Cellelose Nitrate»**وأفلام «بوليستر»** «Polyster» وهذه الأفلام تكون من قياسات مختلفة فمنها من قياس (١٦/ ملم) ويستوعب الفيلم الواحد ما بين (٢٤٠٠ - ٢٦٠٠) صورة مصغرة، ومن قياس (٣٥) ملم ويستوعب ما بين (٥٠٠ - ٦٠٠) صورة مصغرة بالإضافة إلى أفلام من قياس ٧٠/ ملم و(١٠٥ ملم) وهذه مخصصة للخرائط المتوسطة والكبيرة والمستندات ذات الحجم غير الطبيعي والذي يستعمل في بعض المراكز الإدارية والفنية والهندسية.

والتصوير المصغر كلمة عربية لا تعني الميكروفيلم بل تعني عملية التصوير بواسطة الميكروفيلم وهي مستعملة في لبنان وبعض الدول العربية على أساس أنها عملية التصوير بذاتها والتي يعبر عنها باللغة

الإنكليزية - (Microfilming) - وباللغة الفرنسية - (Micro filmage) - التي تعرف بأنها عملية التصوير بواسطة الميكروفيلم، لأن كلمة ميكروفيلم الأجنبية تعني الفيلم المصغر الذي يحوي صوراً مصغرة وليس عملية التصوير وهذا ما يجب التنبه له وعدم الخلط بين المعنيين.

لم يظهر الميكروفيلم إلاَّ في العام /١٩١٢/ وكانت مكتبة «الكونغرس» في واشنطن السباقة في استعماله، حين صورت محفوظاتها ووثائقها بواسطته، وكان الهدف الأساسي لذلك هو **تخزين المعلومات ضمن الصور المصغرة أو الدقيقة (الميكروفيلم) والمحافظة على الوثائق لا أكثر ولا أقل.**

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، تحولت فكرة تخزين المحفوظات، والمحافظة عليها وتأمين سلامتها بهذه الوسيلة إلى محاولة للاستفادة من هذه المحفوظات واستثمارها واستخراج الأبحاث والدراسات المختلفة من خلالها وذلك طبعاً بعد انتشار استعمال هذه الطريقة في كثير من دول العالم ولا سيما الاتحاد السوفياتي سابقاً (دولة روسيا الاتحادية اليوم) والذي أصدر **«أول نص قانوني يتعلق بالمحفوظات السمعية والبصرية سنة ١٩٢٦»** يضاف إلى هذه اليقظة الوثائقية المتمثلة بالاعتماد على الأفلام والصور المصغرة، ظهور الحرص على استغلال المساحات الكبيرة التي كانت تشغلها الأبنية المعدة للمحفوظات بأقسامها المختلفة لأنه عندما يستعمل هذا النوع من التصوير تكون نسبة الاستفادة من المساحات تتراوح بين (٩٠٪ - ٩٥٪).

ومع بروز هدف الانتفاع من المحفوظات وتداولها بواسطة

الميكروفيلم، ومحاولة الحد من مدى استهلاك المساحات المخصصة للحفظ المتداول بعد تزايد عدد المستندات والوثائق بسرعة هائلة، كان لا بد من الاتجاه إلى التفكير في إعداد معالجة فعالة لهاتين الظاهرتين بالعمل على تحقيق إنجازات تقنية وفنية أكثر تطوراً من الأفلام والصور المصغرة، وبعد عدة محاولات ودراسات وتجارب ظهرت «الحاسبات الالكترونية» وأجهزة «الفيديوفيش» وغيرها وتداخلت هذه التجهيزات جميعها في تحسين المحفوظات وإنعاشها في كثير من دول العالم وبدأت منظمة **«الأونيسكو»** الدولية ولجانها ومجالسها المتخصصة بإعطاء دراسات إحصائية دقيقة كانت بالفعل مرجعاً لكثير من المؤلفين والباحثين والمهتمين الذين أثاروا مشكلة تزايد المحفوظات عددياً ونوعياً وسميت هذه المشكلة من قبلهم فيما بعد **«بالانفجار الوثائقي»** لأن عدد النشرات الدورية العلمية قد بلغ في القرن التاسع عشر المئة، ليصبح عام ١٩٧٠ أكثر من **«أربعة ملايين»** نشرة أي حوالي /٥٠/ مليون صفحة تقديراً وسطياً، ومن هنا برزت أهمية التصوير بواسطة الميكروفيلم والاعتماد على الصور المصغرة لمعالجة المحفوظات المتزايدة يوماً بعد يوم، ومن هذا الواقع الرهيب فعلاً والذي طال معظم الدول ولا سيما المتقدمة منها ظهرت الخيوط الأولى لانعكاس فوائد هذا النوع من التصوير للمحفوظات التاريخية والهامة والنادرة.

الفقرة الثانية: فوائد الميكروفيلم

يمكن تحديد الفوائد الناتجة عن اعتماد الميكروفيلم كوسيلة حفظ للمحفوظات المتنوعة في مستودعات ومؤسسات المحفوظات بالتالي:

١ ــ الحد من استهلاك المساحات الواسعة المخصصة لحفظ الوثائق والمستندات المتداولة والجارية بحيث يوفر الميكروفيلم ما بين (٩٠٪ ـ ٩٥٪) من المساحة، وقد تبين من دراسات إحصائية تقريبية، أن مليونين ونصف المليون صفحة من الوثائق يستوعبها حوالي ألف فيلم قياس /١٦/ ملم تحفظ في مكان يتراوح طوله ما بين (٢٥) و(٣٠) متراً فقط مقابل مئات الأمتار المخصصة لها سابقاً. بعد تصوير كل هذه المستندات، يخصص للمستندات الأساسية التي تم تصويرها مكان آمن، وتصبح الصور المصغرة متداولة الاستعمال بدلاً من المستندات الأصلية.

٢ ــ الحفاظ على سرية بعض الوثائق نظراً لعدم إمكانية قراءتها على الشريط إلا بواسطة الأجهزة المخصصة مما يعيق الاطلاع على مضمونها بسهولة، ومن الصعب سحب نسخ عنها نظراً لإجراءاته المسبقة والتي تتسم ببعض التعقيد.

٣ ــ استبعاد خطر التداول بالوثائق والمحفوظات الأساسية الأصلية، مما يؤدي الى اعتماد الصورة المصغرة (الميكروفيلم) لأخذ المعلومات، وهذا ما يحفظ بالتأكيد سلامتها والحفاظ عليها ويجنب تمزقها أو سرقتها.

٤ ــ امتصاص ما يهدد المحفوظات ولا سيما الورقية منها، من عوامل الاستعمال الدائم الذي يؤدي إلى اندثارها كلياً أو جزئياً لأن قدرتها على التحمل أضعف بكثير من الأشرطة المحفوظة.

٥ ــ تأمين التدقيق في المحفوظات بصورة مستمرة نظراً لتتابع عمليات

الانتقاء لما يجب تصويره منها وما يلحق بها من تطورات مستجدة على ملفاتها ولا سيما في السجلات العقارية، وملفات الأحوال الشخصية وكل ما له علاقة بواجبات المواطن وحقوق الدولة عليه.

٦ ــ تأمين ديمومة مضمون المحفوظات على أساس أن الميكروفيلم يصبح بديلاً لها في حال نشوب حريق أو حصول كوارث طبيعية قد تؤدي إلى أضرار فيها، من منطلق مبدأ توزيع نسخ الميكروفيلم في عدة أماكن، بينما المحفوظات الأساسية لا يمكن الاّ أن تكون محفوظة في مستودع واحد هو مستودع الحفظ الرئيسي المتمتع بالحماية اللازمة.

٧ ــ دوره في تسهيل عمل الباحثين والمؤرخين وطلاب العلم والموثقين لجهة إمكانية وضع نسخ مصورة دقيقة للوثائق المطلوبة، تحت تصرفهم وذلك بواسطة جهاز القراءة والطباعة وضمن اجراءات ادارية مدروسة، ومراقبة واعية.

الفقرة الثالثة: طبيعة حفظ الميكروفيلم

إن مبدأ تقرير اعتماد عملية التصوير المصغر وحفظ الصورة المصغرة (الميكروفيلم) يستند إلى أمرين أساسيين: **الأول:** مدى أهمية الوثائق والمستندات المطلوب تصويرها وقيمتها الأساسية. **والثاني:** مدى الاستفادة من تصويرها حالياً أو مستقبلاً.

من هذه الأمور تبرز ضرورة اعتماد التصوير المصغر للمحفوظات ومباشرة تصويرها وفقاً للأولويات، بحيث يتم تصوير المحفوظات ذات القيمة الأهم ويليها الباقي، ويسبق التصوير عادة التأكد من اكتمال الملفات وترابط مستنداتها وعدم فقدان أي منها.

وعادة ما تكون أفضلية التصوير للمراجع القديمة، ثم للسجلات التي تشكل ترابطاً تاريخياً أو إدارياً أو اجتماعياً لعصر أو عصور متعددة، ولمجموعات الوثائق المتكاملة ذات الموضوع الواحد، والملفات التاريخية القيمة والمستندات والمراسلات ذات القيمة والتي يخشى ضياعها أو تلفها نظراً لطبيعتها الحاضرة، ويواكب كل ذلك تصوير المحفوظات التي تثبت حقوقاً للدولة وللمواطنين أو التي تتعلق بالمرافق الحياتية الأساسية للمجتمع.

تحفظ كل الأفلام للصور المصغرة والمصورة في علب معدنية خاصة مصممة لكل من القياسات الموجودة وتقفل بإحكام لمنع تسرب الغبار والغازات والرطوبة إليها، ثم تحفظ في علب كرتونية مقواة تشير من ظاهرها إلى ما يعرّف عن نوعية المحفوظات المصورة، بواسطتها، وتوضع

جميعها في خزائن خاصة مقاومة للحريق وللعوامل الطبيعية الأخرى.

إن طبيعة حفظ الميكروفيلم يستدعي التنبه إلى عدة أمور وهي:

أولاً: المناخ: إن طبيعة المناخ تختلف من بلد إلى بلد ومن منطقة إلى منطقة في البلد الواحد أحياناً، لذلك يجب مراعاة هذا العنصر تفادياً لكل الأضرار التي تحدث في ظله كالرطوبة وما ينتج من زيادتها إلى انتشار الكثير من الحشرات والطفيليات غير المرئية ولا سيما الـ«Mold» الذي يترك بقعاً على الشريط المصغر ليفسده بعد حين، كما أن انخفاض الرطوبة إلى مستوى كبير يؤدي إلى جفاف الفيلم وبالتالي تفتته، وتقصفه، الأمر الذي يصعب معه استعماله أو الاستفادة من مضمونه.

ثانياً: التلوث: إن وجود الأفلام المصغرة في مكان ملوث بالغازات المضرة مثل هايدروجين سالفايد (H_2s) (والسلفرداي أوكسايد (so_2) أو المثقل بالغبار، ينتج عنه اضرار فادحة بكل ما هو محفوظ من أفلام لأن تمازج هذه المواد مع التفاعلات الكيمائية يؤدي مع الزمن إلى تلف الأفلام تماماً.

ثالثاً: أشعة الشمس: إن تعرض الميكروفيلم، ومكان حفظها إلى أشعة الشمس بشكل مباشر يؤدي إلى إضعاف مقاومة الأشرطة للعوامل المختلفة، كما يؤدي إلى ازدياد الحرارة بشكل كبير، وهذا الأمر مضر تماماً ويوازي من حيث النتائج هبوط درجات الحرارة إلى معدل كبير جداً.

إن حساسية الأفلام والصور المصغرة تستدعي الاهتمام بالمحيط

الذي تحفظ فيه لجهة كل العوامل، فهذه الأفلام تتناسب مع الحرارة التي تتراوح بين (١٦ و١٨) درجة وفي مطلق الأحوال لا يجب أن تزيد عن (٢٢ أو ٢٤) درجة مئوية ومع الرطوبة بحدود (٤٠ إلى ٥٠) في المئة. وإن تعقيم وتنظيف مكان حفظها وتنقية الهواء فيه بواسطة معدات خاصة ضروري للغاية.

الفقرة الرابعة: القوة الثبوتية القانونية للميكروفيلم

يقول المراقب العام في وزارة الخارجية المصرية السيد فؤاد حجازي في كتاب «**الوثائق: تنظيمها، حفظها، إدارتها**» الصادر في الستينات: «إن استعمال الأفلام المصورة بطريق الميكروفيلم (أي اعتماد طريقة التصوير المصغر) في تصوير المستندات والسجلات يقتضي إخضاع تصويرها وطريقة العمل بها إلى **الرقابة الإدارية** ما دامت هذه الصور أصبحت كدليل يؤثر في كثير من القرارات، وقد اعترفت معظم الدول بصور الميكروفيلم كأدلة دامغة تقبلها المحاكم لا سيما إن كانت واضحة، وقد قبلت على هذا الأساس، وسند القبول أن صور الميكروفيلم أقوى الأدلة بالمقارنة مع طريقة النسخ على الآلة الكاتبة أو أية طريقة أخرى. إن قبول المحاكم بصور الميكروفيلم كبراهين تقدم في القضايا المعروضة عليه تأسس على وجود استحالة قوية تمنع من تقديم الأصل للجهات القضائية في الحالة الضرورية بما لها من سلطة الاطلاع على الأصل كي تقارنها بالصورة حتى يتبين خلو الصور من كل شك أو تدليس، وقد

استلزمت بعض الصور ضرورة أن يقرر من قام بالتصوير، أن السجلات التي قام بتصويرها قد تم فحصها بعد التصوير وأنها صحيحة ومضبوطة وخالية من كل تدليس».

يظهر من هذا التحليل أن الرقابة الإدارية والوضوح وإقرار الذي قام بالتصوير بفحصها بأنها صحيحة بعد فحصها، تكون كافية لإعطاء الميكروفيلم القوة الثبوتية، ولكننا لنثق بهذا عند وجود الأصل كما نفهم مما سبق قوله. ولكن عند فقدان الأصل، هل الرقابة الإدارية، وإقرار المصور كافٍ لدعم الميكروفيلم باعطائه القوة الثبوتية أمام المحاكم؟ - يرى بعض الباحثين أنه لكي يصبح الميكروفيلم ذات قوة ثبوتية قانونية يجب أن تتم عملية التصوير بواسطته وبإشراف قاضٍ منتدب لمراقبة المستندات الأصلية وكيفية تصويرها؛ ولكن هل يمكن أن «يتفرغ قاضٍ أو عدة قضاة لهذه الغاية والوقوف أمام أجهزة التصوير للمراقبة والإشراف والتدقيق في المستندات وفي الصور؟

ان هذا الرأي يركز على وجوب تأمين **رقابة قضائية لا إدارية** مما دفع فريقاً من المهتمين بهذا الأمر الى القول أن الصورة المصغرة هي نسخة طبق الأصل ولا تسمى أساسية أو أصلية مهما أحيطت بإجراءات أو ترتيبات قانونية أو إدارية قبل التصوير أو خلاله أو بعده. أما الغريب في الأمر، بعد انتشار طريقة التصوير المصغر أن معظم الدول لم تهتم بالقوة الثبوتية لهذه الصور وكان هدفها فقط، الحفاظ على المحفوظات الهامة واستثمارها بواسطة طريقة «الميكروفيلم» وأغفلت مسألة صلاحيتها كأداة إثبات أمام المحاكم، بينما اعتبرت بعض الدول أنها أقوى إثباتاً من الصور

المستنسخة باليد أو الآلة الكاتبة، فقامت بتكريس قانونية الصور المصغرة وصلاحيتها كأداة إثبات قاطعة بموجب قوانين خاصة أصدرتها المراجع المختصة، فأصبح لها القوة الثبوتية القانونية الكاملة أمام المحاكم في حال وجود الأصل أو عدم وجوده.

إن كل الادعاءات وما جرّته من نظريات ونصوص لم ينه الجدل القانوني حول القوة الثبوتية، بسبب بقاء الكثير من المفكرين والمختصين على تباين حول هذه القضية، فمنهم من ترك الحرية لحكمة القاضي، ومنهم من حمّل الأجهزة الحكومية والإدارية مسؤولية الإثبات. وأمام هذا التباين والخلاف المستمر نقول إن الرأي الصحيح إدارياً وقانونياً هو أن عرض كل المستندات والوثائق الواجب تصويرها، على قضاة معينين ومكلفين خصيصاً لهذه الغاية ولا سيما العاملين منهم في المحاكم الإدارية أساساً، قبل تصويرها للاطلاع عليها وختمها بعد توثيقها لتظهر الصور مع ختم وتوقيع القاضي عليها وفي الأماكن التي يشك بامكانية التزوير فيها هو الحل الأنسب والأسهل عند عرض أية صورة مصغرة أمام المحاكم لتحديد صلاحيتها خاصة عند فقدان المستند أو الوثيقة الأصلية، لأن اطلاع القاضي وختمه وتوقيعه المسبق قبل التصوير هو بمثابة التأكيد الرسمي على إعطاء الصورة المصغرة قوة الإثبات القانونية بعد التصوير مما يزيل الكثير من الإشكالات والعقبات القانونية حول الموضوع؛ ولا يعني هذا إعفاء الإدارة ومسؤولي الحفظ من مسؤولياتهم، بل يجب أن يتحمل هؤلاء مسؤولية الأمانة في التصوير والإعداد للتصوير، والالتزام بصحة ودقة المحفوظات الموجودة لديهم، ويبقى للمحاكم ان تقرر في معرض النزاعات الطارئة ما تراه متوافقاً مع المصداقية الواقعية والقانونية.

الفقرة الخامسة: تضخم الميكروفيلم والانفجار الوثائقي

ذكرنا سابقاً ظاهرة الانفجار الوثائقي العالمي الذي هو عبارة عن تكديس عشرات الملايين من الأوراق الهامة في مستودعات الحفظ العامة والخاصة والذي ترتَّب من خلاله استهلاك مساحات واسعة لحفظها، وبذل المزيد من الجهد والتعب في تنظيمها وترتيبها مقابل ظهور صعوبات جمة في استثمار هذه المحفوظات المتزايدة والمفروضة كأمر واقع، فكان ظهور المعدات والوسائل الحديثة والتقنية مثل طريقة الميكروفيلم التي خففت الكثير من مخاطر هذا الانفجار الوثائقي في العالم وحصره إلى درجة كبيرة رغم التكاليف الباهظة المطلوبة لتجهيز مراكز الميكروفيلم بالمعدات والآلات والمواد مما اضطرت معه الدول الغنية والمتقدمة إلى تقديم المساعدات للدول النامية في هذا المجال، بالإضافة إلى مساعدات المنظمات الدولية - **«كالمجلس الدولي للوثائق»، و«منظمة اليونيسكو»**.

ولكن مع ظهور المكتبات والانتشار الكبير لها، واتساع دورها في العالم، ومع النشاطات التي يشهدها العالم منذ منتصف هذا القرن في جميع الميادين ولا سيما العلمية والسياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها، ظهر أمام المراقبين والمهتمين خطر جديد يشبه خطر الانفجار الوثائقي السابق ولكن من ناحية أخرى، وهو **تضخم المحفوظات المصورة بواسطة الميكروفيلم مهما كان شكلها من**، شرائط أو صور مصغرة، فقاموا بالتنبيه إلى خطورة هذا التضخم الجديد قبل استفحاله، وواكب بعضهم هذا التوجه بالسعي الى تطوير الوسائل التقنية، وبالفعل نجحت

الجهود في هذا المجال، فظهرت طرق فنية مشابهة للميكروفيلم ولكنها متطورة ومفيدة أكثر، وبدأ الانتقال من الاعتماد على الأفلام المصغرة إلى التسجيل المغناطيسي أي **«الفيديوفيش»** والى غير ذلك من الوسائل حتى تم تسخير الحاسبات الالكترونية لمعالجة المحفوظات وبالتالي المعلومات في كل مراكز الحفظ وفي أكثر الدول، ليدخل العالم مرحلة متطورة جداً في كل شيء وهي ما تم تسميتها «بالمكننة»، أي معالجة كل المعلومات بواسطة أساليب ووسائل متقدمة على صعيد المعدات والأجهزة الالكترونية الحديثة، وانتشرت هذه الطريقة بشكل واسع حتى طبقت في مجال المحفوظات والتوثيق واسترجاع المعلومات واستثمارها والاستفادة منها وكان ظهور ما يسمى **«بمكننة المعلومات» أو «المعلوماتية»**.

ان ما يميز هذه الطريقة هي السرعة في الاستيعاب والدقة في التنظيم والسهولة في بث ونشر المعلومات، ولكن يبقى الانسان هو الأساس في كل شيء، والآلة تبقى آلة جامدة بدون مبادرة هذا الانسان، ومهما قيل في تطور الوسائل التقنية القادرة على التنظيم فان النشاط الانساني هو المحرك والمبرمج والموجه لكل التطوير التقني والآلي وفي نظرنا أن المحفوظات والوثائق الأساسية الناتجة عن كل النشاطات الانسانية في دورة الحياة المستمرة، تبقى القاعدة التي لا بد منها في أي تنظيم مهما كان نوعه، بما فيه الاعتماد على المكننة الحديثة.

يعتبر الكومبيوتر، الوجه البارز للتنظيم الحديث اليوم الذي تعتمد

عليه المكننة، لحل المشاكل المعقدة في مجالات مهمة ومختلفة.

ان الانظمة الحسابية التي تطورت عبر العصور كانت ترتكز أساساً على قاعدة ارقام معينة متعارف عليها ومستندة الى «النظام العشري»، الى أن ظهر «الكومبيوتر» الذي استعمل **«النظام الثنائي»** (صفر أو واحد) وكانت أول حاسبة ظهرت، تعتمد النظام العشري المكون من الرقم صفر الى الرقم تسعة، وهي من ابتكار العالم الفرنسي **«باسكال»** وذلك سنة /١٦٤٠/ وتم تعديل هذه الآلة وفقاً لمراحل متتابعة حتى القرن التاسع عشر حين تمّ ايجاد الأجهزة الميكانيكية مع تقدم العلوم وتطورها ليستعمل بعدها في الثلاثينات من هذا القرن **النظام الالكتروني** حين ابتكر العالم «أبلين» (جامعة هارفارد) أول آلة الكترونية وسمّاها «مارك I» التي تعمل بالنظام الثنائي، وكان هذا الابتكار نقطة الانطلاق الأساسية للاختراعات الحديثة في مجال «الكومبيوتر» الذي تطور بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد سنة ١٩٤٦ مع ابتكار أول جهاز كومبيوتر يعتمد استعمال الالكترونيات كلياً ليمهد الطريق أمام التحسينات الفنية في هذا النوع من الأجهزة وصولاً الى «الميكروكمبيوتر» خلال السبعينات، والى اعتماد الشاشات المرئية الملونة ذات الأبعاد الثلاثة، الى أن تم اعتماد الصوت في الكمبيوتر المتطور والذي يعتبر اليوم من الأمور العادية والشائعة لا سيما ان استعمال الكومبيوتر لم يعد مقتصراً على أمور محددة بل أصبح وسيلة معالجة لنواح كثيرة من شؤون ومتطلبات الحياة والنشاطات المتعددة، ومن بينها الناحية الادارية العامة والخاصة، وما يتبع ذلك من معلومات تخزيناً وحفظاً واستخراجاً لها، حتى ان الكثير من الدول جعلت

من المكننة أساساً لمقياس نهضتها في كل القطاعات ومن بينها قطاع الادارة ومحفوظاتها.

من وحي هذا التطور الذي بدأ مع الانسان في عصوره الحجرية الى الانسان في عصر الذرة والمكننة نتساءل: هل يمكن أن يأتي يوم ترى فيه الأجيال القادمة كل هذه التقنيات الحديثة، جزءاً من الماضي يستعاد كثمرات لحضارة غابرة في مسيرة الانسان الطويلة، قياساً بالواقع الذي قد تعيشه هذه الأجيال في المستقبل؟ ..... من يدري؟

* * *

المراجع والمصادر

مراجع I

ـ **نشأة النظام الاجتماعي وتطوره**
تأليف: أ. موريه وج. دفي
ترجمة الدكتور عبد العزيز برهام
دار الكرنك ـ القاهرة.

ـ **الشفاهية والكتابية**
تأليف: والترج. أونغ
ترجمة: الدكتور حسن البنا عبد العزيز، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

ـ **تاريخ الكتاب**
تأليف: د. الكسندر ستيبتشفيتش،
ترجمة: الدكتور محمد م. الارناؤوط المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

ـ **تنظيم المعلومات الصحفية في الأرشيف والمكتبات**
أبو الفتوح حامد عودة
مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة.

ـ **حضارة العرب في حفظ وثائقهم**
الدكتور محمد قبيسي.
دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

ـ **تنظيم وادارة الأعمال المكتبية**
عبد الرحمن عبد القادر عمر.

ـ **الوثائق: تنظيمها، حفظها، ادارتها**
فؤاد السعيد حجازي
مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة.

ـ **أصول التوثيق**
تأليف: جاك شومبية،
ترجمة: انطوان عبدة منشورات عويدات.

ـ **علم التوثيق والحفظ في العالم العربي**
د. محمد قبيسي،
دار الآفاق الجديدة (بيروت).

ـ **فجر الإسلام**
تأليف: أحمد أمين،
دار الكتاب العربي (بيروت).

ـ **دائرة المعارف ـ المجلد الثاني ـ**
د. فؤاد أفرام البستاني.

ـ **علم المكتبات ـ الادارة والتنظيم**
د. عبد الله انيس الطباع.

ـ **الحفظ والفهرسة**
تأليف: O.W. S. Ford،
ترجمة: جلال شمس

ـ **المحفوظات اللبنانية في ستين عاماً**
نسيب عبد الصمد
رئاسة مجلس الوزراء
(مؤسسة المحفوظات الوطنية)

ـ **الوثائق اللبنانية بالميكروفيلم**
نسيب عبد الصمد
رئاسة مجلس الوزراء
(مؤسسة المحفوظات الوطنية)

ـ **مجموعات مجلة «الصفر» العلمية**
شركة انترسبايس للنشر/ قبرص

ـ **تقارير منظمة الأونيسكو**
(المجلس الدولي للمحفوظات)

ـ **محاضرات ودراسات في المحفوظات**
- ادغار ايفانز (الاونيسكو)
- سلفاتور كاربوني (ايطاليا)
- عواطف سنو (لبنان)
- نسيب عبد الصمد (لبنان)

ـ **دراسات وابحاث نشرت في صحيفة النهار اللبنانية وملاحقها**

ـ **مجموعات القوانين والتنظيمات الادارية اللبنانية.**

ـ **محفوظات رئاسة مجلس الوزراء ومؤسسة المحفوظات الوطنية**
(لبنان)

مراجع II

- A Study of the Basic standards and methods in Preservation and Restoration workshop applicable to developing countries.
  by, John Davies (International Council on Archives
- Conservation and Restoration of Archive materials,
  by Yash Pal Kathpalia.
- Ancient History, Myers (1904)
- Collier's Encyclopedia Part (8),
  Crowell - Collier educational corporation 1972.

* * *